

مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية

المجلد : 4 العدد : 5
جوان 2021 خاص



تصدر عن مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير
المقاولاتية، جامعة أدرار - الجزائر



Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol.4 N° 5. 14/2021

JOURNAL OF ECONOMIC GROWTH AND ENTREPRENEURSHIP

Vol. 4 N° 5 Special

June 2021



Spatial and entrepreneurial development
studies laboratory publisher
University of Adrar- Algeria



المجلد 4 العدد 5 خاص جوان 2021



مجلة

النمو الاقتصادي والمقاولاتية

مجلة دولية محكمة دورية ذات هيئة علمية



الصادرة عن مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية

جامعة أدرار

الجزائر



<https://jege.univ-adrar.edu.dz/>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/submission/612>

JEGER ISSN: 2710-8511 e-ISSN: 2716-8662

مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية (JEGE)

الرئيس الشرفي للمجلة
المدير. جامعة أدرار - الجزائر.

رئيس التحرير، مدير المجلة، مدير مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير
المقاولاتية (SED).
البروفيسور. يوسفات علي. مخبر (SED) جامعة أدرار.

الهيئة الادارية للمجلة

أ. د. حروشي جلول، مخبر (SED) . د. ليلي عياد، مخبر (SED)
أ. د. عبد الرحمان عبد القادر، مخبر (SED) . د. الحاج قويدر عبد الهادي، مخبر
د. مصطفى سفيان، مخبر (SED) . (SED)
د. فهد الدولية، الكلية الوطنية، الكويت . د. هواري منصوري، مخبر (SED).
د. بلبالي عبد الرحيم، مخبر (SED) .

اتصل بنا

JEGE e-mail : jegeinfo@univ-adrar.dz
The laboratory e-mail : sedlab@univ-adrar.dz

توجه جميع المراسلات إلى:

أمانة التحرير

مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية.

مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية.

الأستاذ يوسفات علي

مجمع المخابر

جامعة أدرار.

أدرار 01000 الجزائر.

حقوق النشر

تقع حقوق النشر على عاتق مؤلفي الأوراق البحثية المعنية ، وهم وحدهم المسؤولون عن الآراء المعبر عنها.

مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية

(JEJE)

الهيئة العلمية للمجلة

- أ.د. بسام الرميدي، جامعة مدينة السادات - مصر.
- د.ة ليلي العلوي، جامعة سوسة ، تونس.
- أ.د. أوكيل عمار سلطان قابوس جامعة مسقط، سلطنة عمان.
- أ.د. طارق سدرائي، جامعة المهديّة ، تونس.
- أ.د. ثائر آل السمان ، جامعة الموصل ، العراق.
- د. هاريزي ادريس ، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة الحسن الأول - المغرب.
- أ.د. فـرحـي فيصـل ، جامعة كيبيك في مونتريال ، كندا.
- د. معزوز لقمان ، جامعة الإمام عبد الرح بن فيصل، السعودية.
- د. يحظيه سملالي، جامعة الملك فيصل ، -السعودية.
- د. ناصر يوسف ، الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا
- د. ناصر الخضيري ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية.
- أ.د. عبد الرحمن عبد القادر ، جامعة أدرار
- أ.د. صديقي أحمد ، جامعة أدرار.
- أ.د. عجيلة محمد، جامعة غرداية.
- أ.د. عقبة عبد اللاوي، جامعة الواد
- د. الحاج قويدر عبد الهادي ، جامعة أدرار.
- د. بدوي سامية ، جامعة الجزائر
- د. رجم خالد، جامعة سطيف.
- د. بودله يوسف، جامعة بومرداس
- د. قوجيل محمد ، جامعة ورقلة.
- د. آيت قاسي رضوان ، جامعة الجزائر.
- د. سفيان بن عبد العزيز ، جامعة بشار
- د. العراقي مصطفى ، جامعة بشار.
- د. مجدوب خيرة ، جامعة تيارت.
- أ.د. دانيلوف تاتينا ، الجامعة الأوكرانية ، كييف ، أوكرانيا.
- أ.د. رياض أحسان ، جامعة الكلية الحكومية فيصل آباد، باكستان .
- د. فهد الدولية ، الكلية الوطنية ، الكويت.
- د. حسيني خالد ، جامعة بورتسموث، المملكة المتحدة.
- أ. النعيمي قاسم ، الأكاديمية السويسرية للتكنولوجيا والاقتصاد، سويسرا.
- د. جبرائيل وائل محمد ، جامعة عمر المختار ، ليبيا.
- أ.د. رحاب يوسف ، جامعة بني سويف، مصر.
- أ.د. ذنبيات معاذ يوسف ، جامعة الطائف السعودية.
- د. هنيدة قنديل أبو بكر ، جامعة أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة.
- د. أظاهر أسامة ، جامعة مراكش ، المغرب.
- د. طارق هاشم، جامعة فيلادلفيا - الأردن.
- أ.د. يحيوي نعيمة، جامعة باتنة
- د. جوال محمد سعيد ، جامعة الجلفة.
- أ.د. بريشي عبد الكريم، جامعة أدرار.
- أ.د. عياش زبير ، جامعة أم البواقي.
- د. بوشري عبد الغاني ، جامعة أدرار.
- د. البزكلثوم ، جامعة البويرة
- د. العبدلي إدريس ، جامعة البلدية.
- د. نور الدين جوادي ، جامعة الواد.
- د. بريشي عبد الكريم ، جامعة أدرار.
- د. جلولي محمد، جامعة سعيدة.
- د. فودو محمد، جامعة أدرار.
- د. حديدي آدم، جامعة الجلفة.

الأهداف و النطاق

تهدف المجلة إلى نشر البحوث الرصينة والموثوقة، وخالية من الانتحالات و مشاكل المنهجية، وكما تأكد المجلة على البحوث ذات الطابع التطبيقي القياسي، والمراجعات الجادة للمستجدات الاقتصادية والادارية، وتطمح المجلة لأن تكون في مصاف المجلة المصنفة والمرموقة، وكذا إثراء المكتبات الجامعية ببحوثها.

تهتم المجلة بجميع الدراسات الاقتصادية بما في ذلك التخصصات الفرعية التالية: الاقتصاد المالي ، والاقتصاد القياسي، الاقتصاد الكلي والجزئي ، واقتصاديات البنوك ، واقتصاديات التنمية ، والتمويل الدولي ، والمالية العامة والضرائب ... إلخ.

كما تهتم المجلة أيضاً بالموضوعات الادارية: المناجمت ، والتسويق ، والإدارة الاستراتيجية ، وإدارة الموارد البشرية ، وأنظمة المعلومات والاتصالات ، والمحاسبة ، والتدقيق ، وتمويل الشركات ، ودراسات الجدوى ، وإدارة العمليات ، ونماذج صنع القرار، المقاولاتية والابتكار ... إلخ.

وكما أن اهتمامات المجلة تشمل الأساليب التطبيقية في الاقتصاد والمالية و الادارة مثل: الإحصاء ، والاحتمالات ، وتحليل البيانات ؛ والمواضيع ذات الطابع الاقتصادي والإدارية المتعلقة بقضايا علم الاجتماع وعلم النفس والقانون.

شروط النشر

- 1- تهتم المجلة بالبحوث العلمية الجادة السليمة وخصوصاً الدراسات التطبيقية (الاقتصاد القياسي ، النمذجة الرياضية ، نمذجة المعادلات الهيكلية..) والأبحاث المتعلقة بمراجعة البحوث السابقة المنشورة بالفعل في مجلات عالمية مفهرسة، أو الكتب.
- 2- يجب أن تحترم جميع المقالات المقدمة تصميم النموذج **Word** المتاح على : <https://jege.univ-adrar.edu.dz/index.php?journal=jege&page=about&op=submissions>
- 3- يجب أن تكون المراجع وفق طريقة **APA**
- 4- تقبل المجلة فقط المقالات المقدمة بلغة صحيحة ومعلومات موثقة مع احترام قالب المجلة و ارسال تعهد مع المقال (تحميل قالب المجلة والتعهد من موقع المجلة أعلاه)
- 5- يتم مراجعة المقالات من قبل محكمين (2) وفي حالة الرفض من طرف واحد يتم تحويل المقال لمحكم آخر، وجميع المقالات المقبولة يتم عرضها على برنامج **Plagiarism** للتحقق من دقة الورقة.
- 6- يجب إرسال جميع المقالات عبر منصة **ASJP** : <https://www.asjp.cerist.dz/en/submission/612> أو (في حالات خاصة) بريد إلكتروني: jgeesubmit@gmail.com
- 7- يجب التقيد بإعلانات المجلة حول مواعيد إرسال مقالاتكم.

المحتويات

ii-iv

ارشادات للمؤلف

المقالات

- 1 **The impact of variations in oil prices on the demand for money in Algeria: an empirical study over the 1980-2019 period**
Anissa ATMANI, Nacer-Eddine MOUFFOK
- 8 **The impact of state intervention on economic development: the Brazilian and Malaysian experience**
Benhergal Tayeb, Tchiko Faouzi
- 19 **The effectiveness of Kida model for predicting financial failure of insurance companies in Algeria –A field study-**
RAHICHE Saïda
- 28 **The cluster as a factor of growth of digital companies in Algeria. Illustration by the sidi-abdallah technopole.**
KICHOU Ryma, OUELIKEN Selim
- 38 **Inventory Measurement in accordance with IASs under the Corona crisis - particular considerations for Covid-19 vaccine manufacturers-**
Kadri Abdelkader
- 50 **Determinants of Entrepreneurial Intention among University Students in Algeria: a case study Medea University's students**
Samiha KHANOUS, Hassane DJAIDER
- 61 **An effective vigilance for a competitive enterprise The Vigilance and the Competitiveness reality in the Public Enterprise for Public Works (EPTP)**
Nedjimi Ouafa, Boudi Abdelkader, Bouanini Samiha

- 71 التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق -دراسة تحليلية لواقع بيئة الجزائر -
هواري منصوري ، فهد الدولية
- 91 نشر الفكر المقاوالاتي وتنمية روح المقاوالاتية لدى طلبة الجامعة
— حالة دارالمقاوالاتية بتبسة والوادي-
زايدى حكيم ، عبد الحميد بشير
- 105 دراسة تحليلية تقييمية لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2006-2018
عيساوي توفيق ، قرومي حميد
- 117 تأثير التصورات الناتجة عن التكوين في المقاوالاتية على التوجه المقاوالاتي لطلبة
-دراسة إحصائية قياسية - الجامعة في الجزائر
عبد الجبار عبد الحفيظ
- 133 المقاوالاتية والتنمية المحلية جامعة تمنراست نموذجا
العمودي محمد الطاهر ، بوشري عبد الغني، بن بيا محمد

الافتتاحية

نتشرف بنشر وإصدار عدد مجلة النمو الاقتصادي
والمقاولاتية العدد 5 المجلد 4 ، نشكر كل السادة
الاساتذة الذين ساهموا في إعداد هذا العدد، كما
نطمح في المزيد من المساهمات باللغة الانجليزية في
الاعداد القادمة إن شاء الله

رئيس التحرير

Vol. 4, No. 5 Special June (2021)



Journal of Economic Growth and Entrepreneurship

*JEGE is an Academic and Bimonthly Journal with a Highly Scientific
Committee*



Spatial and Entrepreneurial Development Studies

Laboratory Publisher



University of Adrar.
Adrar 01000, Algeria.



<https://jege.univ-adrar.edu.dz/>
<https://www.asjp.cerist.dz/en/submission/612>

JEGE ISSN: 2710-8511 e-ISSN: 2716-8662

Journal of Economic Growth and Entrepreneurship (JEGE)

The JEGE Honorary President
The Rector, University of ADRAR-ALGERIA .

Editor-in-chief, Head of the journal, Director of the SED laboratory.
Professor. Ali YOUSFATE, SED Lab (University of adrar-ALGERIA).

Editors

*Dr. Belbali Abderahim, SED
Lab, Univ-Adrar . Algeria.*

*Dr. Hadj kouider Abedhadi,
SED Lab, Univ-Adrar . Algeria.*

*Dr. Houari Mansori, SED Lab,
Univ-Adrar . Algeria.*

*Dr Fahad Al Duwailah, Kuwait's
National College, Kuwait.*

*Pr. Harrouchi djaloul, SED
Lab, Univ-Adrar . Algeria.*

*Pr. Abderrahmane
Abdelkader, SED Lab, Univ-
Adrar . Algeria.*

*Dr. Mostfaoui Sofiane, SED
Lab, Univ-Adrar . Algeria.*

*Dr. Leila AYED, SED Lab,
Univ-Adrar . Algeria.*

Contact us

JEGE e-mail :	jegeinfo@univ-adrar.dz
The laboratory e-mail :	sedlab@univ-adrar.dz

All correspondences to be addressed to:

Editor

Journal of Economic Growth and Entrepreneurship
Spatial and Entrepreneurial Development Studies Laboratory
Prof. YOUSFATE ALI
Laboratories Hall,
University of Adrar.
Adrar 01000, Algeria.

Copyright

Copyright rests with the authors of the respective papers, who alone are responsible for the views expressed.

Journal of Economic Growth and Entrepreneurship (JEGE)

Editorial Board

*Prof. **Danylova Tatina**, National University of Life and Environmental Sciences of Ukraine, Kyiv, Ukraine.*

*Prof. **Riaz Ahsan**, Government College University Faisalabad, Pakistan.*

*Dr **Fahad Al Duwailah**, Kuwait's National Security College, Kuwait.*

*Dr **Hussainey Khaled**, University of Portsmouth, UK.*

*Prof. **Al-Nuaimi Qasim**, Royal Swiss Academy of Economics and Technology, Switzerland.*

*Dr **Gabriel Wael Mohamed**, Omar Al-Mukhtar University, Libya.*

*Prof. **Rehab Yousef**, University of Beni Syef, Egypt.*

*Prof. **Dhinaibat Moaz Yousef**, Taif University, KSA.*

*Dr. **Hanideh Qandil Abu Bakr**, Abu Dhabi University, United Arab Emirates.*

*Dr. **ATTAHIR Oussama**, University of Marrakech, Morocco.*

*Dr. **Tariq Hashim** University of Philadelphia - Jordan.*

Prof. Yabiaoui Naima, University of Batna

Dr. Djoual Mohammed Said, University of Djelfa.

Prof. Brishi Abdul Karim, University of Adrar.

Prof. Ayash Zoubeir, University of Oum El Bouaghi.

Dr. Abdel-Ghani Bouchra, University of Adrar.

Dr. Elbez Kaltum, University of Bouira

Dr. Abdelli Idriss, University of Blida.

Dr. Noureddine Jawadi, University of Eloued

Dr. Brishi Abdul Karim, University of Adrar.

Dr. Jallouli Mohamed, University of Saida.

Dr. Sadiki Abdul Karim, University of Adrar.

*Prof. **Alromeedy Bassam**, University of Sadat City - Egypt.*

*Dr. **leila Alaoui**, University of Sousse, Tunisia.*

*Prof. **Oukil Amar**, Sultan Qaboos University, Muscat, Oman.*

*Prof. **Sadraoui Tarek**, University of Mahdia Tunisie.*

*Prof. **Thaer Al-Samman**, University of Almonsil, Iraq.*

*Dr. **Harrizi Driss**, Ecole Nationale des Sciences Appliquées ENSA - Université Hassan 1er - Maroc.*

*Prof. **Farhi Faisal**, Université de québec a montreal UQAM, Canada.*

*Dr. **Maazouz Luqman**, Imam Abdul Rahman bin Faisal University - KSA.*

*Dr. **Yahdih Smlaly**, King Faisal University - KSA.*

*Dr. **Nasser Yousef**, International Islamic University, Malaysia*

*Dr. **Nasser Al-Khudairi**, King Abdulaziz University, KSA.*

Prof. Abderrahmane Abdelkader, University of Adrar.

Prof. Siddiki Ahmed, University of Adrar.

Prof. Adjila Mohamed, University of Ghardaia.

Prof. Oqba Abdel-Laani, University of Eloued.

Dr. Haji Qwaider Abdul Hadi, University of Adrar.

Dr. Bedoui Samiya, University of Algiers.

Dr. Rjem Khaled, University of Setif.

Dr. Boudella Youssef, University of Boumerdes

Dr. Goudil Mohammed, University of Ouargla.

Dr. Ait Kaci Radouane, University of Algiers.

Dr. Sufyan bin Abdul Aziz, University of Bechar

Dr. Hadidi Adam, University of Djelfa.
Dr. Fudo Muhammad, University of Adrar

Dr. Elarabi Mustafa, University of Bechar.
Dr. Madjdoub Khaira, University of Tiaret.

Aims and Scope

The journal Jège aims to publish sober and reliable research, free from plagiarism and methodological problems, and the journal also emphasizes empirical researches, and serious reviews of economic and administrative events.

The journal is interested by all the economic studies including the following subdisciplines : The Financial Economics, Econometrics, Macro and microeconomics , The Economics of Banking, The Economics of Development, International Finance, Public Finance and Taxation...etc.

The interest of the journal combines also the management subjects like: Management, Marketing, Strategic management, Human Resource Management, Systems of Information and Communication, Accounting, Auditing, Corporate Finance, Feasibility Studies, Operational Management, Models of Decision Making, Entrepreneurship and innovation ... etc.

The focus of the journal widens to include the empirical methods in Economics and Finance like: Statistics, Probability, Data Analysis; and the economic and managerial topics related to Sociology, Psychology and Law issues.

Conditions of Submissions

- 1- The journal is interested only by the sound scientific researches including empirical studies (Econometrics, Mathematical Modelling, SEM....) and the researches including reviewing previous papers already published in highly indexed journals.
- 2- All the submitted papers must respect the template design Word available at: <https://jege.univ-adrar.dz/index.php?journal=jege&page=about&op=submissions>
- 3- References must to be according to APA method.
- 4- The journal accepts only the submitted papers written in a sound and a correct English language
- 5- JEGE is a peer reviewed journal and all the submitted papers pass by Plagiarism Software to check the accuracy of the paper.

The submitted papers must be sent via ASJP platform :
<https://www.asjp.cerist.dz/en/submission/612>
Or E-mail: jgeesubmit@gmail.com

Submission Fees : There is no submission fee (Free)

Contents

Note from the Editors

ii–iv

Articles

- | | |
|--|-----------|
| The impact of variations in oil prices on the demand for money in Algeria: an empirical study over the 1980-2019 period
<i>Anissa ATMANI, Nacer-Eddine MOUFFOK</i> | 1 |
| The impact of state intervention on economic development: the Brazilian and Malaysian experience
<i>Benhergal Tayeb, Tchiko Faouzi</i> | 8 |
| The effectiveness of Kida model for predicting financial failure of insurance companies in Algeria –A field study-
<i>RAHICHE Saida</i> | 19 |
| The cluster as a factor of growth of digital companies in Algeria. Illustration by the sidi-abdallah technopole.
<i>KICHOU Ryma, OUELIKEN Selim</i> | 28 |
| Inventory Measurement in accordance with IASs under the Corona crisis - particular considerations for Covid-19 vaccine manufacturers-
<i>Kadri Abdelkader</i> | 38 |
| Determinants of Entrepreneurial Intention among University Students in Algeria: a case study Medea University's students
<i>Samiha KHANOUS, Hassane DJAIDER</i> | 50 |
| An effective vigilance for a competitive enterprise
The Vigilance and the Competitiveness reality in the Public Enterprise for Public Works (EPTP) | 61 |

Nedjimi Ouafa, Boudi Abdelkader, Bouanini Samiha

Bank Auditing in Accordance with International Standards on Auditing -Analytical Study of the Reality of the Environment of Algeria-	71
---	-----------

Houari Mansouri, Fahed Al Duwailah

Spreading the entrepreneurial thought and developing the entrepreneurial spirit among university students - the case of the entrepreneurial House in Tebessa and El-Oued	91
<i>Zaidi Hakim, Abdelhamid Bachir</i>	

An evaluation and analytical study of the insurance sector in Algeria during the period 2006-2018	105
<i>Aissaoui Tawfiq, Guerroumi Hamid</i>	

The Effect of Perceptions Resulting From Training in Entrepreneurship on The Entrepreneurial Orientation of University Students in Algeria – A Statistical Standard Study -	117
<i>ABDELDJEBBAR ABDELHAFID</i>	

Entrepreneurial and Local Development Tamenrasset as a model	133
<i>Mohammed Taher lamoudi, bouchra abdelghani, mohammed benyaba</i>	

The impact of variations in oil prices on the demand for money in Algeria: an empirical study over the 1980-2019 period

Anissa Atmani¹, Nacer-Eddine Mouffok²

¹ University of Bejaia (Algeria), atmani655@gmail.com

² University of Bejaia (Algeria), nacermouffok2003@yahoo.fr

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 11/05/2021

Accepted: 08/06/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

Algeria

Asymmetric effects

Demand for money

Linear ARDL

Oil price

JEL Code: C011; C013

ABSTRACT

The purpose of this article is to examine the possible link that may exist between variations in the price of oil and the demand for money in Algeria. For this, we used an econometric study based on two approaches: linear and nonlinear of the distributed autoregressive delay (ARDL), during a period going from 1980 to 2019. The results show that there is, in both approaches, an impact positive variation in the price of oil on the demand for real money in Algeria. However, this impact is asymmetric in the case of nonlinear ARDL. In addition, we have recorded that any positive change in the price of oil will negatively impact the demand for real money, while this impact would be insignificant when the price of oil changes negatively.

1. Introduction

Any economic crisis implies an effective response to the choice of the appropriate economic policy in order to avoid even more serious consequences for the national economy. Money is at the core of economic policy strategies aimed at securing and achieving objectives such as sustained growth, price stability and the fight against inflation, full employment and external balance.

Like any good, money is offered is demanded. The analysis of money demand is a cornerstone for understanding the effects of monetary policy on the economy, since it highlights the determinants of the amount of money in circulation in the economy.

Since Friedman's pioneering work in 1956, the money demand function has attracted attention of many scholars in both developed and developing countries. According to Friedman and Schwartz (1982) and (Laidler, 1974, p.58) [1], the demand for money is one of the key functions in formulating appropriate monetary policy. Similarly, Goldfeld (1994) considers the relation between the demand for money and its main determinants as an important building block in macroeconomic theories and is a crucial component in the conduct of monetary policy. Likewise, the demand for money function is a basic element in conducting monetary policy by making it possible for monetary authorities to effect changes in macroeconomic variables such as income, interest rate and prices by appropriate changes in monetary aggregates (Abdulkheir, 2013, p.35) [2].

Thus, a good knowledge of the determinants of money demand in the economy through the study of the dynamics of the money demand function is a key condition to conduct an effective monetary policy. Moreover, stability of the money demand function has been determined as a key to effectiveness of monetary policy. Friedman (1968) strongly argued that money supply cannot influence real output in the long run and given this neutrality proposition, stable money

demand function provides credibility to the quantity theory with a predictable influence in the general price level. In the same vein, (Poole, 1970,p.205) [3] pointed out that the efficacy of targeting money supply rests mainly on the stability of the money demand function. Furthermore, (Bhatta, 2011, p.10) [4] states that a stable money demand is one of the most important policy issues that helps central banks choose the appropriate targeting strategy (monetary targeting or inflation targeting) in monetary policy.

Other reasons for studying the stability of the money demand function are identified in the literature. First, the test of stable money demand function which has applied policy utility, to a great extent lies in its predictive power reflected in its out of sample forecasting performance (Vasudevan, 2003, p.71) [5]. Second, the money demand function links the monetary sphere and the real sphere of the economy, for that fact, it plays prominent role in understanding the mechanisms by which shocks are transmitted between these two parts (Alsamara et al., 2016, p.3758) [6]. Then, the volatility of commodity prices, in particular oil prices, as well as recent economic developments have renewed concerns about the stability of the money demand function, as some of the driving forces behind them may have caused instability in the money demand function and made monetary policy ineffective (Svensson, 2005, p.28) [7] and (Alsamara et al., 2016, p.3758).

The rest of the paper is structured as follows. Section one introduces article, section two summarizes the literature review, section three presents the methodology and discusses the data sources, section four represents the empirical results and last section conclude the article.

2. Literature Review

The stability of the money demand function is a crucial element in the conduct of a country's monetary policy. According to Friedman (1956), a stable real money balances function in the long run makes monetary aggregates a favorable candidate for the intermediate target of the monetary policy.

Over the past three decades, a considerable body of empirical research has been devoted, following Friedman's pioneering work, to studying the stability of the money-demand function in various countries. In their work on the US, Enzler, Johnson, and Paulus (1976) argued that the instability of the MDF is due to a financial innovation that resulted in ratchets on interest rates and income. Similarly, Boughton (1981), Arango and Nadiri (1981) linked the instability in money demand to a change in the exchange rate regime, caused by the closing down of the foreign exchange market in the wake of the OPEC oil embargo. (Sterken, 2004, p.762) [8] estimated the money demand function (M1) for Ethiopia based on Johansen Maximum Likelihood approach with quarterly data from 1966:Q4 to 1994:Q4. Results reveals evidence of instability related to political regimes and natural disasters. (Omer, 2009, p.39) [9], investigated the stability of money demand function in Pakistan using annual data starting from 1975 to 2006, they claimed that volatility in the interest rate makes velocity volatile and hence the money demand function.

Small number of studies investigated the MDF stability in oil exporting countries. In such economies, oil price volatility is not only an important cause of macroeconomic fluctuations, but also affects the fiscal and monetary policy (Alekhina & Yoshino, 2018, p.13) [10]. Given that this countries are very responsive to the export sector's contribution to economic activity, so any boom in oil exports must have resulted in instable money for demand (Boye, 2001, p.58) [11]

From a theoretical point of view, oil prices affect real money balances as they increase money demand (Pierce et al., 1974, p.50; Mork, 1994, p.20) [12]. Effects of oil price volatility depends on a particular economy depends on whether that economy is a net importer or exporter, and notably on the degree of the country's dependence on oil and its economic diversification (Alsamara et al., 2016, p.3762) [13]. (Eltony, « undated ») studied the effect of oil price volatility on seven macroeconomic variables for state of Kuwait. Using quarterly data for the period 1984:01 to 1998:04 and VECM approach, he found that oil shocks have a small and modest impact on the demand for money. He explained that by the lack of well-developed financial markets in Kuwait. (Alsamara et al., 2016, p.3758) examined the asymmetric impacts of oil price shocks on the stability of money demand in Saudi Arabia based on quarterly data over the period of 1990–2014. They used non-linear autoregressive distributed lag approach. The results of the study show evidence on the long-run equilibrium of MDF which is mainly explained by the oil price, whereas the short-run dynamics of money demand are described by the positive impact of oil price in Saudi Arabia.

Studies dealing with the stability of money demand function in Algeria include (Abderrezak, 2000, p.78; Bakhouch, 2006, p.236; Menaguer, 2009, p.41; Ayad, 2013, p.18; Ahmed, 2015, p.318; Alhakimi, 2018,p.49) [14]. In 2017 Algeria is the 3rd oil producing country in Africa. Oil represents 94% of the country's exports and 60% of the national budget.

The contributions of this study are: first, this paper explores the asymmetry of real money reaction to the oil price fluctuations in the case of Algeria. Second, the study contributes to the existing evidence of the asymmetric effects of oil prices using Non-linear ARDL (NARDL) approach proposed by (Shin et al., 2014, p.286) [15]. This technique allows testing short- and long-run asymmetric response of money demand to the positive and negative partial sums decompositions of the oil price. Third, given the characteristics of an oil-based economy, this paper argues the role of

oil price as a scale variable and aims to drive a relevant monetary policy reaction in the line with the current economic conditions in Algeria.

3. Methods and Materials

The main objective of this paper is to test the influence of oil price changes on real money demand in Algeria over the period 1980-2018. For this purpose, an ARDL model approach to co-integration developed by Pesaran et al. (2001) is used. Reasons for employing the ARDL approach are first, it can be used in regardless of whether variables are $I(0)$ or $I(1)$ (Pesaran & Pesaran, 1997, p.49) [16]. Second, using linear transformation, an error correction model including the short and the long run dynamics can be derived without lose in information (Banerjee et al., 1993, p.56) [17]. Third, the ARDL method can be applied even if the explanatory variables are endogenous (Pesaran et al., 2001). Fourth, compared to other co-integration techniques, this technique provides better results when working with small samples (Onafowora and Owoye, 2014, p.58) [18].

It is well established in the literature that any money demand function must include a scale variable (income) and the opportunity cost of holding money (interest rate, exchange rate). However, in the case where the country is heavily dependent on oil, the oil price can act as a good proxy for the scale variable as it captures the income effect generated by international oil price volatility (Alsamara et al., 2016, p.3758). Besides, in developing economies like Algeria, inflation rate is expected to be more appropriate to measure the opportunity cost (Alhakimi, 2018, p.49) [19]. This can be explained by the absence of well-developed financial markets; thus real assets are considered more attractive than financial assets. This empirical work implements the money demand function outlined below:

$$RM2_t = \alpha_0 + \alpha_1 OP_t + \alpha_2 INF_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

Here RMD is real money demand expressed in millions, OP is real oil price in US Dollar per barrel, INF is the inflation rate. Real oil price is included as a scale variable to capture the income effect generated by international oil price changes, whereas the inflation rate captures the opportunity cost of holding money. ARDL can be framed for equation (1) as follows:

$$\Delta RM2_t = c + \beta_1 RMD_{t-1} + \beta_2 OP_{t-1} + \beta_3 INF_{t-1} + \sum_{i=1}^a \varphi_{1i} \Delta RM2_{t-i} + \sum_{i=0}^b \varphi_{2i} \Delta OP_{t-i} + \sum_{i=1}^c \varphi_{3i} \Delta INF_{t-i} + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

Where $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ are the long run coefficients while $\varphi_{1i}, \varphi_{2i}, \varphi_{3i}$ and μ_t represents the short run dynamics and random disturbance term respectively. The null hypothesis that the long run relationship doesn't exist that is $\beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$ tested against the alternative hypothesis $\beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$ by means of F-test. If the calculated F-statistic lies above the upper level of the band, the null is rejected indicating co-integration and the long run coefficients can be estimated through β_2/β_1 and β_3/β_1 . To get short run coefficient estimates, the estimation of dynamic error correction is carried out using formulation of equation (3).

$$\Delta RM2_t = c + \sum_{i=1}^r \delta_{1i} \Delta RM2_{t-i} + \sum_{i=0}^m \delta_{2i} \Delta OP_{t-i} + \sum_{i=1}^n \delta_{3i} \Delta INF_{t-i} + \omega ECT_{t-1} + \gamma_t \dots \dots (3)$$

Where δ_{1i}, δ_{2i} and δ_{3i} capture short run dynamics and ω indicate the divergence/convergence towards the long run equilibrium. The ARDL model in equation (3) assumes a linear combination between the variables and indicates a symmetric adjustment in long and short run. Therefore, a linear ARDL estimation will be miss-specified if real oil price has asymmetric impact on real money demand. To account for potential asymmetries, we test the effect of oil price in nonlinear ARDL setting as recommended by (Shin et al., 2014, p.286). To do so, we extend the linear ARDL to NARDL and equation (2) can be expressed as:

$$\Delta RM2_t = c + \theta_1 RMD_{t-1} + \theta_2 OP_{t-1}^+ + \theta_3 OP_{t-1}^- + \theta_4 INF_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_1} \rho_{1i} \Delta RM2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \rho_{2i} \Delta OP_{t-i}^+ + \sum_{i=0}^{q_3} \rho_{3i} \Delta OP_{t-i}^- + \sum_{i=1}^{q_4} \rho_{4i} \Delta INF_{t-i} + \xi_t \dots \dots \dots (4)$$

Where OP_t^+ and OP_t^- are showing partial totally of increasing and decreasing variations of real oil price respectively.

They are defined as:

$$OP_t^+ = \sum_{i=1}^t \Delta OP_t^+ = \sum_{i=1}^t \max(\Delta OP_i, 0) \dots \dots \dots (5)$$

$$OP_t^- = \sum_{i=1}^t \Delta OP_t^- = \sum_{i=1}^t \min(\Delta OP_i, 0) \dots \dots \dots (6)$$

Following (Shin et al., 2014, p.286), the nonlinear asymmetric conditional ARDL including OP_t^+ and OP_t^- is written as:

$$\Delta RM2_t = c + v_1 RMD_{t-1} + v_2 OP_{t-1}^+ + v_3 OP_{t-1}^- + v_4 INF_{t-1} + \sum_{i=1}^{p_1} \rho_{1i} \Delta RM2_{t-i} + \sum_{i=0}^{p_2} (\psi_{2i} \Delta OP_{t-i}^+ + \psi_{3i} \Delta OP_{t-i}^-) + \sum_{i=1}^{p_3} \psi_{4i} \Delta INF_{t-i} + \zeta_t \dots \dots \dots (4)$$

To test for co-integration, the computed F-statistic obtained from equation (4) is compared to two asymptotic critical values: a lower bound critical value and an upper bound critical value proposed by (Pesaran et al., 2001, p.280). If the F-statistic is higher than the upper bound, the null hypothesis of no co-integration is rejected. Long run impact of positive and negative real oil price changes are v_2/v_1 and v_3/v_1 respectively. Likewise, Wald test is implemented to test the potential asymmetry in effect of real oil prices on real money demand. The null hypothesis of this test supports the presence of asymmetric impact i.e. $H_0: -v_2/v_1 = -v_3/v_1$

4. Results and Discussion

The empirical analysis uses annual data for Algeria over the period of 1980-2018. The data are collected from the World Development Indicators and the reports of the Algerian bank. More precisely, we use the following variables: real money demand (RM2) measured as money supply (M2) deflated by GDP deflator, the oil price expressed in \$US and inflation rate. In our analysis, we make use of asymmetric oil price changes in where we distinguish between positive oil price changes and negative oil price changes.

As a starting point, it is necessary to verify that all variables are not integrated of order two (I(2)), otherwise the ARDL approach will not be applicable. Consequently, we use Augmented Ducky Fuller test to examine the stationarity of the selected variables. Table 1 shows the unit root test results which reveal that all the variables are stationary in first differences and therefore we can continue with testing for co-integration in the ARDL framework.

Table 1: Stationary tests results

	ADF		PP	
	Level	1 st Dif.	Level	1 st Dif.
RM2	1,45	-3,40***	2,29	-3,88***
OOP	-0,49	-4,16***	-0,51	-5,50***
INF	-1,59	-4,70***	-1,39	-5,68***

The optimal lag structure of the ADF and PP test is chosen based on the Akaike and Schwarz Information Criterion. *, **, *** Indicate the significance at 10%, 5% and 1%, respectively

The optimal lag structure of the ADF and PP test is chosen based on the Akaike and Schwarz Information Criterion. The result of ADF test show that all the variables (real money demand RM2, real oil price OP and inflation rate INF) are stationary after they converted to first difference. The findings of PP test appear to support the stationary of the three variables at first difference, and thus all variables are I(1).

Table 2: Bounds test for co-integration in the linear and the nonlinear specifications

Model specification	F-statistic	99% lower bound	99% upper bound	Conclusion
Linear ARDL	10,2297	5,15	6,36	Co-integration
Nonlinear ARDL	15,6027	5,15	6,36	Co-integration

In view of that, we examine the long-run relationship among the variables by using the linear ARDL co-integration test. Table 2 for bounds test shows evidence for a strong co-integration in our proposed models since the F-statistic 10.22 and 15.60 are higher than the upper critical bound in the both linear and nonlinear ARDL model respectively. The diagnostic tests are showing that our linear and non-linear ARDL models are out of any econometric problem.

Table 3: Linear ARDL estimation

Variable	Coefficient	t-statistic	P-value
Long run results			
OP_t	45,5135	2,6577	0,0120
INF_t	-187,3737	-2,2702	0,0299
Short run results			
Intercept	234,281	6,4233	0,0000
ΔOP_t	-7,6225	-3,6423	0,0009
ΔINF_t	-18,5260	-3,5837	0,0011
$CointEq_{t-1}$	-0.0724	-5,2338	0,0000
R²	0,9830		
Heteroskedasticity	0,7076		0,5925
Serial correlation	1,7547		0,1897
Jarque-Bera	2,1103		0,3481
Ramsey reset	2,7010		0,1101

Moreover, the estimated results of the long run relationship show a positive and significant impact of oil price on the real money demand in the Linear ARDL Model. It means that increasing oil price is increasing the demand for money in Algeria. But this result is not reliable due to an argument that both increasing and decreasing oil price would not have same effects.

Therefore, we have done this analysis in the nonlinear setting. Results are presented in Table 5 whereas Table 4 presents the long run coefficients computed from the dynamic model shown in Table 5. Results reveal that in the long run, oil price affects RM2 only when it records an increase. The estimated long run effect associated with positive oil price changes is 25, 2649 and is statistically significant at the 5% level (see Table 4).

However, negative changes in oil price are found to be insignificant. This means that when real money demand increases when real oil price rises, but does not follow the real oil price when it drops.

In addition, an evidence of asymmetry can be observed from the magnitudes of oil price increasing and decreasing variables, the coefficient of oil price increases is showing higher magnitude than the coefficient of oil price decreases. According to table 3, the Wald test rejects the null hypothesis in the long run for real oil price at 1% significance level, which supports the presence of an asymmetric impact of oil prices on real money balances in the long run. Regarding the short run impact of oil price changes, from the results in table 3 it can be seen that the coefficient of $CointEq_{t-1}$ in the linear ARDL model is negative and significant.

Therefore, short run relationships exist. Both oil price and inflation rate are showing negative effects on RM2. Contrary to the long run, oil price in short run tends to decrease the demand for real money as 1% increase in oil price decreases RM2 by 7,62%.

Table 4: Long run coefficients for nonlinear ARDL model

Variable	Coefficient	T-statistic	Prob.
INF_t	-72.0105	-4.1886	0.0003
OP_P_t	25.2649	5.7082	0.0000
OP_N_t	7.4654	1.2633	0.2181

In the nonlinear model, positive oil price changes negatively affect real money demand contemporaneously as well as one lag period. A boom in oil prices increases the income level of both the individuals and the economy, which encourages households to increase their consumption and/or ownership of foreign assets. As the opportunity cost of holding the national currency increases, this leads to a decrease in the ownership of real money balances. Similar results are reported by (Siregar & Ward, 2002, p.52) [20].

Moreover, oil price decreases have insignificant impact on RM2 but its second lag appears to have negative effect. In other words, two years lags oil prices decrease are also determining real money demand in short run. When oil price decreases, production and investment fell. This decline in production results in an increase in demand for goods and an increase in the interest rate. This in turn decreases the demand for real cash balances. This findings supports earlier studies that oil price shocks are an important determinant in the long run of money supply in oil exporting economy (Boye, 2001, p.58; Siregar & Ward, 2002, p.52; Olomola & Adejumo, 2006, p.29; Farzanegan & Markwardt, 2009, p.142) [21]. Finally, inflation variable shows negative influence on the demand for real money in short and long run in both models.

Table N°05: Nonlinear estimation results

Variable	Coefficient		t-statistic	P-value
Intercept	831,9124	126,6929	6,566370	0,0000
RMD_{t-1}	-0,294964	0,068790	-4,287915	0,0002
OP_P_{t-1}	7,452249	1,501049	4,964695	0,0000
OP_N_{t-1}	2,202036	1,573337	1,399596	0,1739
INF_{t-1}	-21,24050	3,574307	-5,942551	0,0000
ΔRMD_{t-2}	-0,188369	0,124361	-1,514693	0,1424
ΔOP_P_t	-15,29885	4,398717	-3,478025	0,0019
ΔOP_P_{t-1}	-11,14070	4,769549	-2,335797	0,0278
ΔOP_N_t	-5,071535	3,080051	-1,646575	0,1122
ΔOP_N_{t-2}	-7,588594	2,942658	-2,578823	0,0162
ΔINF_t	-12,10530	4,830985	-2,505762	0,0191
R²	0,795402			
Heteroskedasticity	0,5420			0,8437
Serial correlation	0,5464			0,5863
Jarque-Bera	0,5280			0,7679
Ramsey reset	0,0719			0,7908

5. Conclusion

This paper sought to explore the effects of oil price volatility on the stability of money demand function in Algeria over the period 1980-2019. This research examined this issue in both linear and non-linear ARDL settings developed by (Shin et al., 2014, p.286) in order to capture both short and long run asymmetric relations between money demand and real oil prices. Further, the CUSUM and CUSUMSQ tests were performed to verify the stability of money demand function over time.

Unit root test results show that all variables used in the analysis are integrated of order one. In addition, bound tests show evidence of strong co-integration in both the linear and the nonlinear model.

In the linear ARDL model, results reveal positive impact of oil price on real money demand in the long run. Conversely, real oil price tends to have small negative effect in the short run which is may be due to the public support to the economy in times of crises including oil revenues saved during oil price booms.

In the non linear model, oil price increases appear to have positive effect on the real money demand in the long run, whereas oil price decreases are found to be insignificant. Furthermore, real oil price is found to have an asymmetric impact on real money demand meaning that real money demand reacts differently to a decrease compared to an increase in oil prices. The greater impact of oil price increases on real money demand is related to the high dependence of the Algerian economy on oil. In addition, inflation has negative influence on the demand for real money in short and long run in both models.

Another empirical aspect of this study which involves test of stability exhibit the stability of the real money balances function as neither the CUSUM nor the CUSUMSQ plots cross the 5 percent critical boundaries.

References

- [1] Laidler, D. E. W. (1974). *La demande de monnaie : Théories et vérifications empiriques*. Dunod.
- [2] Abdulkheir, A. Y. (2013). An analytical study of the demand for money in Saudi Arabia. *International Journal of Economics and Finance*, 5(4). <https://doi.org/10.5539/ijef.v5n4p31>
- [3] Poole, W. (1970). Optimal choice of monetary policy instruments in a simple stochastic macro model. *The Quarterly Journal of Economics*, 84(2). JSTOR. <https://doi.org/10.2307/1883009>.
- [4] Bhatta, S. R. (2011, avril 11). *Stability of demand for money function in Nepal : A cointegration and error correction modeling approach* [MPRA Paper]. <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/41404/>
- [5] Vasudevan, A. (2003). *Money and banking : Select research papers by the Economists of Reserve Bank of India*.
- [6] Alsamara, M., Mrabet, Z., Dombrecht, M., & Barkat, K. (2016). Asymmetric responses of money demand to oil price shocks in Saudi Arabia : A non-linear ARDL approach. *Applied Economics*, 49 (37). <https://doi.org/10.1080/00036846.2016.1267849>.
- [7] Svensson, L. E. O. (2005). *Monetary policy with judgment : Forecast targeting* (Working Paper No 11167). National Bureau of Economic Research. <https://doi.org/10.3386/w11167>.
- [8] Sterken, E. (2004). Demand for money and shortages in Ethiopia. *Applied Economics Letters*, 11(12). <https://doi.org/10.1080/1350485042000245511>.
- [9] Omer, M. (2009). Stability of money demand function in Pakistan. *Munich Personal RePEc Archive*, No. 35306.
- [10] Alekhina, V., & Yoshino, N. (2018). Impact of World Oil Prices on an Energy Exporting Economy Including Monetary Policy. *ADB Working Paper Series* 828. <https://www.adb.org/publications/impact-world-oil-prices-energy-exporting-economy-including-monetary-policy>.

The impact of state intervention on economic development: the Brazilian and Malaysian experience

Benhergal Tayeb ^{1,*}, Tchiko Faouzi ²

¹ University of Mustapha Stambouli- Mascara (Algeria), t.benhergal@univ-mascara.dz

² University of Mustapha Stambouli- Mascara (Algeria), tchikofaouzi@yahoo.fr

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 23/05/2021

Accepted: 04/06/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

Development

The State

Intervention

Brazil

Malaysia

JEL Code: O10, O11,

O20, O21.

ABSTRACT

Development can be noticed as the enrichment of individuals' lives by expanding their horizons. Economic development requires a state that can create and regulate the appropriate conditions for development. This article presents the Brazilian experience, during the Lula de Silva era, which made Brazil among the world's economic superpowers. eighth place in 2008, seventh place in 2011. Fighting poverty through the "Bolsa Familia". Moreover the Malaysian experience through the New Economic Policy (NEP), which made the country the fourth largest economy in Southeast Asia, characterized by high standards of living. This has revived the debate about the state's role in development, both among theorists and even international institutions. The World Bank's 1997 report on world development came under the title "The State in the Changing World. For the majority of economists, sociologists or political scientists who have examined the importance of the role of the state in development. the problem is no longer whether the state should intervene or not?, but what is the nature of this intervention? and what are the administrative, economic or legal mechanisms for its action. What were the forms of this involvement, in which sectors? . How does the state relate to society and the market? What autonomy does it enjoy to play a positive economic role? Are the costs of these distortions greater than the increased benefits generated by this public / private cooperation?

1. Introduction

The development economy has evolved greatly since its emergence in the beginning of World War II. Development did not unfold as it was historically envisioned. And the paradoxes still challenge the traditional concept of development.

So, the definitions that spread after the Second World War and until the 1960s were dominated by the economic outlook and were closer to rapid economic growth than to the current concept of development. But the fifties and sixties witnessed developing countries. achieving growth rates close to the desired rate (United Nations Development 6%).

* Corresponding Author : Benhergal Tayeb

Nevertheless, the appearance of poverty, illiteracy, and disease did not disappear. The gap between the social classes expanded, and from here the concept of development changed after Latouche expressed this in what he called the concept explosion. And the transition to a new concept of development was carried out. Away from the predominance of the economic outlook with the beginning of the differentiation and distinction between the terms growth and development. Among the economic thinkers who moved this curve François Perroux, who believes that growth is the continuous increase over a period of time or several long periods of time (each one of these periods consists of several Quasi-original cycles) for the measurement index for a nation, the net gross product, the real meaning is not the rise in the real output of the individual. As for development, he defined it as a combination of mental and social changes for a static, which makes it capable of raising the GDP in a cumulative and sustainable manner. With the passage of time, the concept of development expanded to take on other social, political, cultural and environmental dimensions. It is possible to identify the main stages of development of the theory of development:

- Industrialization, Growth, and Modernization (1944-1961).
- Structural transformation (1960s).
- Strengthening the independence of developing economies (1970s).
- Macroeconomic Stability: The Washington Consensus (1980-2000)
- Development according to goals (2000 - present).

The World Bank indicated in the International Development Report for the year 1991 that the main challenge for development is to improve the quality of life, especially in poor countries. It does not include only an improvement in the level of income, but also goes beyond that to include improving the level of education, health and nutrition as well as maintaining a clean environment. Achieving equality among individuals in providing all opportunities, including expanding freedoms and strengthening capabilities. Which calls into question about the impact of state intervention in the process of economic development? Has the developmental state model proved its success in the process of economic development?.

2. The role of state in the economy development

The development agenda related to the neoclassical economic thought in the 1980s supported the non-interference of countries in the markets and considered state intervention as a disincentive to market activity and development. Therefore, development prescriptions in the 1980s in developing countries were related to the implementation of policies that provide for the minimum participation of states in development processes. Williamson compiled a ten-point list of economic liberalization-related reforms for developing countries in 1989. This list of economic reforms supports “structural adjustment programs” in developing countries which are referred to as the Washington Consensus .. However, the economic programs implemented under the Washington Consensus It did not result in positive changes in the economic performance of most developing countries. Since development challenges have remained unresolved in the developing world after the implementation of economic liberalization programs based on modern classical economic thought, the role of the state and institutions in the economic performance of the post-Washington consensus is being broadly strengthened to improve the economic conditions of developing countries.

The development state is defined as “states whose policy has focused on a sufficient degree of power, independence and the ability to form, pursue and encourage explicit development goals, whether through establishing and strengthening

the conditions and direction of economic growth or by directly organizing it, or changing the group for both (Babayev, 2015)

The economic development requires a state. It can create and regulate the right conditions for development. (Bolesta, 2007)

The Development Report, issued by the World Bank in 1997, was titled "The Important Role of the State in a Changing World". He stressed that the partnership between governments and citizens, cooperation between all segments of society, "good governance" and the ability of states to promote economic development and maintain official institutions are of the utmost importance for development. The report seeks to promote the idea of a "developmental state". With regard to the modern role of government, Stiglitz argues that "ideological debates must end; there must be agreement that while markets are the focus of the economy, governments must play an important role in recent years, Stiglitz has been deeply involved in controversy. The economic development of East Asia, Russia's transition. to a market economy, globalization, economic development, and a redefinition of the modern role of the state. Pivotal in influencing and managing the global economy.

When the state is absent, the market cannot organize itself because, as Josèphe Stiglitz said, one of the facts on which the invisible hand is concerned is that it is hidden, which means that it does not exist at all. This function is essential for the state and it is necessary in order to solve the problem of market failure as well as external effects (les externalités) because the absence of control in the economy leads to imbalances in prices and employment. The 2008 global crisis was due to getting rid of market controls, as Stiglitz mentioned in his book "Free Fall: The United States, Free Markets and the Fall of the Global Economy" in 2008 in his analysis of the crisis. During negotiations to approve a plan ... for financial rescue, she addressed Nancy Pelosi, Speaker of the House of Representatives, then US President, said: "We are here today because no one was watching the market ..."

3. The Brazilia experience

The experience of Brazil is considered one of the pioneering experiences in the world. The Brazilian economy was able to jump in a short period to sixth place in the world and surpassed the British economy in 2013 and after it was an economy that was rejected by its access to loans from the International Monetary Fund in 2002 to a country to which the Fund owes fourteen One billion dollars, and this is during the eight years of President Lula de Silva's rule. In the historical context, the Brazilian miracle began with the development results achieved in the period between 1968 and 1974 after the 1964 coup against Goo Goulart, during which growth reached more than 11%. An increase in the minimum wage b 62% (€ 231 in 2010, benefiting 45 million people (employed and retired)) Increase in the income of 10% of the poorest class by 72% and the income of 10% of the richest class increased by 11%.

3.1. Brazil before 2003

After the 1964 coup, Brazil knew the emergence of a military dictatorship, and despite that, Brazil achieved a good performance in the economy, as the ruling regime at the time was concerned with developing the economy and political life. For this reason, the Military Council appointed a technocratic government headed by Delfim Netoo, who chose a growth strategy for the manufacture of imbalanced import substitution by focusing on Leading sectors such as the iron and steel sector, electronics and cars, (Mohamed, 2016) and after the impressive performance of the Brazilian economy from 1968 to 1973, the economy fell to a rate of 6% between 1974 and 1980 as a result of the oil crisis that raised oil prices, which affected Brazilian imports of oil as Brazil faced A severe debt crisis in the eighties due to the policy pursued by the military rulers.

During this period, Brazil paid attention to development through the establishment of the Federal Ministry of Planning and General Coordination in 1967 and the issuance of five-year plans for public investment programs (DavidJ & DavidJ, 2018), and after the transition to civil rule with President Jose Sari in 1985, the transition to the capitalist economy was carried out, the governments confirmed the policy of economic production and launched the privatization process (as in Many third world countries) and the huge inflation that hit the country was confronted with the "riyal plan", which

included the launch of the riyal as a new currency whose value was set at \$ 1, and after this plan achieved positive results related to reducing the level of inflation until Brazil faced the crisis of the Asian Tigers in 1998, it decreased. The value of the currency, Brazil turned once again to the International Monetary Fund (FMI) (Hassan, 2012).

In parallel with these reforms in the economic field, the government embarked on a process of proposing state reform stipulated in the master plan for reforming the state apparatus announced in 1995, which is a plan inspired by the administrative reforms that were implemented in some OECD countries, especially Britain. (Enrique, 2003, p. 62)

The loan was agreed upon in exchange for reducing the currency exchange rate and reducing the volume of public spending, but Brazil was unable to repay the loan and the Brazilian economy was threatened with collapse, so President Cardoso's administration resorted to the International Monetary Fund. The American administration intervened in order for Brazil to obtain the loan, hoping to save the economies of South America. Under this agreement, Brazil obtained a loan of 30 billion dollars, But on the condition that the bulk of it was spent in 2003 after the coming of the president, which resulted from the elections in October 2002 (Hassan, 2012).

3.2. Brazil in the era of Lula de Silva

In 2003, a new president was elected in Brazil, and he was different from his predecessor, Cardoso - who was an academic - in that he had left Lula, as Brazilians call him, left school at a early age, and because of his profession. union struggle, the hopes of the workers were linked to its seizure of power when it was seen by the employers. The company was seen as left-wing and therefore panic reigned in the market, although its election platform was to give importance to export growth. the presidency in January 2003, the economic situation of Brazil was not good, because the inflation rate reached at the end of 2002 at the level of 12.5% and the average income of the Brazilian citizen decreased by 13.5% in La period from 1999 to October 2002.

But he pledged to respect the agreement signed with the International Monetary Fund with his predecessor Cardoso, and even went further when he set the target for a budget surplus of 4.25%, which is 0.5% higher than the conditions of the International Monetary Fund, and Lula de Silva pledged that his political priority is to overcome poverty and hunger that afflicted More than half of the Brazilian people (Lehman, 2008), "If every Brazilian at the end of my mandate could have eaten three times a day, I will have fulfilled my life's mission." (speech, 2002).

From the beginning, Lula de Silva worked to calm the markets. Perhaps this is the reason behind his pursuit of the economic policy of his predecessor, Cardoso, and even exceeded it, as was evident in the voluntary increase in the ceiling of the budget surplus agreed upon with the International Monetary Fund before he came to power. He continued to reform the pension and tax system that had been launched in the previous presidential term, and these steps were reluctantly endured by Lula de Silva's Labor Party militants and by many within the government (except for the economic team) and were deemed inevitable in order to ensure stability.

The leftist president had to search for compatibility between stability and reassurance of investors and businessmen on the one hand, increasing the state's presence in social life, protecting local institutions (especially small ones) and providing better protection for the poor and workers with a better distribution of income, so the government tried to clarify the benefits that would accrue to the poor in case Achieving sustainable growth and economic stability.

In order to avoid the reaction of the left-wing currents that supported the position of Lula de Silva, an end to the privatization process and a contribution to the reforms launched by his predecessor, Cardoso, in order to build a new model for the state. Which governs the partnership between the public sector and the private sector in infrastructure projects.

So that the state determines the conditions and is based on project management and accomplishes some investments, and after the completion of the works, the private enterprises become the actual operator of services (roads, railways and metros), and the Fonds Public Fund guarantees them a minimum level of profitability (SallumJr, 2010).

In addition, in 2003 my sons Silva launched the Fome Zero Hunger Program, which is a multisectoral national strategy based on four pillars:

- Have access to basic food for everyone.
- Promoting family farming with the Promaf program established in 1996)

- Create income-generating activities and greater social participation
- The Bolsa Familia program, which is the most important in the fight against poverty, is directed to families, bolsa ascoa, and is directed to families (for children enrollment in schools and health care for children and pregnant women)

In favor of this program, and within ten 10 years, Brazil has made tremendous steps in fighting poverty. The rate of those living below the poverty line decreased by 43%, 32 million people joined the middle class, the extreme poverty rate moved from 9.7% to 4.3%, and the malnutrition rate decreased by 70%.

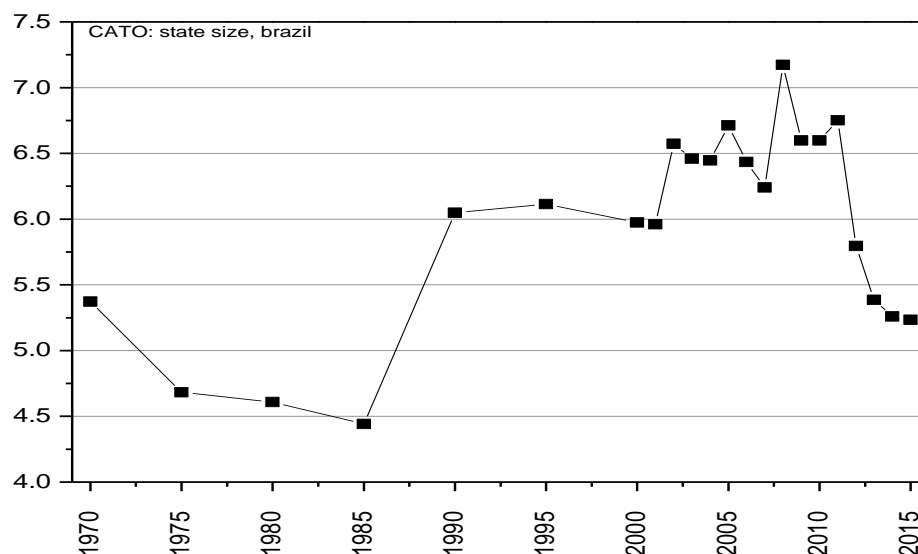
Despite the criticisms directed at the policy adopted by targeting the inflation rate, interest rates and public debt, the first three years from 2003 to 2005 bore very positive results, as the trade balance recorded a surplus since the first year that was sufficient to create a positive balance in the current account balance, and the debt volume ratio decreased. The year to GDP reached its lowest level since 1975 and at the end of 2005, the Lula de Silva government was able to prepay the IMF debts estimated at R \$ 15.45 billion due in 2007 (Marques & Nakatani, The economic policy of the Lula government: change or continuity?, 2007)

After his re-election to a second presidential term in 2006 and then maintaining all these programs, as it seemed that stability had been achieved, economic growth and public investment (especially in infrastructure) became a priority. Long within a new institutional framework: central authority for decision at the highest level, exemption of budget allocations from tax restrictions, clear efforts to attract private investors through concessions and partnerships between the public and private sector (PPP) The role of the state was increased through the National Bank for Economic Development (BNDES), whose mission was to expand investment, as the investments supported by BNDES represented 20% Of the total investment in Brazil for the period from 2009 to 2015. (Ferraz & Coutinho, 2019)., and the country, through BNDES, strengthened a group of companies and economic groups such as FIBRIA, JBS, Gerdan, Camargo and Vale odeberecht. Depending on its need to unite the champion companies and directing an increasing volume of public resources to National economic groups, the goal of improving the international integration of Brazil The state funded acquisitions, internationalization projects, joint ventures and expansions. Latin American integration and economic development were linked to the active role of the state in the processes of internationalization of national capital (Filgueiras & Oliveira, 2013)

This policy achieved several results, including:

- Lifting 28 million people out of misery
- 16.6 million official jobs
- 39 million Brazilians enter the middle class (c), 52% of the population, in 2010

Figure1: State size, in Brazil for the period 1970-2015

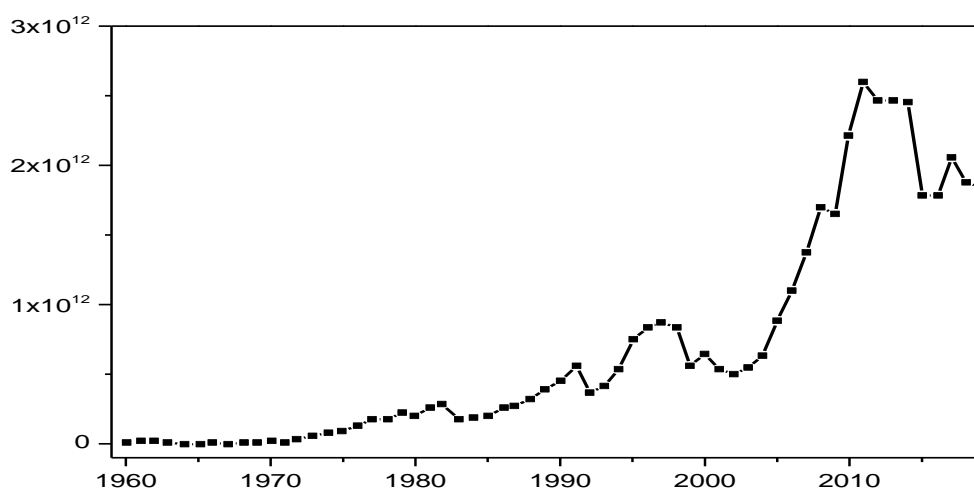


Source:world bank data.2019

This indicator summarizes several aspects relating to the size of the State: 1) the consumption of general government as a percentage of total consumption; 2) the importance of transfers and subsidies as a percentage of GDP; 3) the use of public investments rather than private investments; and 4) the marginal tax level. this indicator numbered from 0 to 10 the 0 signifies a very strong intervention or presence of the State very and the 10 signifies a minimal intervention of the State.

This information is constructed by the CATO Institute located in Washington. which is an organization created in the mid-1970s concerned with the defense of free enterprise.

Figure2: PIB par habitant lin Brazil (\$ US constant 2010)1969-2019.



Source:world bank data.2019

During the period 1960-2019, the lowest value was in 1990 (3 417,352USD). The index continued to increase until it reached the value (11 121,74USD), the highest recorded value. The change recorded between the first and the last year is 225%.and The annual average for the period 1960-2019, is 7,934.79USD.

With the presence of liberalism that led to a series of reforms, it greatly reduced the "pioneering" dimension of the state that prevailed during the national development stage. However, the state did not abandon its organizational capacity, so it preserved a great deal of its ability to effectively intervene in economic life. Despite the privatization that Brazil witnessed during this period, some important sectors, such as the electricity sector, remained subordinate to the public sector, and the state in other sectors retained the discretionary power. In the oil sector, for example, the state retained its power to grant concessions in mining areas, and it remained the largest shareholder in Petrobras. The state also maintained control of so-called "strategic" companies, such as the national manufacturer of medium and small aircraft. Embraer. And it enjoyed the right of veto against projects that are considered contrary to the interests of the state. Through the option of "golden participation" in the privatized companies. This criterion - which is the criterion of "strategic value" - has played a crucial role in the privatization process of public banks. In Brazil, community development banks (BCDs) are modern forms of solidarity financing in Brazil. They originate in the symbolic experience of a diamond bank in a poor suburb of Fortaleza. It is a popular and solidarity micro-credit system that seeks to build local solidarity economy networks in order to provide income and create job opportunities for the community.

4. The Malaysian Experience

Malaysia is an emerging country from Southeast Asia, and after getting rid of British colonialism in 1957 and due to income disparity between classes (Malay, Chinese, and Indian) riots broke out in May 1969 to be the starting point for the path of growth through the launch of politics NEP. Planning in Malaysia is a tool for economic policy and has been used in the wake of The Second World War was introduced by the British with the Draft Development Plan for Peninsular Malaysia (1950-1955). The contemporary history of the Malaysian economy is closely linked to the development of the state, itself the result of the launch of the NEP in 1970. This developmental role of the state engages the emerging small economy in academic and intellectual debates on the role of the state. the pivot was the World Bank report on the Asian miracle

4.1. Malaysia before the Mahathir era

The Malaysian state has successively implemented many economic policies The most striking thing is the adoption of NEP, the new economic policy (1971-1990) by the National Operations Council, led by Prime Minister Attak Tun Abdul Razzaq, which is considered a long-term development strategy. the beginning was the first five-year plan from 1971-1975 by the Malaysian state in a powerfully interventionist policy. This marks the end of the postcolonial transition period and opens the way for vigorous growth and national development. The NEP includes four main sectors that are areas of state intervention, namely: (Lafaye de Micheaux, 2014)

- Agricultural, hunting and forestry policies.
- Manufacturing, mining and construction
- Improving urban and rural life
- Educational policies

4.2. Malaysia in the era of Mahathir

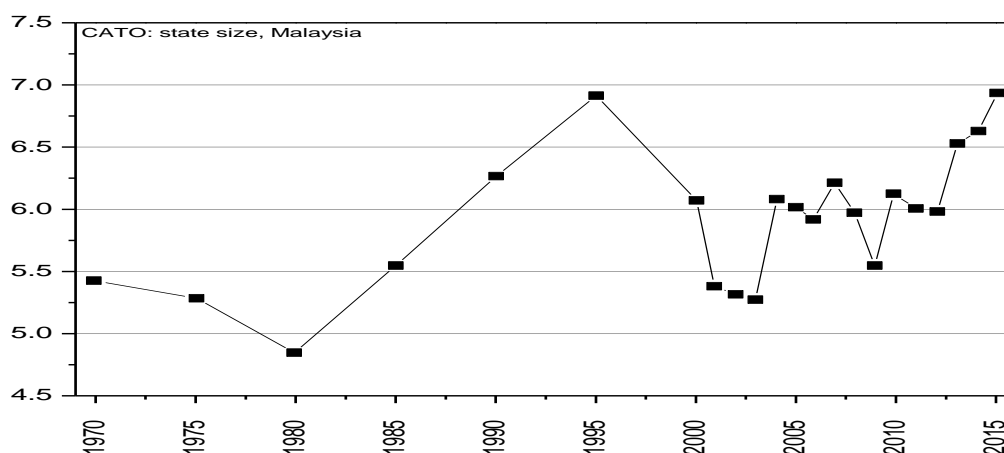
In its new development policy, wisdom sought to simulate the mechanisms of consultation in Japan between the government and businessmen, and this is reflected in the slogan of Prime Minister Muhammad Mahathir, "Follow the policy of the East." The official consultations began in 1991 when the government hosted industrial leaders to discuss the national budget with finance officials in a dialogue. On the budget, which he promoted with great publicity, and in the same year Mahathir created the highest advisory body, the Malaysian Business Center Malaysian Busnies Concil MBC, which included more than sixty members of the government, workers and industrialists and was chaired by the Prime Minister (Al-Suwaidi, Saif Al Shamsi, & translation, 1 st Edition 2000). The NEP included four five-year plans ending

in the year 1990 and aimed at eliminating poverty and reducing the differences between classes and customs, especially the indigenous Malay population of Bumtras, granting them many privileges in work and investment.

After assuming the position of Prime Minister in 1981, Mahathir wanted to change the face of Malaysia in a range of economic issues through the policy of "looking east", which not only meant efforts to emulate certain aspects of the Japanese and Korean miracles, especially the state's intervention to develop heavy industries, but also Efforts to establish sogsosha commercial agencies in the Japanese way as well as improving relations between the public and private sector (Malaysia incoproted malaysia and privatization due to some failures and after a great discussion about the "look east" campaign Mahathir explained that he was aiming to promote Malaysian economic development and industrialization. By adopting and realizing a Japanese-style work ethic, he emphasized that Japanese and Korean work discipline, work ethic and productivity were crucial to their economic miracles and thus must be emulated by Malaysians, especially Malay workers. (Sundaram, 2104).

Mahathir says that one of the reasons that compelled us to think about privatization is that the general demand for facilities and services has far exceeded our ability to provide them, especially the financial and human capabilities of the government, and waiting for them to be available to the government, will mean a delay in providing the necessary facilities and services and insufficient services impeding the development and economic development of the country. (Mahathir Mohamad.translated par AminAl-Ayoubi, 2014).The privatization process began with the privatization of the Communications Directorate, then the privatization of the North-South Highway, and extended to power generation facilities, water supply facilities, post offices, airlines and the automobile industry, some of which were partially privatized, such as the National Heart Institute. Only the administration was privatized, and some companies remained government-owned, such as the largest company, the National Petroleum Corporation, Bertonas, because it proved that a 100 percent government-owned company could do as well. (Mahathir Mohamad.translated par AminAl-Ayoubi, 2014).

Figure3: State size in Malaysia for the period 1970-2015

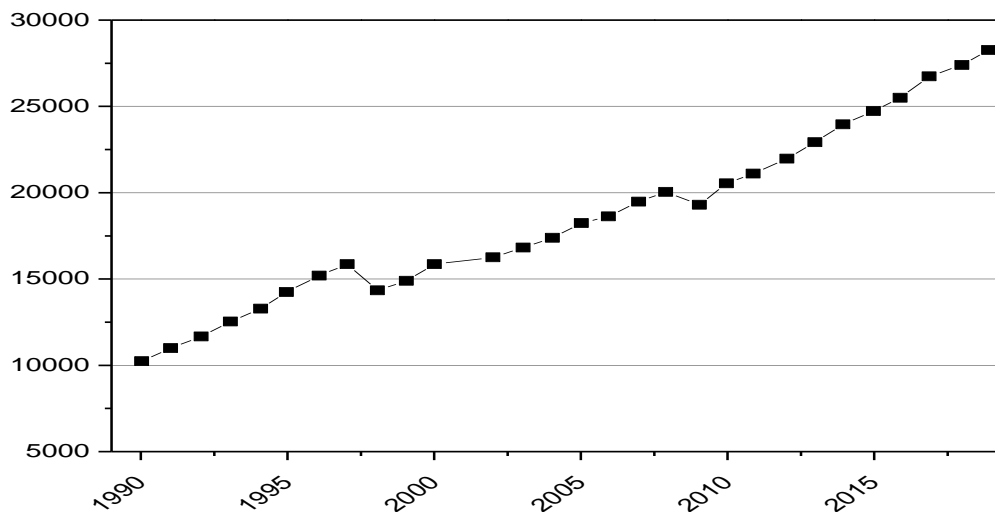


Source:world bank data.2019

This indicator summarizes several aspects relating to the size of the State: 1) the consumption of general government as a percentage of total consumption; 2) the importance of transfers and subsidies as a percentage of GDP; 3) the use of public investments rather than private investments; and 4) the marginal tax level. this indicator numbered from 0 to 10 the 0 signifies a very strong intervention or presence of the State very and the 10 signifies a minimal intervention of the State.

This information is constructed by the CATO Institute located in Washington. which is an organization created in the mid-1970s concerned with the defense of free enterprise

Figure4: PIB par habitant in Malaysia (\$ US constant 2010)1969-2019



Source:world bank data.2019

For the entire period 1990-2019, the lowest value was in 1990 (10,306,082). The index continued to increase until it reached the value (28,364,487) in 2019. This was the highest recorded value. The change recorded between the first and the last year is 175%.

5. Conclusion

The development models and experiences that some countries have known have shown that development needs the presence of the state that sets plans and programs, stimulates and encourages economic activity. The state's presence is more than necessary, especially in crises and market deficits. The state, not others, and from here emerged what is known as the developmental state. It is a state that places economic development as a top priority for government policy and is able to design effective tools to promote this goal. The tools will include establishing new formal institutions, weaving formal and informal networks of cooperation between citizens and officials, and exploiting new opportunities for trade and profitable production. Whether the state governs the market or takes advantage of new opportunities presented by the market depends on certain historical circumstances. One of the features of a successful developmental state is its ability to shift from market-oriented growth to state-directed growth, or vice versa, according to geopolitical

conditions, in addition to combining market and state. The degree and nature of the state's participation in economic activity varies according to circumstances. The existence of a state was associated with the development of developed countries, even if at the level of economic theory, the state should not interfere. But social protection policies have always been in place. Likewise, protectionist policies have always been protected by the countries of their nascent industries.

Depending on the level at which one looks, the interpretation of Malaysian reality differs. A case study for economists, it offers an example of economic development and modernization through industrialization, of controlled and sustainable growth leading to an exit from underdevelopment through a rebalancing of sectors and a positive anchoring in globalization. Participating in the Asian miracle for the World Bank, we find it among the countries illustrating the pattern of the developer state.

Finally, it is not because the developmentalist state model is important in the analysis of development policies. that the concept does not meet with serious criticism, in particular in the tendency towards the authoritarianism of the regimes. and corruption by the rapprochement made between business circles and the political world.

For the majority of economists, sociologists or political scientists who have examined the importance of the role of the state in development. the problem is no longer whether the state should intervene or not? ., but what is the nature of this intervention? and what are the administrative, economic or legal mechanisms for its action. What were the forms of this involvement, in which sectors? . How does the state relate to society and the market? What autonomy does it enjoy to play a positive economic role? Are the costs of these distortions greater than the increased benefits generated by this public / private cooperation?

Acknowledgment

Mascara University.

References

- [1] Babayev, B. N. (2015, Feverier). The Rise of New Institutional Economics and Assessment its Contributions to the Post Washington Consensus. The Journal of Economic Sciences:Theory and Practice, pp. 87-97.
- [2] Bolesta, A. (2007). CHINA as a developmental state. montenegrin journal of economics, pp. 101-109M.
- [3] Mohamed, M. (2016, Octobre 19). Retrieved from Islam Online.
- [4] DavidJ, E., & DavidJ, A. (2018). National Planning in Brazil: An Historical Perspective. *Journal of Social and Political Sciences*, pp. 232-270 .
- [5] Hassan, H. (2012, Octobre 27). Brazil,the Latin American giant that escaoesd of loans. Retrieved from Elwatan.
- [6] Lehman, F. (2008). Récupéré sur Irenees.net.
- [7] speech, L. (2002). Poverty Eradication Program. Brazil: Ministry of Agriculatural Department in Brazil,FAO
- [8] SallumJr, B. (2010). Embauche d'un nouveau type d'Etat au Brésil.les présidences de Cardoso et Lula. . Alternatives Sud, pp. 55-76.
- [9] Marques, R., & Nakatani, P. (2007). The economic policy of the Lula government:change or continuity? Third World Review, pp. 51-64.
- [10] Ferraz, J. C., & Coutinho, L. (2019). Investment policies,development finance and economic transformation:lessons fron BENDES. Stuctural Change and Economic Dynamics, pp. 86-102.
- [11] Filgueiras, L., & Oliveira, E. (2013, May 06). The nature of the development model of the Lula years. Retrieved from journal opendiation org brazil.

- [12] Lafaye de Micheaux, E. (2014, Mars). Aux origines de l'émergence malaisienne : la Nouvelle politique économique, 1971-1990. Tiers World Review, pp. 97-117.
- [13] Al-Suwaidi, A. N., Saif Al Shamsi, S., & translation. (1 st Edition 2000). The Miracle of East Asia, Economic Growth and Public Policies: A World Bank Public Policy Research Report. UAE: Emirates Center for Strategic and Research
- [14] Sundaram, J. K. (2104, April). Malaysia Incorporaed:Corporatism a la Mahathir. Institutions and Economies, pp. 73-94.
- /15/ Mahathir Mohamad.translated par AminAl-Ayoubi. (2014). Mahathir Mohamad. Doctor. In the premiership. Beirut: Arab Network for Research and Publishing.

The effectiveness of Kida model for predicting financial failure of insurance companies in Algeria –A field study-

Rahiche Saidia^{1,}*

¹*Faculty of Economic ,Management and Comercial sciences ,University of M'hamed Bougara Boumerdes
s.rahiche@univ-boumerdes.dz.*

ARTICLE INFO

Article history:

Received:07/04/2021

Accepted:08/06/2021

Online:11/06/2021

Keywords:

Financial Failure

Bunkruptcy

prediction

Kida model

Algerianinsurance

companies

JEL

Code:C81,G33,G22

ABSTRACT

This study aims to investigate the effectiveness of the Kida model for predicting financial failure in Algerian insurance companies, and to achieve the objectives of the study it was dropped on a sample of four Algerian insurance companies represented by Alliance ,CAAT,CASH , and CCR, based on actual data derived the financial statements for periode 2014-2019.

The most important results of study is the Kida model is considered effective for predicting financial failure in Algerian insurance companies, as its results were positive during most of the years of research.

1. Introduction:

Insurance companies are among the important financial institutions because of their social and economic importance ,especially with the growth of the insurance sector in the recent years.

These companies have a specific privacy as they differ from other industrial and even service institutions ,because they play a dual role where the first one is to provide an insurance service to those who request it by paying a certain premium ,and the second role is to get the insured's money and reinvest it for a certain return ,this make them vulnerable to many risks including Financial failure which leads to bankruptcy, this failure can be predicted by using several models among them kida model which we will address in this study.

The study problem can be formulated as follows:

How effective is the Kida model for predicting financial failure in Algerian insurance companies?

Which can be divided into the following sub-questions:

- What is financial failure and what are its causes in insurance companies?
- What are the financial ratios that make up the Kida model?
- Can we predict the financial failure in Algerian Insurance companies by using Kida Model ?

And to answer the problematic and the previously raised sub-questions we formulated the following hypotheses :

- One of the main causes of financial failure in insurance companies is insolvency.
- The Kida model is considered ineffective in Algerian insurance companies.

The study derives its importance from:

- Financial failure is one of the most important problems for study and research ;
- Predicting financial failure provides important information to stakeholders to take appropriate corrective actions ;
- Avoid recurrent bankruptcy that have negative effects on the economy .

- Many insurance companies experienced financial failure and bankruptcy in previous years in the United States and the European Union.

we aim through this study to the following :

- Identify the financial failure in insurance companies and its causes;
- Learn about kida model ;
- Drop the Kida model on a sample of Algerian insurance companies.

To answer the problematic raised , the following points were addressed :

Section 01 : The concept of financial failure and its causes .

Section 02 : Prediction financial failure by using the Kida model .

Section 03 : A case study of Algerian insurance companies.

2. The concept of financial failure and its causes.

2.1. Definition of financial failure

Many financial and accounting researchers disagreed about the definition of financial failure, and became there are many concepts and terminology associated with this concept, which made the views of those interested in determining the stages and types of failure, some of them believe that financial failure means the failure of the institution to pay its obligations at maturity, and others believe that it means the institution to stop paying its debts due to insufficient liquid assets to cover their financial obligations.

The concept of failure has been associated with the economic researcher Beaver, who is the first to use this term to indicate the beginning of the institution to reach bankruptcy, where it is defined as "the inability of a firm to pay its financial obligations as they mature. Operationally a firm is said to have failed when any of the following events have occurred: bankruptcy, bond default, an overdrawn bank account or non-payment of a preferred stock dividend. (MEDJOUB & HOUAS, 2020, p. 93)

We can say that failure is a situation that arises when the realized rate of return on invested capital is significantly and continually lower than prevailing rates on similar investments .It may involve cases where , revenues are insufficient to cover costs , or the average return on investment is lower than the cost of capital (Ibrahim, 2003, p. 15).

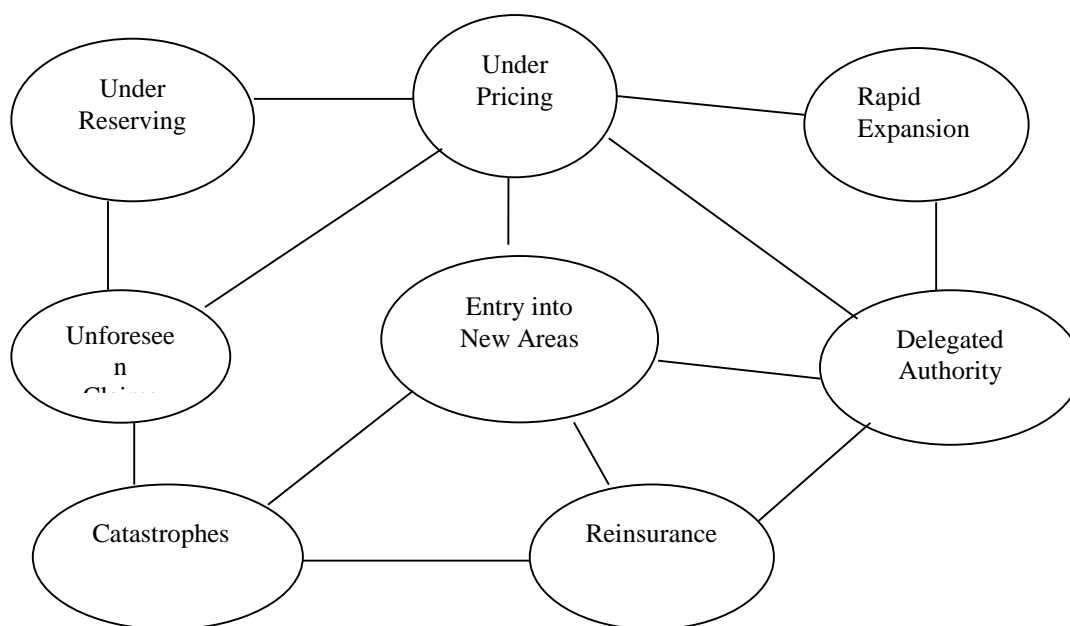
2.2. Causes of financial failure in insurance companies

All the causes that may generate the bankruptcy of insurance companies are reunited under the form of its insolvency (Luminita, 2010, p. 103) .

We have identified some common causes of insurance company failure supported by both recent and past failures. In addition to the fraudulent activities and management ,incompetence, which may be found in any industry, there are many closely linked factors that are more specific to insurance company failures. (Roger & others, p. 40)

The following figure shows the most important reasons that lead to financial failure in insurance companies.

Figure 01 : Causes of financial failure in insurance companies .



Source : Roger Massey and others , **Insurance company Failure** , Institute of actuaries ,University of Texas , USA ,p40 , www.actuaries.org
Through the previous figure, it can be said that the most important reasons that lead to the financial failure of insurance companies is the company's entry into new markets without prior study which makes it unable to compete with other insurance companies, and this appears through the lack of good appreciation of the prices of insurance products,also insufficient provisions.

In addition, the poor study of reinsurance operations by accepting large amounts of operations, which the insurance company cannot compensate for in the event of realizing the risk

2.3 Reasons to care about financial failure in insurance companies

there are many reasons why the insurance industry , and those associated with it ; should be concerned with the failure of insurance companies.The failure of a company has an impact on (Roger & others, p. 3):

- The policyholders at the time of the failure : if they have an outstanding claim it may not be paid , or paid in full.Even if there is a market scheme to pay claims in such a situation , it may not pay the full value of the claim .In addition the policyholder may not get all the unexpired premium back , and even if they do , they will probably have to take out a newn policy before they get the money .
- Other insurers : other insurance companies can lose out if :
 - They were reinsured by the company , since they may not be able to get their claim paid in full ;
 - Fewer people buy insurance because of a lack of trust in insurance companies ;
 - The failure leads to increased regulation ;
 - They have to pay levies to meet the shortfall in claims .
- The staff and any contractors or consultants : sta ff will suffer a loss of wages , perhaps some for work they have already done but all future wages until they can find re-employment .For some more senior people that may be made more difficult if there is any stigma attached to having worked for a failed insurance company.
- Other creditors of the company : creditors are unlikely to get back all that they are owed .
- The shareholders of the company : the shareholders lose out on future dividends and their capital .It is interesting to consider where this capital has gone. Assuming fraud is not an issue , it may well have gone to policyholders in the form of lower premiums .In some senses failure can be thought of as distributing capital shareholders (arguably the richer in society) to the more general public .
- The general public and the economy :the general public could suffer from higher taxes used to fund increased regulation , higher taxes to pay unemployment benefits ,higher premiums to pay for levies on insurers to pay

the shortfall in claims and higher premiums because of the reduced competition in the market place .There can also be a general the economy .This has been demondstrated recently in Australia .HIH was the second largest general insurer, it collapsed in 2001 .As a result of this , many small businesses and community organisation have been unable to get cover or have had very large premium increases . Without cover , many organisations are unable to continue operating .

In summary , the failure of other companies costs money .So it should be a concern of every company both to identify potential failure and so to minimise the finantial impact of such failures. Actuaries are well placed to do a lot of this work .From a public interest point of view they also might have a role to play in preventing and minimising the cost of such failures to the public (Roger & others, p. 4)

3. Prediction financial failure by using the Kida model

3.1. Importance of the financial failure 's prediction

Over the last five decades, financial failure prediction has been an interesting topic for researchers because of its incredible significance to companies, the economy, and all other concerned parties (Sumaira, Elisabete, & Zélia, 2019, p. 3).

Financial failure prediction could be regarded as a specific form of classification problem. Before applying prediction methods to corporate financial failure prediction, which is generally based on analyzing the financial ratios, predictor variables should be selected from many financial ratios or should be constructed from the combination of financial ratios (Ashoori & Mohammadi, 2011, p. 570).

prediction of the financial failure enables us to reach to causes of enterprises 's failure. All persons and foundations being in a profit relation with enterprises are closely interested with financial failure predictions (Gulsum & Umit, p. 128)

3.2. Models of prediction finacial failure

In the late 1960s , several studies were developed a several models for failure prediction ,researchers have examined some of these models in order to identify their ability to predict corporate failure (Sufian & Suleiman, 2018, p. 182) . The origin of the development of business failure prediction models is placed in Beaver's and Altman's work, which is considered to be pioneering in this field.

Using their models as a basis, a large list of researchers has developed their own ones, usinga wide range of financial ratios as independent variables in statistical models obtained by a variety of methodologies, in order to predict failure (GARCIA-GALLEGO & MURES-QUINTANA, 2012, pp. 3-4)

The more notable published contributions are Beaver (1966 ;1968 a ;1968b), altman (1968 ;1973) , Altman and lorris(1976) , Altman and McGough (1975) , Altman ,Haldman and Narayanan (1977), Deakin (1972) , Libby (1975) ,Blum (1974) , Edmister (1972) ,Wilcox (1973) , Moyer(1977) ,and Lev (1971) .Tow unpublished papers by White and Turnbull (1975a,1975b), and a paper by santomero and Vinso (1977) are a particular interest as they appear to be the first studies which logically and systematically develop probablistic estimates of failure (Ohlson, 1980, p. 109). The following table shows the most important models according to their chronological order.

Table 01 : models of prediction financial failure.

year	researcher	year	researcher
1966	BEAVER	1982	TAFFLER
1968	ALTMAN	1983	BOOTH
1970	MEYER & PIFER	1984	FUIMER
1971	WILCOX	1984	ZMIJEWSKI
1971	LEV	1985	CAMPISI
1972	DEAKIN	1985	ZAVEGREN
1974	ALTMAN & MCGOUGH	1986	CASEY
1974	BLUM	1987	SHERROD
1975	LIBBY	1990	KOH
1975	SINKEY	1992	HART
1976	ARGENTI	1992	PAZ
1977	MOYER	1993	EDWARDS

1977	TAFFLER and TISSHOW	1997	WARD and FOSTER
1980	OHLSON	1999	LENNOX
1981	KIDA	1999	KOH and TAN
1981	VEAZY	2002	SHIRATA

Source : Prepared by the researcher to rely on :

- Ana GARCIA-GALLEGO , Maria-Jesus MURES-QUINTANA, BUSINESS FAILURE PREDICTION MODELS: FINDING THE CONNECTION BETWEEN THEIR RESULTS AND THE SAMPLING METHOD, Economic computation and economic cybernetics studies and research, cademy of Economic Studies · January 2012,p p1-2.

The ability to predict financial failure is dependent on models whose variables requires other models or relatively complex formulas to ascertain (Kutum, 2015, p. 80)

3.3. Kida model

The study aimed to determine the predictability of financial failure of companies through the construction of a prediction model, based on the method of discriminatory analysis step-by-step based on 20 financial ratios and a sample of 40 institutions, half of which are distressed and the other half non-defaulted. A short period of time spanned from 1974 to 1975, while the results of this study coincided with the results of the Altman study in ratios that have the ability to predict financial failure (MEDJOUB & HOUAS, 2020, p. 96)

Kida's model relied on five separate financial indicators to predict financial failure .According to the discriminant function developed by Kida is as follow :

$$Z=-1.042 X_1-0.427X_2-0.461X_3-0.463X_4+0.271X_5$$

Where :

X₁ : net income /total assets .

X₂ : total shareholders'equity /total debts .

X₃ :quick assets / current liabilities .

X₄ : sales(revenue)/total assets .

X₅ : cash /total assets .

A negative Z-score implies a problem firm, where as a positive Z-score implies a non –prpblem firm (Islam S & Renas I, p. 38).

4. A case study of Algerian insurance companies

4.1 Introducing companies under study

The kida model has been applied in four Algerian insurance companies represented by Alliance Insurance , CASH ,CAAT and CCR as follows :

- **Allince insurances** : it was established on July 30, 2005 by virtue of Order No 95-07 of January 25, 1995, issued by the Ministry of Finance related to the opening of the insurance market ; with a capital of 2.2 billion DZD. It is a company with shares of Algerian shareholders. It targets the traditional sectors of insurance such as industrial risks, cars, transport and others.
By entering the Algiers Stock Exchange in 2011, Alliance Insurance was the first private company to enter the stock market in Algeria, which divides its capital into 5804511 shares with a nominal value estimated at 200 DZD per share, and has 262 agencies distributed over 44 states. Alliance Insurance provides its services to the private , professional And companies (www.alliance.dz).
- **CASH** : it is one of the most recent insurance companies for risks (commodities and liability), with public capital, which was established according to Order No 95-07 which provides for the opening of the insurance market and that was on July 31, 1999 and began its work in 2000, it is considered a branch of the Sonatrach complex, which is the main shareholder in 82% of its social capital is in the name of the Ministry of Energy, and the remaining 18% is from two institutions in the Ministry of Finance, represented by CCR and CAAR.
Now it occupies an important position in the national market in terms of securing major risks, and it provides several services and products, the capital of which is estimated at 7.8 billion DZD (www.cash-assurances.dz).

- **CAAT** :It was adopted on April 30, 1985 in accordance with Decree 82/85 for insurance against the risks of transportation. After adopting a market economy policy by Algeria, the principle of specialization was abolished on insurance companies on January 1, 1990, when the company was transformed into an economic public institution with shares, and it became called the Algerian Insurance Company with a capital 11.49 billion DZA .
- **CCR** : The Central Reinsurance Company is a company with shares with a capital of 22 billion DZD, and its social headquarters is located in Oulaed Fayet. It is a public company established on October 1, 1973, and this company is charged with reinsuring companies located in Algeria, and securing the activity of Algerian institutions abroad, which It includes major risks, whether industrial, marine or air, and this company has several branches where it has a branch in England, which is LTD MED RE, and it also participates in the capital of several international companies such as the African Reinsurance Company AFRICA RE, the Arab Reinsurance Company ARAB RE and others. The company provides its services in the local and international markets (www.ccr.dz)

4.2 Analysis of the results :

The kida model has been applied to the companies under study, where the financial ratios that make up the model were calculated and the value of the z index was extracted through which to predict their future financial success or failure, and the results are as follows :

Table 02 : results of kida model in Alliance Insurances

years	2014	2015	2016	2017	2018	2019
X₁	0,048	0,05	0,054	0,052	0,054	0.048
X₂	0,592	0,667	0,67	0,653	0,682	0.796
X₃	0,14	0,192	0,134	0,15	0,176	1.86
X₄	0,601	0,615	0,594	0,585	0,591	0.428
X₅	0,075	0,098	0,066	0,078	0,096	0.09
Z	-0,023	-0,014	0,018758	0,009	0,013	-0.646
result	problem firm		non problem firm			problem firm

Source : Prepared by the researcher relying on the financial statements of the company.

Through the previous table we notice that the value of Z was negative during the first tow years of the study (2014 and 2015), this indicates a warning of financial failure in the future , as the company has a weak financial position during this period . However ,it can be said that the company discovered the problem and took appropriate corrective measures before falling into bankruptcy which makes it continue its activity ,this is confirmed by the value of Z during the years 2016, 2017 and 2018 which was positive and this is what predicts its success in the coming years .

However, we notice a negative result for the value of Z in 2019, which indicates its occurrence in financial failure if the appropriate corrective measures are not taken.

Table 03 : results of kida' model in Cash Insurances

years	2014	2015	2016	2017	2018	2019
X₁	0,02	0,012	0,025	0,009	0,014	Lack of informations
X₂	0,355	0,357	0,369	0,281	0,335	
X₃	0,327	0,156	0,132	0,165	0,164	
X₄	0,301	0,249	0,235	0,208	0,199	
X₅	0,236	0,112	0,094	0,125	0,12	
Z	-0,056	0,005	0,036	-0,011	0,02	
result	problem firm	non problem firm		problem firm	non problem firm	

Source : Prepared by the researcher relying on the financial statements of the company .

Through the results obtained we note that the value of Z during 2014 and 2015 is negative this means the company is vulnerable to fiancial failure , as for the remaining years ,we may obtain positive results and this indicates that the company is safe from financial failure .

Table 04: results of kida' model in CAAT

years	2014	2015	2016	2017	2018	2019
-------	------	------	------	------	------	------

X₁	0.031	0.037	0,04	0,04	0,041	0,034
X₂	0.599	0.567	0,582	0,581	0,583	0,552
X₃	0.091	0.104	0,095	0,088	0,109	0,125
X₄	0.244	0.213	0,216	0,0001	0,179	0,168
X₅	0.049	0.059	0,052	0,049	0,06	0,07
Z	0.142	0.146	0,156	0,258	0,17	0,15
result	non problem firm					

Source : Prepared by the researcher relying on the financial statements of the company

Through the results shown in the table which were all positive during the years of study, it can be said that the company is in a good financial position, which predicts that it will not fall into financial failure in the future. Through the previous results for the four companies we note that CCR and CAAT are the best during the six years of study.

Table 05 : results of kida' model in CCR Insurance

Years	2014	2015	2016	2017	2018	2019
X₁	0,042	0,041	0,041	0,037	0,035	0.030
X₂	0,576	0,589	0,595	0,572	0,536	0.457
X₃	0,196	0,231	0,327	0,347	0,184	0.092
X₄	0,21	0,211	0,223	0,225	0,227	0.387
X₅	0,102	0,124	0,174	0,191	0,098	0.051
Z	0,125	0,119	0,086	0,066	0,099	0.015
Result	non problem firm					

Source : Prepared by the researcher relying on the financial statements of the company

By the calculating the value of Z based on the financial ratios that compose the model ,it is positive , therefor , the company is safe and not subject to financial failure in the future .

5. Conclusion

Insurance companies occupy a great importance in the national economy because of the services it provides to its various clients ,whether they are individuals ,institutions or professionals.However ,it is exposed to several risks due to the nature of its activities .

Among this risks is financial failure ,which may lead to bankruptcy and liquidation of the company if it does not remedy the problem and try to address it , given the importance of this problem and its impact on all sectors, many studies have been conducted in this area for early detection,

The latter resulted in the emergence of several models, in which the researchers used a set of financial ratios which were attached to Weighting weights according to the importance of each of them.

One of the most important of these models is the Kida model which was applied on four Algerian insurance companies represented in Alliance insurances, CASH,CAAT and CCR.

The Kida model is considered one of the most important quantitative models used to predict financial failure, and by applying it to the Algerian insurance companies, which are estimated by four insurance companies that share the fact that they provide damage insurance services or in reinsurance, the results were similar, and all of them indicate that they will not be exposed to financial failure in the future, and this is consistent With the practical reality that these companies are experiencing, as they practice their activities naturally and have never before fallen into financial failure.

5.1 Results :

- the soundness of the company's financial position, this is confirmed by the practical reality as it carries out its activities normally and has never failed to fail.
- The KIDA model is considered effective for predicting financial failure in Algerian insurance companies, as its results were positive during most of the years of research.
- The success or failure of insurance companies cannot be judged by relying on the Keida model only, but we need other indicators such as liquidity and profitability ratios, market share, and others

5.2 recommendations

- The necessity of training, qualifying and motivating managers in insurance companies because the main reason for financial failure is weak and inefficient management
- Carrying out studies before entering new markets, or launching products, setting accurate prices, etc.
- early detection of financial failure in insurance companies by using models of prediction because it affects several parties, the most important of which is the state, policyholders, other insurance companies and other institutions

6. References

1. Altman, E. (2000, July). Predicting Financial Distress Of Companies Revising The Z –Score And Zeta Models .
2. Ashoori, S., & Mohammadi, S. (2011). Compare failure prediction models based on feature selection technique: empirical case from Iran. *ELSEVIER*
3. Carson, J. M. Financial Distress In The Life Insurance Industry : An Empirical Examination. *4th Afr International Colloquium*.
4. GARCIA-GALLEGO, A., & MURES-QUINTANA, M.-J. (2012). BUSINESS FAILURE PREDICTION MODELS: FINDING THE CONNECTION BETWEEN THEIR RESULTS AND THE SAMPLING METHOD. *Economic computation and economic cybernetics studies and research* .
5. Gulsum, I., & Umit, G. (s.d.). Prediction The financial success in Turkish Insured Companies,. Ankara Universitesi SBF Dergisi.
6. Hawar, A. (2015). The Revised Altman Z' – score Model : Verifying its Validity as a predictor of Corporate Failure in the case Of UK Private Companies ,. *A dissertation submitted to the University of Leicester In partial fulfilment of the requirements for the degree of MSC banking and finance* . England.
7. Ibrahim, E. A. (2003). prediction of financial distress in sudanese commercial banks. *thesis submitted in fulfillment of the of requirement of the degree PhD in Accounting* . university of khartoum.
8. Islam S, T. B., & Renas I, M. (s.d.). Business Failure prediction using sherrod and Kida models : Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011-2014) .
9. Kutum, I. (2015). predicting the Financial Distress of Non *Banking Companies Listed on the Palestine Exchange (PXE). *Research Journal of Finance and Accounting* , 6 (10).
10. Luminita, T. (2010). The causes of insurance companies bankruptcy In romania. *Romanian Economic and Business Review* , 5 (3).
11. MEDJOUB, A., & HOUAS, A. (2020). A comparative study between Altman, Kida and Sherrod's model in predicting the financial failure of listed companies in Amman Stock Exchange. *Economic and Management Research Journal* , 14 (03).
12. Morten, R. A. (2011). Applying Altman's Z- Score to the Financial Crisis –An empirical Study of Financial Distress on Oslo Stock Exchange. *Master thesis in Financial Economics* . Norwegian School of Economics.
13. OHLSON, J. (1980). Financial ratios and the probabilistic of bankruptcy. *Journal of accounting Research* , 18 (1).
14. Oniga, A. (2016). Classic insolvency Prediction Models Tested on Romanian Insurance companies. *European Scientific Journal* , 12 (13).
15. Roger, M., & others. (s.d.). Insurance Failure ,institute of actuaries , , , . USA, www.actuaries .com: university of Texas.
16. Sufian, R. A.-M., & Suleiman, D. A. (2018). Validity of Altman Z- Score Model to predict Financial Failure : Evidence From Jordan. *International Journal of Economics and Finance* , 10 (8).

17. Sumaira, S. A., Elisabete, G. S., & Zélia, S. (2019). Do Traditional Financial Distress Prediction Models Predict the Early Warning Signs of Financial Distress? *journal of Risk and Financial Management* , 12 (55).
18. www.alliance.dz.
19. www.cash-assurances.dz.
20. www.ccr.dz.
21. www.CAAT.dz.

The cluster as a factor of growth of digital companies in Algeria.
Illustration by the sidi-abdallah technopole

Kichou Ryma ^{1,*}, Oueliken Selim ²

¹ University Mouloud Mammeri of Tizi Ouzou, Faculty Of Economic, Management And Commercial Sciences, e-mail, ryma-92@live.fr;

² University Mouloud Mammeri of Tizi Ouzou, Faculty Of Economic, Management And Commercial Sciences, e-mail: myraculee@hotmail.fr

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 01/05/2021

Accepted: 08/06/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

Clusters

Digital economy

Development

Entrepreneurship

**Techno-pole of sidi
abdallah**

JEL Code: L52, O33,

E32, L26, O33

ABSTRACT

At a time when we are living increasingly globalized economies, we observe that local productive and innovative spaces are not tending to disappear, but rather seem to be generalizing on a global scale.

Research and development; network structuring of innovation actors (learning, cooperation, competition...); regional growth (spatial and institutional contextual conditions) ..., clusters, often referenced to the fabulous destiny of the Silicon Valley, are evolving exponentially, particularly in the field of the digital economy.

In this latter, Algeria is lagging far behind. So, policies and incentives are implemented by the Algerian government to develop this field, including the creation of techno-parks equipped with incubators promoting the installation, development and creation of hi-tech companies. Thus, this article will cover the example of the sidi abdallah techno pole dedicated to the digital economy and its potential impact on the creation and development of enterprises

INTRODUCTION

Paradoxically to the traditional concepts of increasing returns and reducing transaction costs, the cluster concept fits into the framework of innovation and knowledge-based economies based on territorial performance, where the porosity of the frontiers between science and industry is increasing, favoring academic research and competition that goes beyond the limits of a single company but extends over an entire territory.

In order to stimulate economic growth in the face of this strategic challenge, many industrial and regional policies focused on the dynamics of territories over come, whose novelty lies in the good governance of territorial structures. So, governments and industry organizations in many countries around the world are turning to these new concepts such as clusters; districts; competitiveness poles; industrial districts ... inspired by theoretical and / or empirical research and conceptual models.

As such, a large number of programs took advantage of the concrete aspect of these and multiple grouping organizations appeared in the 1990s, and the trend continues...

In Algeria, an industrial policy has been led through the national regional planning scheme (NRPS) in order to create and promote competitiveness clusters. It aimed at stimulating innovation by encouraging cooperation between organizations of different sizes, research laboratories or training organizations located in the same geographic locality (official journal of the algerian republic N°61, 2010). The aim is to enable a group of players in a sector to pool their efforts, pose problems together and find answers together, and to move towards a group purchasing method for raw materials upstream and prospecting markets downstream, which gives them more chances of success in a cost-effective way.

In this study, we will analyze the impact that sidi-abdallah cluster has on the creation of digital economy's companies as well as on the development of these. In the same context, we will relate the effect of this group of companies on the establishment of public measures supporting them. We will therefore try to answer the following explorative research question

Does the creation of clusters encourage the emergence of new companies in the same sector? In other words, does it lead to the growth of a sector in term of number of firms and innovation?

In fact, the overview of the different cluster theories reveals that the analysis of these is as much a matter of localization theories as it is of innovation policies (VINCENTE.J, 2005) and to understand the phenomenon of cluster development; economic theory uses the concept of endogenous growth, so-called Schumpeterian theory, which stems from the theory of economic evolution.

In order to answer this question, we referred firstly to theoretical data relating to the factors explaining the creation of clusters and the orientation of economic policies towards this type of industrial economy. In this sense, we will try to review the main part of the various theoretical and empirical contributions that have contributed to the enrichment of the knowledge related to the object of this study. Secondly, we used the data from our survey conducted at the sidi-abdallah techno-park, where we used the semi-directive interview method. The interview was specifically established with the people in charge of the incubator and the business center. In the meantime, we used the internal documents provided by the above-mentioned managers.

I CLUSTER PERFORMANCE

We can consider that the term clusters is an expression used to qualify the local forms of organization of innovation activities also called: growth poles, competitiveness poles, industrial districts, localized production environments, local production systems, technopoles, technological districts, innovative environments, etc.

All these qualifications are just simple transfers, imitations, or renewal of thoughts based on explanatory theses of the factors of spatial concentration and the advantages that can be drawn from them (A.Torre, 2006).

While the principles underlying clusters date from the late of 19th century with the work of Marshall (1890) in his book "Principles of Economics", it is the classical economist David Ricardo who initiated this principle through the theory of comparative advantage (1817). This thought was enriched by (G.BECATTINI, 1989), then takes shape with the publication of (M.Porter, « the competitive advantage of nations », 1993). Many other authors have worked on competitiveness clusters, namely: (Stiglitz & Dasgupta, 1980), (G.BECATTINI, 1989), (P.Krugman, 1991) (M.Porter, 1993), (Enright, 1996) (Edquist, 1997), Lundvall (1992); (Aydalot, 1986); (Camagni & Maillat, 2006), (Pecqueur.B, 2008)...

The majority of studies in the 1990s were conducted on data from the United States (Sherman, 1998) where technological clusters and techno poles have evolved sufficiently and have drawn their resources from technology generators such as universities, national laboratories, private laboratories research and development (R&D) and other high-tech firms (Markley D. M., 1995). Thus, following the growth of clusters and business incubation phenomenon, the study of the contribution of Technological Business Incubators to economic growth started to gain momentum (Gill, 1986).

1.1 POSITIVE EXTERNALITIES

« Set up with competitors and measure yourself to the best of them» (M.Porter, 1993).

The benefits that derive from cluster policies appear as vectors of entrepreneurial, regional and even national competition. So whatever the origin of the emergence of competitiveness clusters within a nation (initiated by the State or developed spontaneously), they are there to lead competition,

It would then be a question here of understanding both the micro and macroeconomic factors that push firms to converge towards a choice of location.

Several research studies - attempting to explain the reasons why organizations of different natures sharing a common activity converged towards a common geographical space - have been carried out, 1990 (M.Porter, 1993) ; (Aernoudt, 2004) ; (VINCENTE.J, 2005) ; (A.Torre, 2006) ; (Pecqueur.B, 2008) ; (Duranton, 2011).

In this sense, several forms of positive externalities resulting from the emergence of a cluster have been treated:

- Marshal's or specialization externalities generating location externalities: according to (Duranton, 2011), the location of firms in a limited geographical area would make it possible to generate increasing returns . Marshall emphasizes the industrial specialization of territories where each firm benefits from the location of other firms nearby producing similar goods. Moreover, he explains that firms set up in a locality in view of the technological dynamics deployed at the local level, regardless of the location of consumers. Network externalities and increasing yields (VINCENTE.J, 2005), developed by (Arthur W.B, 1990)
- Informational externalities (Sushil Bikhchandani, 1998) relating to the geographical charisma (VINCENTE.J, 2005) generated by the grouping of companies forming a cluster. More than that, the grouping allows firms to benefit from a cognitive proximity that facilitates the acquisition of tacit or non-transferable information.
- Externalities of knowledge and innovation :

The strategic approach to knowledge management introduced the knowledge management approach states that Knowledge grows when you share it (Eunika, 2011). Thus, specialized know-how specific to the cluster can be valorized by its actors either individually or collectively, which can give rise to any kind of innovation.

I.2 CLUSTER POLICIES

In order to stimulate economic growth, many industrial and regional policies based on territorial dynamics have emerged. In this study, we will focus in particular on the digital economy's clustering policies.

The ICT sector is made up of clusters with a wide variety of activities such as telecommunications, digital content companies, electronics, optics and photonics. These clusters are faced with a perplexing environment explained by the advent of the "new economy": the economic prospects that nanotechnologies suggest for the medium term; increasingly blurred boundaries between nanosciences, biology, chemistry and physics, in addition to the context of the rise of emerging countries, which after positioning themselves in semiconductors and basic electronics are gradually specializing in optics, nanotechnologies and NBICs¹: the shift of markets towards Asia is a major trend that marks the sector.

The objective of innovation defined by the State takes the form of setting up cooperative ventures that promote the conditions for exploration. These innovations must be visible and differentiated at the global level or at least at the national level in the first instance (Aliouat, 2010).

Algerian Cluster Policy

The concept of cluster is relatively recent in the Algerian entrepreneurial strategy. Thus, since the year 2000, the Algerian government, through the Algerian national land use planning scheme has provided for an organization of territorial programming spaces based on Poles of Attractiveness and Integrated Industrial Development Zones that will improve and diversify the infrastructural offer, develop scientific, technological and innovative capacities, while ensuring the development of the territory.

Table N°1: Competitive clusters determined by the ANLPS:

¹ NBIC's : nanotechnologies, biotechnologies, informatique & cognitives sciences

Region	Cities/poles of attractiveness	Sectors
Algiers	Sidi Abdellah – Bouinan	ICT ; Advanced Technologies ; Biotechnologies
Ouest	Oran- Mostaganem; Sidi Bel Abbès; Tlemcen	Organic Chemistry And Energy ; Telecommunications
East	Constantine ; Annaba ; Skikda	Biotechnologies (Foods And Health) Mechanical ; Metallurgy ; Petrochemistry
Bejaia	Akbou- toudja	Agroalimentaire
Bordj bouariridj		Electronique, Électrotechnique

Source: Official journal of the Algerian republic n°61 of 13 dhou el kaada 1431/ 21 October 2010

Today several clusters are still being created, particularly in the field of the digital economy, where Algeria has a strong dependence on imports. Thus, the development of this branch is essential.

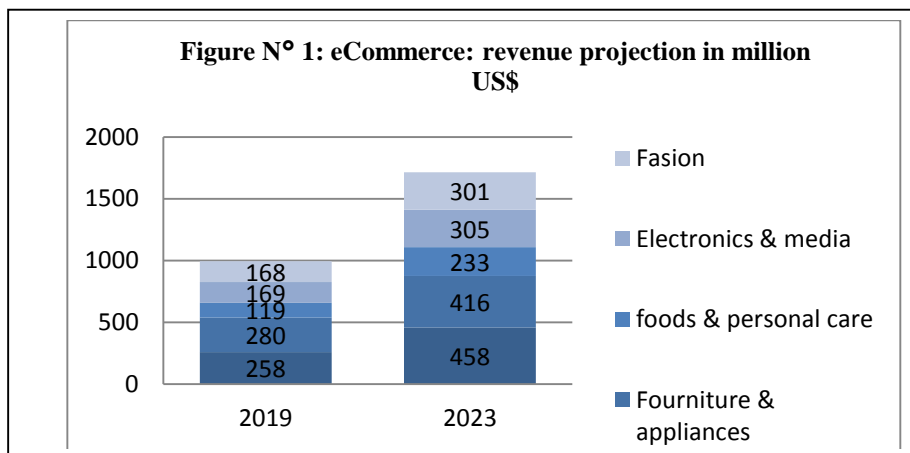
II DEVELOPMENT OF DIGITAL START UP IN ALGERIA

The digital economy is assimilated to ICTs, and in particular to the productive sectors. According to the OECD and INSEE, the ICT sector includes enterprises that produce goods and services that support the process of digitization of the economy, i.e. the transformation of information used or provided into digital information. (Information technology, telecommunications, electronics) (Philippe Lemoine, 2011)

II.1 ALGERIAN DIGITAL ECONOMY IN FIGURES

The importance of digital economy provides that digital transition appears to be unavoidable for all countries and companies.

🚩 Developpement of e.commerce in Algeria

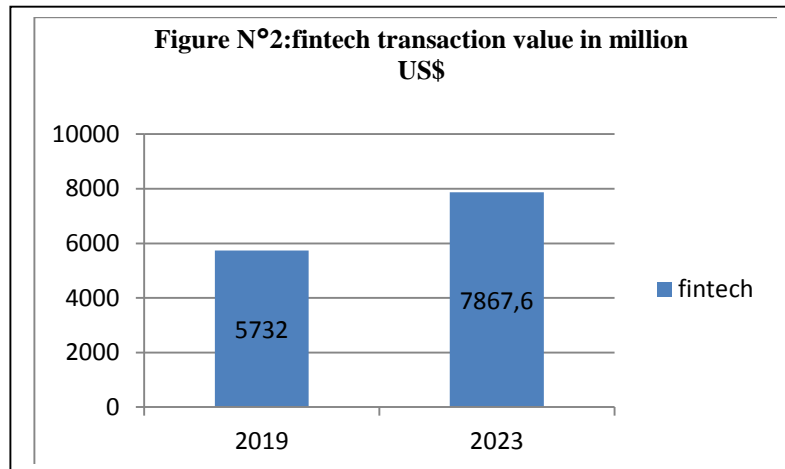


Source: (STATISTA, 2019)Digital Market Outlook 2019, Algeria statista country report

We notice that: (STATISTA, 2019)

- Revenue in the eCommerce market amounts to US\$993.6m in 2019
- Revenue is expected to show an annual growth (CAGR 2019-2023) of 14.6%, resulting in a market **volume of US\$1,711.4m** in 2023
- User penetration is 50.9% in 2019 and may hit 55.2% in 2023
- The average revenue per user (ARPU) amounts to US\$45.76 in 2019

Development of Fintech In Algeria



Source : (STATISTA, 2019) Digital Market Outlook 2019,

In this diagram, fintech includes Digital payments, Personal finance, Alternative financing and Alternative lending. Also, the total FinTech transaction value is forecast to grow by 46.5% from 2019 to 2023. Thus: (STATISTA, 2019)

- The transaction value in the FinTech market amounts to US\$5,379.2m in 2019;
- The transaction value is expected to show an annual growth (CAGR 2019-2023) of 10.0%, resulting in a volume of US\$7,880.7m in 2023
- The largest segment is the digital payments segment with a volume of US\$5,372.0m in 2019
- User penetration in digital payments is 47.5% in 2017 and is expected to hit 55.2% in 2023
- The average transaction value per user in digital payments amounts to US\$265.09 in 2019

Algeria had the 90th highest internet penetration in the world in 2018 (DataBank) , and in order to develop and promote the digital economy and achieve the financial and infrastructural objectives previously established, technology parks has been set up.

II.2 START-UP DEVELOPMENT SUPPORT MEASURES

Having undergone rapid but recent development in Algeria, start-ups had no legal status or specific definition allowing them to benefit from specific and particular advantages. However, with the appearance of the first techno-pole bringing together more than 32 companies working in NICTs (in sisi-abdallah), followed by several others both in the wilaya of Algiers and in other wilayas, an influential company was created and calls for the imperative need to initiate an urgent program aimed at removing the constraints hindering the development of start-ups are made every day by these companies to the public authorities.

With the creation of a Ministry of micro-enterprises, start-ups and knowledge economy in Algeria, the 2020 finance law provides for Fiscal, state owned and financial incentives for start-ups as well as technology parks. Thus, start-ups are now exempt from the PAT² GIT³; CIT⁴; from the flat tax. Equipments acquired by start-ups are moreover exempt from Value Added Tax. As tax is an incentive system, these measures help to strengthen the cash flow of start-ups.

In addition to these tax incentives, state-owned lands has been deployed and are currently being prepared to accommodate new start-ups and companies in the field of the digital economy, thereby facilitating the creation, installation and development of these companies. Several other mechanisms are in the process of creation

² Professional Activity Tax

³ Global Income Tax

⁴ Corporate Income Tax.

III EFFECT OF THE ICT CLUSTER ON THE GROWTH OF THE FIRM'S NUMBER, DISCUSSION AND ANALYSIS OF RESULTS:

Algeria has set up through the ANPT technological parks (cyber parks) located in many regions of the country namely:

- Algiers: operational since February 2009
- Bordj Bouariridj: whose incubator is already operational
- Oran: whose incubator is already operational
- Sidi Belabbas: whose incubator will soon be opened (Development plans established, covering 17 hectares)

Our study focuses on the sidi-abdellah cluster located in the city of Algiers. It has an area of 93 Ha 16 Ares 87 Ca. It is an area of activities and research focused on ICT that is supposed to bring together different market players namely, private and public companies, education and training institutions, R & D institutes, think tanks and market research companies, business center, business incubators, conference centers, all with the aim of creating synergies thanks to the proximity and interactions among the members of the ICT cluster. This cluster is therefore part of the *top down* approach.

III.1. ICT START-UP CREATION

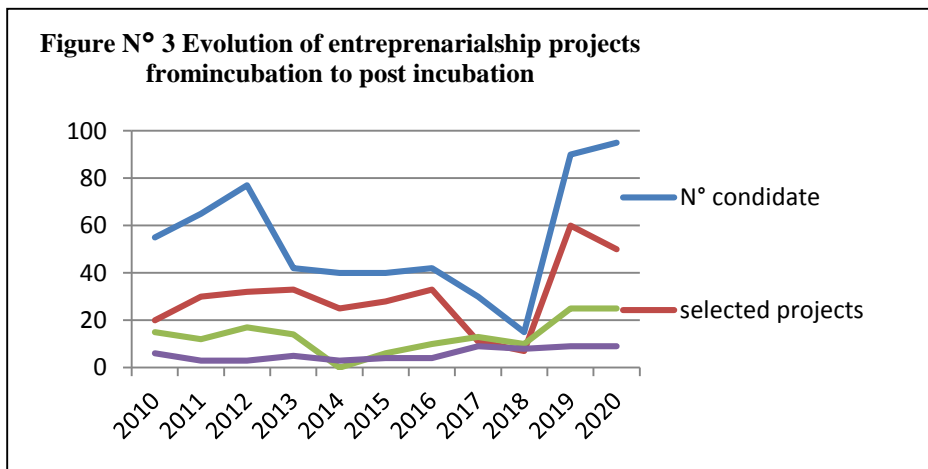
While incubation is increasingly being used as a tool for promoting entrepreneurship and start-ups, leading to new policy incentives, the content of the concept is becoming more and more polysemic. (Aernoudt, 2004)

Table N°2: Entrepreneurship projects from incubation to post incubation

Year:	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	total
Number of candidates	55	65	77	42	40	40	42	30	15	90	95	591
Selected projects	20	30	32	33	25	28	33	11	7	60	50	284
Project leader in the incubation phase	15	12	17	14	--	6	10	13	10	25	25	147
Companies (post-Incubation)	6	3	3	5	3	4	4	9	8	09	09	63

Source: internal documents, incubator, sidi abdallah technopark

We have summarized the figures obtained in the following diagram:



Source: internal documents, incubator, sidi abdallah technopark

We note a considerable decrease in the number of candidates presenting their projects to the ANPT for the year 2018. But in fact, according to the director of the incubator, W. Knatef, it is not a drop in applications but rather a change

in method resulting in the addition of a pre-selection stage in which applications are studied to pre-select only those projects that correspond to the mandatory selection criteria which are the ICT field and the innovative nature of the project, after which only the pre-selected projects are called before the selection committee for final selection.

Following the study of the files of the project leaders, the granting of approvals is increasingly strict and selective. Past experiences have made it possible to detect projects that can lead to a minimum viable Project.

But in 2019 and 2020, we are noticing a sharp rise in the number of projects selected. This can be seen in the significant media coverage of the incubator's offers, particularly at the level of nearby universities and in the advertising events on social networks, fairs and events organized by the agency, as well as in the success of the companies that have emerged from the incubator. Other incubators have been opened by the NAPT, notably at Oran and at Bordj-Bouarerdj, to which are added the incubators created by private individuals in particular at the level of Algiers, offering to project promoters a geographic proximity and opportunities which are advantageous to them but at much higher membership and rental costs.

From another point of view, we note that 63 ICT SMEs have been created by the ANPT since the opening of the incubator.

Among them, several have been able to evolve and make their reputation both on the national and international market, such as Talabastore ; Smart Suite Technologies ; Bri Marketing ; Netbeopen Prime ; Weasydoo ; Synoos Studio ; Ibn Hamza..

In order to choose promising and innovative projects that can turn into start-ups and then into firms, an incubation process is usually set up. This last has three phases (ANPT): Pre incubation; Incubation; After incubation

The pre-incubation or co-working phase consists of calls for projects open to any project leader in the ICT field, using various communication methods such as on the Internet or on other specialized media platforms or through the organization of events at the incubator or other level.

The access to the incubator follows the granting of an agreement issued from the director of the establishment, after the submission of an eligibility file submitted for approval to the project approval committee set up at this effect.

This phase spans a period ranging from 30 to 45 days, where project leaders benefit from various training and personalized coaching in the area of ICT and business management in order to achieve a rigorous business plan.

The main objective of the incubation phase is to transform a detailed business plan into an MVP (minimum viable project). Considered as a learning phase, the incubation period can range from 3 months to 9 months during which the project leaders are assisted by professional teams. At the end of this period, the validation or invalidation of the initial hypotheses formulated before launching the digital project is pronounced. If a minimum version of the proposed product is produced, the project leader can claim the post-incubation phase which consists of transforming the MVP into a start-up. The project leader signs a rental contract for a well-equipped box at the incubator level for a period ranging from 12 to 18 months during which he is assisted.

At the end of this phase, the owner of the start-up can, if desired, be accommodated and supported at the level of the incubator for a period of 24 months.

He can benefit from all the advantages offered by the incubator, namely a quality telecom infrastructure: LTE for 4G (for the benefit of startups), FTTX, WIMAX, WIFI, MSAN; meetings; support (coaching, accommodation, etc.); professional training; low rental costs; adequate environment (composed of start-ups in the same field)...

III.2. ICT COMPANIES INSTALLATION AND DEVELOPMENT

Sidi abdellah technopark is today housing private and public companies installed in a business center called "the multi-tenant" as well as in the business incubator.

The survey carried out on the premises allowed us to learn about the infrastructures deployed by the State for the development of this cluster as well as its growth through the evolutionary figures that were communicated to us.

The contribution of Business center to the cluster growth

The business center is a structure built at the level of the cyber park, near the incubator. This one is occupied by different and multiple companies having a legal status opening all in the NICT.

Table N°3: Business center companies

Post incubation phase companies	20 including	Talabastore ;Smart Suite Technologies ; Bri Marketing ; Netbeopen Prime ; Weasydoo; Synoos Studio ; Ibn Hamza; Satim; Fanos; M3soft
Public enterprises	06:	Ats; Saticom; Algérie Telecom; Mobilis; Algérie Poste ; Eadn
Private companies	Depends on the space whose oldest ones:	Access Media; Iradis; Netfer Smart Solutions; Ayrade; Big Data Solution ; Ideal Forme; Datagx

Source: (ANPT) Algiers on 01/2020

The business center, offers to the tenants several advantages allowing the companies adhering to it to be competitive on the ICT market namely:

- Various forums, events and socio-cultural initiatives organized within the business centre itself, thanks to the cooperation between employees and employers.
- Internet speed quality, diesel power generators and a high-tech Cloud Datacenter for better cyber security.
- Stability of location standards and long-term dynamics

Companies at the multi-tenant level showed that a number of them have already benefited from the reputation effect acquired by the cyber park. As an example, in 2019 the company NETFER SMART SOLLUTIONS has been chosen to take part in the SILA 2019 project by creating a downloadable application that serves as a digital guide of the international book fair, and this by taking advantage of the excellent internet speed, diesel energy generators and a high tech Cloud Datacenter for better cyber security installed in the cyber park with the presence of MOBILIS, SATICOM and Algérie Telecom.

So in order to develop the SME created at the incubator level, the project leader can be funded up to 30% using a partnership with the incubator. The latter, by financing the SME takes shares in it. This partnership can last up to 5 years and the incubator withdraws. The ANPT wants to go beyond this offer, planning the creation of a seed fund to support young entrepreneurs.

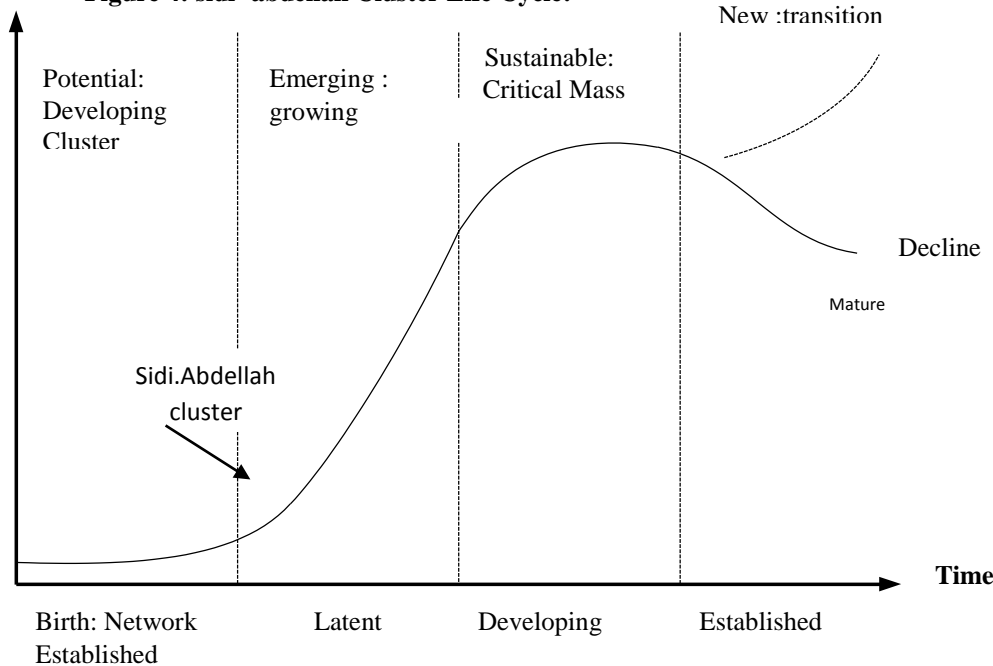
CONCLUSION

In this article, we tried to present a theoretical framework concerning clusters and the explanatory factors in a first step, and their creation as well as the orientation of economic policies towards this type of industrial economy, especially the case of Algeria in a second step. We have therefore relied on the results of the survey conducted at the Technopark of Sidi Abdallah through which we found that 122 start-ups have been created and 54 have today the profile of companies, nearby, about 40 are installed at the business center. all taking advantage of the cluster and its specialized infrastructures on the one hand and participate in the creation and development of new innovative companies on the other hand, and this, by attracting new entrants wanting to benefit from the advantages of this one in particular of the

incubator and the assistance which is proposed there, the infrastructures, the rental costs in the business center, as well as the networks and alliances which are created between the companies since they all work in the related activities.

Also through the various events, specialized coaching offered, training and research centers nearby (IMPS, ESC, HEC, INI, universities ...), the cluster promotes access to highly qualified personnel and its evolution with one objective: to improve the creation, circulation and dissemination of knowledge in order to transform ideas into opportunities for future markets.

Figure 4: sidi- abdellah Cluster Life Cycle:



Source: established by us from NAPT datas and National research council Canada, "Portfolio Evaluation of the NRC Technology Cluster Initiatives, final report", September 2009, p 11

The cluster of sidi abdellah is certainly far from the fabulous destiny of the silicon valley. Attempt of identification or replication, it presents itself today in an embryonic state in weak development. this could be due (in a context of stable economic situation) to its limited capacity of reception. But in the contrary case that lives Algeria, many factors are involved in particular the country risk or the low rate of doing business. However, during our field survey, the infrastructures deployed in the field of sidi-abdellah point to significant growth in the cluster, whose capacity to host companies and create start-ups through incubation will increase significantly.

Thus, considering that a cluster at an embryonic stage like sidi-abdellah was able to stimulate the development (even shy) of the digital economy in Algeria, we can conclude by affirming that clusters are locomotives for the development of business sectors as well in terms of innovation as in terms of number of companies.

References

- A.Torre. (2006). Clusters et systèmes locaux d'innovation. Un retour critique sur les hypothèses naturalistes de la transmission des connaissances à l'aide des catégories de l'Économie de la proximité. *Régions et Développement*, n°24 , 15-44.
- Aernoudt, R. (2004). Incubators: Tool for Entrepreneurship? . *Small Business Economics* , 23. (2), 127–135.
- Aliouat, B. (2010). *les pôles de compétitivité*. Paris: Lavoisier.
- ANPT. (s.d.). nternal documents . *incubateur de sidi-abdellah* . sidi abdallah .
- Arthur W.B. (1990). silicon valley’’ locational cluster :why do increasing returns imply monopoly ?’’. *mathématique social sciences* , 19 (3), 235-251.
- Aydalot, P. (1986). L’approche par les milieux innovateurs : état des lieux et perspectives. *Revue d'economie Regionale et Urbaine* , 444-487.
- Camagni, R., & Maillat, D. (2006). *Milieux innovateurs, théories et politiques* . Paris: Economica.
- DataBank. (s.d.). Consulté le 02 17, 2020, sur World Development Indicators: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
- Duranton, G. (2011). california dreamin, the feeble case for cluster policies. *Review of economic analysis* , 3-45.
- Duranton, G. (2011). california dreaming, the feeble case for cluster policies. *economic analysis* , 32, 3-45.
- Edquist, C. (1997). *Systems of Innovation: Technologies, Institutions and Organizations*. new york: Taylor & Francis Group.
- Enright, M. J. (1996). Regional clusters and economic development : a research agenda. *Business networks : prospects for regional development* . , 190-213.
- Eunika, M. L. (2011). *les écosystèmes de l'innovation*. Paris: Lavoisier.
- G.BECATTINI. (1989). « *Riflessioni sul distretto industriale marshalliano come conceto socio-economico* ». italia: Stato e Mercato.
- Gill, R. W. (1986). “*The New Business Incubator—Linking Talent, Technology, Capital and Know-How*,”. Massachusetts.
- M.Porter. (1993). « *the competitive advantage of nations* ». Paris: interedition.
- Markley, D. M. (1995, august). Economic Development Quarterly, 1995. . *Economic and Fiscal Impacts of a Business Incubator*. (9(3)) , 273–278. perdue university : SAGE social science collection.
- official journal of the algerian republic N°61. (2010, 06 29). *law N°10-02* . algeria .
- P.Krugman. (1991). *geography & trade* » , *regional aspect of acquisition activity in british manufacturing industries*, (éd. regional stides). cambridge. Leight, R. North , DJ 1978: MIT Press.
- Pecqueur.B. (2008). Pôles de compétitivité et spécificité de la rsource technologique: une illustration grenobloise. *Lavoisier / « Géographie, économie, société* » , 311 - 326 .
- Philippe Lemoine, B. L. (2011). « L’impact de l’économie numérique », , l n°71 (1e trimestre). *revue Sociéta* , 107-124.
- Sánchez, O., Mesloh, M., Mälkki, T., & Staffa, V. (2019, 04). *STATISTA*. Consulté le 02 15, 2020, sur <https://fr.statista.com/>: <https://www.statista.com/studies-and-reports/regions-and-countries?idCountry=0&idBranch=0&idLanguage=0&reportType=0&documentTypes%5B%5D=ppt&documentTypes%5B%5D=pdf&documentTypes%5B%5D=xls&q=algerie&sortMethod=idRelevance&p=1>
- Sherman, H. &. (1998). Methodological Challenges in Evaluating Business Incubator Outcomes. . 313–321. (S. S. Collections., Éd.) ohyo, ohyo university : Economic Development Quarterly.
- Stiglitz, J., & Dasgupta, P. (1980). Industrial structure and the nature of innovative activity. *Economic Journal* , 93-266.
- Sushil Bikhchandani, D. H. (1998). Learning from the Behavior of Others: Conformity, Fads, and Informational Cascades. *journal of economic perspective* , 12 (3), 151-170.
- VINCENTE.J. (2005). *les espaces de la net économie. Cluster TIC et aménagement numérique des territoires*. Paris: Economica.

Inventory Measurement in accordance with IASs under the Corona crisis - particular considerations for Covid-19 vaccine manufacturers-

kadri Abdelkader^{1,}*

¹ University Of Mostaganem(Algeria), Abdelkader.Kadri@univ-mosta.dz.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 11/05/2021

Accepted: 08/06/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

Accounting

Inventory

Company

Vaccine

covid-19

JEL Code: M41

ABSTRACT

This research deals presenting the procedures for accounting measurement of inventories in accordance with International Accounting Standard IAS 2 —, Inventories. This study also aims to highlight the key implications of covid - 19 on preparing financial reports that should be mindful by companies producing covid-19 vaccine with regard to the inventory item. Ultimately, we reached a conclusion that indicates that vaccine manufacturers in the Covid-19 period are subjected to abnormal operating conditions, which requires them to apply particular accounting procedures with regard to measuring the inventory of vaccines in the financial statements.

1. Introduction

Considering the dates of the start of the pandemic, the World Health Organization made the first statement on COVID-19 on January 20, 2020, announcing that the Chinese government had informed them on December 31, 2019, of the existence of 44 infections. The Covid-19 Coronavirus is generating an inevitable negative impact on the economy, the quantification of which is subject to a high level of uncertainty. This fact is forcing many governments, including the Spanish one, to take exceptional restrictive measures and drastic reduction of economic activity to contain the spread. The COVID-19 pandemic has resulted (at the time of writing) in almost 160 million confirmed cases and about 3.4 million deaths globally. It has also produced concerns about future social-economic crises and recession. Coronavirus is a new Variant of the virus which it is unprecedented in humans. Given the human losses due to the Corona virus yet. As Since the inception of the spread of the virus, countries are initiated to contain it in various ways that the health authorities are advised through closing airports, land and sea borders, closing schools, universities, companies and stores ... etc., And by the application of home quarantine measures for long periods, as well as social distancing measures and other government directives. Previously measures to contain covid-19 pandemic could lead to significant social and economic toll that cannot withstand for long-term. Given the lack of cure to treat Diseases due to the viruses more generally and in particular stemming from covid-19. The second defense line that is taken by countries to contain covid-19 ways to find a vaccine in addition, closure and quarantine measures taken since inception of the pandemic. Where, many countries, primarily united states that have vaccine production experience have embarked to work for existing a vaccine effectively and as early as possible. This actually took place. Such that since the end of December 2020, many countries announced the commencement of covid-19 vaccination process (e.g. united kingdom), however, the high demand on vaccine in exchange for a few of vaccine manufacturers can create unusual status, and challenge in the work of vaccine manufacturers. Thus, it has to do its best to meet the needs of society across the world through raising the productivity magnitude to provide a quantity of vaccine in high volumes for meeting increased and unprecedented needs of customers through using its productive capacity over normal abilities. COVID-19 has created unique challenges in the operation

* Corresponding Author :Kadri Abdelkader.

and oversight of entities. These challenges are particularly acute when it comes to financial reporting, measurement and disclosure.

For by means what already stated can ask this question:

Which are enforceable international accounting standards requirements of inventory measurement under abnormal conditions due to corona pandemic?

Importance of searching

- The economic information and in particular financial information Are considered as one of significant essential resources to stabilise and continuity of economic entities;
- Accounting is contributed in decision making through providing appropriate information to decision makers;
- The research is derived its importance from great role of financial information in securities markets;
- The research derives its importance from the importance of inventory within resources of economic entities that are necessary for operating it;
- The sale of inventory to customers is often the most significant component of revenue for a business enterprise;
- The inventory is represented by 25% - 75% within economic institution assets, while can reach of 75% in business institutions;
- Covid-19 has an important impact on the enterprise's inventory, either by increase or decrease, which is significantly reflected in its value in the financial statements;
- The inventory's accounting measurement, including other financial statement items is contributed to improve financial information quality;
- International accounting standards became a key reference for Generally accepted accounting principles on which to base when the economic institutions including vaccine manufacturers preparing its financial statements;
- Covid-19 can cause an inappropriate accounting treatment for inventory in the case applying the same requirements in both normal and abnormal conditions, as covid-19 situation that unprecedented and may not estimate its effect and term.

Targets of Search

- Presentation of the types of Covid-19 vaccines that have been developed, and a review of how they work;
- Prominence the accounting measurement requirements of inventory items in accordance with international accounting standards;
- Highlight the most important inventory measurement requirements that must be considered by companies to determine the effects of covid-19 on recognised amounts;

Research methodology

This topic was studied by following the descriptive approach to clarify the various concepts as well as the analytical approach in order to facilitate the full understanding of the topic by highlighting all its parts.

2. Measurement of inventories in accordance with IAS 2

Under IFRS the relevant standard for inventories is IAS 2 – Inventories (Ernst & Young, 2019, p. 1577). This Standard applies to all inventories, except: (International Accounting Standards Board (IASB), 2008, p. 967)

(a) Work in progress arising under construction contracts, including directly related service contracts (see IAS 11 Construction Contracts);

(b) Financial instruments (see IAS 32 Financial Instruments: Presentation and IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement); and

(c) Biological assets related to agricultural activity and agricultural produce at the point of harvest (see IAS 41 Agriculture).

Also, while the following are within the scope of the standard, IAS 2 does not apply to the measurement of inventories held by: (Deloitte, 2021)

- Producers of agricultural and forest products, agricultural produce after harvest, and minerals and mineral products, to the extent that they are measured at net realisable value (above or below cost) in accordance with well-

established practices in those industries. When such inventories are measured at net realisable value, changes in that value are recognised in profit or loss in the period of the change;

- Commodity brokers and dealers who measure their inventories at fair value less costs to sell. When such inventories are measured at fair value less costs to sell, changes in fair value less costs to sell are recognised in profit or loss in the period of the change.

2.1. Essential inventory concepts

2.1.1. Inventory as an asset

Paragraph 25 of Financial Accounting Standards Board (FASB) Concepts Statement No. 6, “Elements of Financial Statements,” describes assets as “probable future economic benefits obtained or controlled by a particular entity as a result of past transactions or events.” Inventory generally is acquired or produced for subsequent exchange. This utility or service potential justifies the classification of inventory as an asset of the enterprise that controls it. Normally, inventory is converted into cash or other assets during the operating cycle of the business. In fact, this process is what establishes the operating cycle. As a result, inventory typically is classified as a current asset for purposes of preparing a classified balance sheet. (d. r. carmichael o; ray whittington; lynford graham, 2007, p. 647)

Inventories are current assets and are shown in the statement of financial position (Ian Harrison, 2017, p. 342). Inventory is considered a current asset because a company normally sells it within a year or within its operating cycle. (Belverd Needles, Marian Powers, Susan Crosson, 2011, p. 352).

2.1.1.1. Definition of inventory

The primary authoritative guidance addressing financial reporting for inventory is ARB No. 43, Chapter 4, “Inventory Pricing.” It defines inventory of mercantile and manufacturing enterprises as: (d. r. carmichael o; ray whittington; lynford graham, 2007, p. 648)

The aggregate of those items of tangible personal property which (1) are held for sale in the ordinary course of business, (2) are in process of production for such sale, or (3) are to be currently consumed in the production of goods or services to be available for sale. (Steven M. Bragg, 2011, p. 315)

This definition makes it clear that the trading merchandise of a retailer or wholesaler—and the finished goods, work in process, and raw materials of a manufacturer—constitute inventory. (d. r. carmichael o; ray whittington; lynford graham, 2007, p. 649)

IAS 2 Inventories defines inventories as assets: (Obert, 2003, p. 217) (Barry Elliott and Jamie Elliott, 2017, p. 493)

(A) Held for sale in the ordinary course of business;

(b) In the process of production for such sale (work in process); (Coby Harmon, 2013, p. 56)

(c) In the form of materials or supplies to be consumed in the production process or in the rendering of services (e.g., raw materials). (Coby Harmon, 2013, p. 56).

2.2. Measurement

IAS 2 requires that inventories have to be valued at the lower of cost and net realisable value (Jörg Baetge, Alois Panzer, and Alexander Flußgel, 2016, p. 276). Where net realisable value is below cost, the inventory should be written down to its net realisable value (Ernst & Young, 2019, p. 1594) in the period in which the price decline occurs (Coby Harmon, 2013, p. 35) with the write down being recorded in profit or loss (Ernst & Young, 2019, p. 1594), i.e. the difference of this value and cost is considered as a loss. Whatever the reason for a decline—damage, physical deterioration, obsolescence, changes in price levels, or other causes—a company should write down the inventory to net realisable value to report this loss (Donald E. Kieso; Jerry J. Weygandt; Terry D. Warfield, 2016, p. 444), not necessarily when a sale is made (W. Steve Albrecht, Earl K. Stice, and James D. Stice, 2011, p. 301). The decrease is called a holding loss. (Roman L. Weil; Katherine Schipper; Jennifer Francis, 2014, p. 336)

Recall that cost is the acquisition price of inventory computed using one of the historical cost-based methods—specific identification, average-cost, or FIFO. (Donald E. Kieso; Jerry J. Weygandt; Terry D. Warfield, 2016, p. 444). Net realisable value refers to the net amount that a company expects to realize (receive) from the sale of inventory. Specifically (Jerry J. Weygandt, Paul D. Kimmel, Donald E. Kieso, 2013, p. 275), net realisable value is ‘the estimated selling price in the ordinary course of business less the estimated costs of completion and the estimated costs necessary to make the sale’. (Ernst & Young, 2019, p. 1583)

For companies that turn over inventory frequently, the cost and market price for inventory may not diverge much, especially if the company removes older inventory costs ahead of recently acquired inventory (FIFO). Also, in periods of generally rising prices, market price will generally be higher than cost. (STUART A. MCCRARY, 2010, p. 21)

Under U.S. GAAP, companies cannot reverse inventory write-downs if inventory increases in value in subsequent periods. IFRS permits companies to reverse write-downs in some circumstances. (Coby Harmon, 2013, p. 35)

IFRS don't permit firms to remeasure inventories upward to an amount exceeding acquisition cost. Although an increase in the market value of inventory may allow the firm to raise its selling price, the firm does not realize the benefit of that increase until it sells the inventory. IFRS delay recognition of a holding gain on inventories until the firm sells the inventory. (Roman L. Weil; Katherine Schipper; Jennifer Francis, 2014, p. 336).

2.2.1. Cost of inventories

Cost is defined as: 'all costs of purchase, conversion and other costs incurred in bringing the inventories to their present location and condition'. (Alan Sangster, 2016, p. 172)

The cost of inventories shall comprise all costs of purchase, costs of conversion and other costs incurred in bringing the inventories to their present location and condition (IASB Foundation staff, 2008, p. 1). The costs of purchase of inventories comprise the purchase price, import duties and other non-recoverable taxes (i.e. other than those subsequently recoverable by the entity from the taxing authorities), and transport, handling (Anne Le Manh, 2005, p. 48) and other costs directly attributable to the acquisition of finished goods, materials and services. Trade discounts, rebates and other similar items are deducted in determining the costs of purchase. (Obert, 2003, p. 218)

The costs of conversion of inventories include costs directly related to the units of production, such as direct labour. They also include a systematic allocation of fixed and variable production overheads that are incurred in converting materials into finished goods (Obert, 2003, p. 218). Fixed production overheads are those indirect costs of production that remain relatively constant regardless of the volume of production, such as depreciation and maintenance of factory buildings and equipment, and the cost of factory management and administration. Variable production overheads are those indirect costs of production that vary directly, or nearly directly, with the volume of production, such as indirect materials and indirect labour. (Ernst & Young, 2019, p. 1585)

The allocation of fixed production overheads is based on the normal capacity of the facilities. Normal capacity is defined as 'the production expected to be achieved on average over a number of periods or seasons under normal circumstances, taking into account the loss of capacity resulting from planned maintenance'. While actual capacity may be used if it approximates to normal capacity, increased overheads may not be allocated to production as a result of low output or idle capacity. In these cases the unallocated overheads must be expensed. Similarly, in periods of abnormally high production, the fixed overhead absorption must be reduced, as otherwise inventories would be recorded at an amount in excess of cost. Variable production overheads are allocated to each unit of production on the basis of the actual use of the production facilities. (Ernst & Young, 2019, p. 1585)

Other costs are to be included in inventories only to the extent that they bring them into their present location and condition. Often judgement will be necessary to make this assessment. An example is given in IAS 2 of design costs for a special order for a particular customer and the standard notes that it may be appropriate to include such costs or other non-production overheads. (Ernst & Young, 2019, p. 1586)

Cost of inventories excludes: (Greuning, 2006, p. 185)

- Abnormal amounts of wasted materials, labor, and overheads;
- Storage costs, unless they are necessary prior to a further production process;
- Administrative overheads; and
- Selling costs.

An entity may purchase inventories on deferred settlement terms. When the arrangement effectively contains a financing element, that element, for example a difference between the purchase price for normal credit terms and the amount paid, is recognised as interest expense over the period of the financing. (International Accounting Standards Board (IASB), 2008, p. 969)

2.2.1. 1. Cost of inventories of a service provider

To the extent that service providers have inventories, they measure them at the costs of their production. These costs consist primarily of the labour and other costs of personnel directly engaged in providing the service, including supervisory personnel, and attributable overheads. Labour and other costs relating to sales and general administrative

personnel are not included but are recognised as expenses in the period in which they are incurred. The cost of inventories of a service provider does not include profit margins or non-attributable overheads that are often factored into prices charged by service providers (International Accounting Standards Board (IASB), 2014, p. 4).

2.2.1. 2. Cost of agricultural produce harvested from biological assets

Agricultural produce is the harvested product of a biological asset, such as wool from a sheep, milk from a dairy cow, picked fruit from a fruit tree, or cotton from a cotton plant (Donald E. Kieso; Jerry J. Weygandt; Terry D. Warfield, 2014, p. 405). Such produce is sold by a farmer in the ordinary course of business and is inventory (Barry Elliott and Jamie Elliott, 2017, p. 511). Agricultural produce (which are harvested from biological assets) are measured at fair value less costs to sell at the point of harvest (Donald E. Kieso; Jerry J. Weygandt; Terry D. Warfield, 2014, p. 405). The initial carrying value of the inventory at the point of 'harvest' is its fair value less costs to sell at that date. Agricultural entities then apply IAS 2 to the inventory using the initial carrying value as 'cost'. (Barry Elliott and Jamie Elliott, 2017, p. 511)

2.2.2. Techniques for the measurement of cost

2.2.2.1. Cost Standard

For the purposes of cost accounting, a business may have established a series of standard costs for its inventories at various levels of completion. These costs may be used for inventory valuation (David Alexander; Christopher Nobes, 2016, p. 226).

IAS 2 specifically allows the use of the standard cost method, provided that the chosen method gives a result which approximates to cost. Standard costs should take into account normal levels of materials and supplies, labour, efficiency and capacity utilisation. They must be regularly reviewed and revised where necessary. (Ernst & Young, 2019, p. 1589)

2.2.2.2. Retail method

The retail method is often used in the retail industry for measuring inventories of large numbers of rapidly changing items with similar margins for which it is impracticable to use other costing methods. The cost of the inventory is determined by reducing the sales value of the inventory by the appropriate percentage gross margin. The percentage used takes into consideration inventory that has been marked down to below its original selling price. An average percentage for each retail department is often used (International Accounting Standards Board(IASB), 2008, p. 971).

The retail method is used by retailers to estimate the cost of their ending inventory. The retailer can either take a physical inventory at retail prices or estimate ending retail inventory and then use a computed cost-to-retail ratio to convert the ending inventory priced at retail to its estimated cost. This method eliminates the process of going back to original vendor invoices or other documents in order to determine the original cost for each inventoriable item (Steven M. Bragg, 2011, p. 347).

The retail inventory method of estimating inventory cost requires costs and retail prices to be maintained for the merchandise available for sale. A ratio of cost to retail price is then used to convert ending inventory at retail to estimate the ending inventory cost. The retail inventory method is applied as follows: (Carl S. Warren; James M. Reeve; Jonathan E. Duchac, 2018, p. 309)

- Step 1. Determine the total merchandise available for sale at cost and retail.
- Step 2. Determine the ratio of the cost to retail of the merchandise available for sale.
- Step 3. Determine the ending inventory at retail by deducting the sales from the merchandise available for sale at retail.
- Step 4. Estimate the ending inventory cost by multiplying the ending inventory at retail by the cost to retail ratio.

Exhibit 1 illustrates the retail inventory method.

	A	B	C
		Cost	Retail
1			
2	Inventory, January 1	\$19,400	\$ 36,000
3	Purchases in January (net)	42,600	64,000
Step 1 → 4	Merchandise available for sale	\$62,000	\$100,000
Step 2 → 5	Ratio of cost to retail price: $\frac{\$62,000}{\$100,000} = 62\%$		
6	Sales for January		70,000
Step 3 → 7	Inventory, January 31, at retail		\$ 30,000
Step 4 → 8	Inventory, January 31, at estimated cost		
9	$(\$30,000 \times 62\%)$		\$ 18,600
10			

Source: (Carl S. Warren; James M. Reeve; Jonathan E. Duchac, 2018, p. 309)

The key to applying the retail method is determining the cost-to-retail ratio. The calculation of this ratio varies depending upon the cost flow assumption selected. The cost-to retail ratio provides a measure of the relationship between the cost of goods available for sale and the retail price of these same goods. This ratio is used to convert the ending retail inventory back to cost. The computation of the cost-to-retail ratio for the FIFO and average cost methods is described below. (Steven M. Bragg, 2011, p. 347)

FIFO cost—The FIFO method assumes that the ending inventory is made up of the latest purchases. Therefore, beginning inventory is excluded from the computation of the cost-to-retail ratio, and the computation uses the cost of current year net purchases divided by their retail value adjusted. (Steven M. Bragg, 2011, p. 347)

Average cost—Average cost assumes that ending inventory consists of all goods available for sale. Therefore, the cost-to-retail ratio is computed by dividing the cost of goods available for sale (Beginning inventory + Net purchases) by the retail value of these goods adjusted. (Steven M. Bragg, 2011, p. 348)

A simple example illustrates the computation of the cost-to-retail ratio under both the FIFO cost and average cost methods. Note that the only difference in the two examples is the numbers used to calculate the cost-to-retail ratio. (Steven M. Bragg, 2011, p. 348)

	<u>FIFO cost</u>		<u>Average cost</u>	
	<u>Cost</u>	<u>Retail</u>	<u>Cost</u>	<u>Retail</u>
Beginning inventory	\$100,000	\$ 200,000	\$100,000	\$ 200,000
Net purchases	<u>500,000 (a)</u>	<u>800,000 (b)</u>	<u>500,000</u>	<u>800,000</u>
Total goods available for sale	<u>\$600,000</u>	1,000,000	<u>\$600,000 (c)</u>	1,000,000 (d)
Sales at retail		<u>(800,000)</u>		<u>(800,000)</u>
Ending inventory—retail		<u>\$ 200,000</u>		<u>\$ 200,000</u>
Cost-to-retail ratio	$\frac{(a) 500,000}{(b) 800,000}$	= 62.5%	$\frac{(c) 600,000}{(d) 1,000,000}$	= 60%
Ending inventory—cost				
200,000 × 62.5%		<u>\$ 125,000</u>		
200,000 × 60%				<u>\$ 120,000</u>

2.2.3. Cost formulas

2.2.3. 1. Specific identification method

Specific identification of cost means that specific costs are attributed to identified items of inventory. This is the appropriate treatment for items that are segregated for a specific project, regardless of whether they have been bought or produced. (International Accounting Standards Board (IASB), 2014, p. 5)

The specific identification method is not practical unless each inventory unit can be separately identified. For example, an automobile dealer may use the specific identification method because each automobile has a unique serial number. (Carl S. Warren; James M. Reeve; Jonathan E. Duchac, 2018, p. 290)

However, specific identification of costs is inappropriate when there are large numbers of items of inventory that are ordinarily interchangeable. In such circumstances, the method of selecting those items that remain in inventories could be used to obtain predetermined effects on profit or loss. (International Accounting Standards Board (IASB), 2014, p. 5)

2.2.3. 2. First-in, first-out (FIFO) formula

In the vast majority of businesses it will not be practicable to keep track of the cost of identical items of inventory on an individual unit basis; nevertheless, it is desirable to approximate to the actual physical flows as far as possible. The FIFO method probably gives the closest approximation to actual cost flows, since it is assumed that when inventories are sold or used in a production process, the oldest are sold or used first. Consequently the balance of inventory on hand at any point represents the most recent purchases or production. (Ernst & Young, 2019, p. 1590)

2.2.3. 3. Weighted average cost formula

A weighted average cost (including the cost of the beginning inventory and current period purchases and production) is used in connection with a periodic inventory system. A moving average cost typically is used with a perpetual inventory system. The average cost method is used by companies in many industries and is often viewed as producing results similar to those obtained from the FIFO method. The reason is that the inventory balance is directly influenced by current costs. (d. r. carmichael o; ray whittington; lynford graham, 2007, p. 676)

2.2.3. Techniques for the measurement of cost

Using net realisable values means that assets are not being reported at amounts that exceed their future economic benefits. (W. Steve Albrecht, Earl K. Stice, and James D. Stice, 2011, p. 299)

IAS 2 explains that materials and other supplies held for use in the production of inventories are not written down below cost if the final product in which they are to be used is expected to be sold at or above cost. This is the case even if these materials in their present condition have a net realisable value that is below cost and would therefore otherwise require write down (Ernst & Young, 2019, p. 1592). However, when a decline in the price of materials indicates that the cost of the finished products exceeds net realisable value, the materials are written down to net realisable value (Anne Le Manh, 2005, p. 51) is necessary. Often raw materials are used to make a number of different products. In these cases it is normally not possible to arrive at a particular net realisable value for each item of raw material based on the selling price of any one type of finished item (Ernst & Young, 2019, p. 1593). The replacement cost of those materials may be the best measure of their net realisable value (Ernst & Young, 2019, p. 1592).

Current replacement cost of an asset, the amount currently required to acquire an identical asset (in the same condition and with the same service potential) or an asset capable of rendering the same service at a current fair market value (Roman L. Weil; Katherine Schipper; Jennifer Francis, 2014, p. 761). Because inventories are purchased or produced frequently, measuring their current replacement cost may be as simple as consulting suppliers' catalogs or price lists. (Roman L. Weil; Katherine Schipper; Jennifer Francis, 2014, p. 116)

When the circumstances that previously caused inventories to be written down below cost no longer exist, or when there is clear evidence of an increase in net realisable value because of changed economic circumstances, the amount of the write-down is reversed. The reversal cannot be greater than the amount of the original write-down, so that the new carrying amount will always be the lower of the cost and the revised net realisable value (Ernst & Young, 2019, p. 1592).

Under IFRS, the firm would reverse the write-downs in the Allowance for Inventory Impairment account, as long as those reversals do not exceed the cumulative amount of prior write-downs (Roman L. Weil; Katherine Schipper; Jennifer Francis, 2014, p. 338). Profit should not be recognised in advance, but immediate account should be made for anticipated losses (Alan Sangster, 2016, p. 172). Reversals of previous write-downs are recognised as a reduction in the inventory expense recognised in the period in which the reversal occurs (Ernst & Young, 2019, p. 1598). The lower-of-cost-or-market basis for inventory valuation is a conservative accounting policy for two reasons: (Roman L. Weil; Katherine Schipper; Jennifer Francis, 2014, p. 338)

- It recognises losses from decreases in market value before a sale occurs but recognises gains from increases in market value above original acquisition cost only when a sale occurs;
- It reports inventories on the balance sheet at amounts that are never greater, but maybe less, than acquisition cost.

3. Inventory Measurement under the Corona crisis - particular requirements for Covid-19 vaccine manufacturer-

3.1. Covid-19

Coronaviruses (CoV) are a large family of RNA viruses that cause illnesses ranging from the common cold to more severe diseases such as Middle East Respiratory Syndrome (MERS-CoV) and Severe Acute Respiratory Syndrome (SARS-CoV). The new strain of coronavirus was identified in December 2019 in Wuhan city, Hubei province of China, and has been named by the International Committee on Taxonomy of Viruses (ICTV) as Severe Acute Respiratory Syndrome Corona Virus-2 (SARSCoV-2). The ICTV have determined that SARS-CoV-2 is the same species as SARSCoV but a different strain. The World Health Organization (WHO) has named the disease associated with SARS-CoV-2 infections as Corona “COVID-19”. Since the emergence of the 2019 novel coronavirus (2019- nCoV) infection in Wuhan, China, in December 2019, it has rapidly spread across China and more than 200 other countries. Most of the cases involved in the first cluster in December 2019 were linked to the large Wuhan Seafood Market. The original source(s) of SARS-CoV-2 transmission remain unidentified. However, available genetic and epidemiological data suggests that SARS-CoV-2 is a zoonotic pathogen with possible spillover directly from wildlife or via intermediate animal hosts or their products. Sustained human-to-human transmission has been confirmed in China where numerous healthcare workers have been infected in clinical settings with overt clinical illness and fatalities. Most cases have been associated with fever and respiratory symptoms (coughing and shortness of breath), while other cases are mild or subclinical cases. (Saudi Center for Disease Prevention and Control(SaudiCDC), 2020, p. 4)

COVID-19 is caused by a new coronavirus, known as SARS-CoV-2. It was first identified in late 2019. It is very infectious and can lead to severe respiratory disease. Many people who are infected may not have any symptoms or only have mild symptoms. These commonly start with cough, fever, headache and loss of taste or smell. (Public Health England, 2021, p. 2)

COVID-19 is a viral infection that mainly affects the lungs. Some people may have a mild illness. Others may get very sick, including seniors or people with a pre-existing health condition. The virus can also hurt the lungs, heart, brain and other organs, increasing the risk of long-term health effects. Very rarely, some children can get a serious inflammatory condition. Some people are more likely to get COVID-19 because of where they live or work (toronto.ca, 2021, p. 1). As the coronavirus that causes COVID-19 continues to change into new variants, it can spread infection more easily, and cause more serious illness (toronto.ca, 2021, p. 1).

There is no cure for COVID-19 although some newly tested treatments do help to reduce the risk of complications. (Public Health England, 2021, p. 2)

3.1.1. The purpose of the vaccines and the target cohort

The purpose of the covid-19 vaccine is as follows: (agence nationale de santé publique(Santé publique France), 2021, p. 1)

- Through to vaccines, your body learns to recognise the Covid and to defend itself;
- Covid vaccines are very effective in protecting against severe forms of Covid.

The vaccine is offered to all adults. Some are priority: (agence nationale de santé publique(Santé publique France), 2021, p. 1)

- The elderly;
- People with poor health (eg cancer, rare diseases);
- People who are more at risk of catching the Covid. For example people who live in infirmary, health professionals.

3.1.2. The different types of COVID-19 vaccines

Scientists around the world are developing many potential vaccines for COVID-19. These vaccines are all designed to teach the body's immune system to safely recognise and block the virus that causes COVID-19. (World Health Organization (WHO), 2020)

Several different types of potential vaccines for COVID-19 are in development, including: (World Health Organization (WHO), 2020)

- **Inactivated or weakened virus vaccines**, which use a form of the virus that has been inactivated or weakened so it doesn't cause disease, but still generates an immune response.
- **Protein-based vaccines**, which use harmless fragments of proteins or protein shells that mimic the COVID-19 virus to safely generate an immune response.

- **Viral vector vaccines**, which use a safe virus that cannot cause disease but serves as a platform to produce coronavirus proteins to generate an immune response.
- **RNA and DNA vaccines**, a cutting-edge approach that uses genetically engineered RNA or DNA to generate a protein that itself safely prompts an immune response. The coronavirus that causes COVID-19 disease has a "spike protein" that is only found on the virus surface. The vaccines give instructions to cells to make the spike protein so that the body can learn to recognise the virus. These instructions are called messenger RNA (mRNA). The body makes antibodies against the spike protein to protect us from getting sick if we are exposed to the virus. The vaccines do not contain the virus and so cannot give infect people with COVID-19. The Pfizer-BioNTech and Moderna mRNA vaccines, which were tested in large clinical trials to make sure that they are safe and effective. In these trials, the vaccines were 94-95% effective. Millions of people around the world have been vaccinated against COVID-19 (toronto.ca, 2021, p. 1). Pfizer-BioNTech and Moderna are a messenger RNA (mRNA) based vaccine against coronavirus disease 2019 (COVID-19). The mRNA instructs the cell to produce proteins of the S antigen (a piece of the spike protein unique to SARS-CoV-2) to stimulate an immune response. (World Health Organization (WHO), 2021, p. 1)

Several vaccine designs were evaluated by different groups during the development of a SARS-CoV-2 vaccine. The SARS-CoV-2 vaccines currently authorized for use, and others that have late-stage clinical data available, are summarized in the Table. (C. Buddy Creech, Shannon C. Walker, Robert J. Samuels, 2021, p. 2)

Table 1: SARS-CoV-2 Vaccines

Vaccine	Manufacturer	Vaccine type	Antigen	Dose	Dosage	Storage conditions	Efficacy against severe COVID-19 ^a	Overall efficacy	Current approvals
mRNA-1273	Moderna (US)	mRNA	Full-length spike (S) protein with proline substitutions	100 µg	2 Doses 28 d apart	-25° to -15 °C; 2-8 °C for 30 d; room temperature ≤12 h	100% 14 d After second dose (95% CI, not estimable to 1.00)	92.1% 14 d After 1 dose (95% CI, 68.8%-99.1%); 94.1% 14 d after second dose (95% CI, 89.3%-96.8%)	EUA: the US, EU, Canada, and UK
BNT162b2	Pfizer-BioNTech (US)	mRNA	Full-length S protein with proline substitutions	30 µg	2 Doses 21 d apart	-80° to -60 °C; 2-8 °C for 5 d; room temperature ≤2 h	88.9% After 1 dose (95% CI, 20.1%-99.7%)	52% After 1 dose (95% CI, 29.5%-68.4%); 94.6% 7 d after second dose (95% CI, 89.9%-97.3%)	EUA: the US, EU, Canada, and UK
Ad26.CoV2.S	Janssen/Johnson & Johnson (US)	Viral vector	Recombinant, replication-incompetent human adenovirus serotype 26 vector encoding a full-length, stabilized SARS-CoV-2 S protein	5 × 10 ¹⁰ Viral particles	1 Dose	-20 °C; 2-8 °C for 3 mo	85% After 28 d; 100% after 49 d	72% in the US; 66% in Latin America; 57% in South Africa (at 28 d)	EUA: the US, EU, and Canada
ChAdOx1 (AZS1222)	AstraZeneca/Oxford (UK)	Viral vector	Replication-deficient chimpanzee adenoviral vector with the SARS-CoV-2 S protein	5 × 10 ¹⁰ Viral particles (standard dose)	2 Doses 28 d apart (intervals >12 wk studied)	2-8 °C for 6 mo	100% 21 d After first dose	64.1% After 1 dose (95% CI, 50.5%-73.9%); 70.4% 14 d after second dose (95% CI, 54.8%-80.6%)	EUA: WHO/Covax, the UK, India, and Mexico
NVX-CoV2373	Novavax, Inc (US)	Protein subunit	Recombinant full-length, prefusion S protein	5 µg of protein and 50 µg of Matrix-M adjuvant	2 Doses	2-8 °C for 6 mo	Unknown	89.3% in the UK after 2 doses (95% CI, 75.2%-95.4%); 60% in South Africa (95% CI, 19.9%-80.1%)	EUA application planned
CVnCoV	CureVac/ GlaxoSmithKline (Germany)	mRNA	Prefusion stabilized full-length S protein of the SARS-CoV-2 virus	12 µg	2 Doses 28 d apart	2-8 °C for 3 mo; room temperature for 24 h	Unknown	Phase 3 trial ongoing	
Gam-COVID-Vac (Sputnik V)	Gamaleya National Research Center for Epidemiology and Microbiology (Russia)	Viral vector	Full-length SARS-CoV-2 glycoprotein S carried by adenoviral vectors	10 ¹¹ Viral particles per dose for each recombinant adenovirus	2 Doses (first, rAd26; second, rAd5) 21 d apart	-18 °C (Liquid form); 2-8 °C (freeze dried) for up to 6 mo	100% 21 d After first dose (95% CI, 94.4%-100%)	87.6% 14 d After first dose (95% CI, 81.1%-91.8%); 91.1% 7 d after second dose (95% CI, 83.8%-95.1%)	EUA: Russia, Belarus, Argentina, Serbia, UAE, Algeria, Palestine, and Egypt
CoronaVac	Sinovac Biotech (China)	Inactivated virus	Inactivated CNO2 strain of SARS-CoV-2 created from Vero cells	3 µg With aluminum hydroxide adjuvant	2 Doses 14 d apart	2-8 °C; Lifespan unknown	Unknown	Phase 3 data not published; reported efficacy 14 d after dose 2: 50.38% (mild) and 78% (mild to severe) in Brazil, 65% in Indonesia, and 91.25% in Turkey	EUA: China, Brazil, Columbia, Bolivia, Brazil, Chile, Uruguay, Turkey, Indonesia, and Azerbaijan
BBIBP-CorV	Sinopharm 1/2 (China)	Inactivated virus	Inactivated HB02 strain of SARS-CoV-2 created from Vero cells	4 µg With aluminum hydroxide	2 Doses 21 d apart	2-8 °C; Lifespan unknown	Unknown	Phase 3 data not published; unpublished reports of 79% and 86% efficacy	EUA: China, UAE, Bahrain, Serbia, Peru, and Zimbabwe

Source: (C. Buddy Creech, Shannon C. Walker, Robert J. Samuels, 2021, p. 2)

3.2. Inventory measurement requirements under the covid-19 crisis

IAS 2 Inventories requires a company to measure its inventory at the lower of cost or net realisable value and update its estimate of the net realisable value at the reporting date. The COVID-19 outbreak may affect this estimate (Kegalj, 2020, p. 3). Also, consideration should be given to the possible impairment of inventories as a result of the reduction in their net realisable value (Partner, 2020, p. 3).

Net realisable value (NRV) is an entity-specific measurement defined as “the estimated selling price in the ordinary course of business less the estimated costs of completion and the estimated costs necessary to make the sale”. As a result of the pandemic, the NRV of an item of inventory may fall below its cost for many reasons, including a decline in selling

prices (e.g. as a result of price concessions offered to customers), or an increase in the estimate of costs to complete and market the inventories (e.g. increased costs to provide protection to employees). (deloitte, 2020, p. 10)

Supply-chain disruptions, reduced economic activity, forced shut-downs etc. have all been unfortunate consequences of the COVID-19 pandemic. These circumstances could impact the availability of inventory and its ability to be resold triggering the requirement in IAS 02 to remeasure inventory at net realisable value if this is now below cost. (The Australian Institute of Company Directors (AICD), Chartered Accountants Australia and New Zealand (CA ANZ) and CPA Australia., 2020, p. 46)

The COVID-19 pandemic may affect the recoverability of inventory balances. Some entities with inventories that are seasonal or are subject to expiration may have to assess whether a write-down for obsolescence or slow-moving stock may be necessary at an interim or annual period as a result of a slower sales pace. Other entities may have to assess whether a decline in their future estimated selling price is expected, which may require a write-down in the cost of inventory in an interim or annual period. (deloitte, 2020, p. 10)

Write-down losses: If a company writes inventory down to its net realisable value at the reporting date, then any resulting losses need to be recognised immediately. (Kegalj, 2020, p. 3)

In a difficult economic environment, the NRV calculation may be more challenging and require more detailed methods or assumptions. Interim inventory impairment losses should be reflected in the interim period in which they occur, with subsequent recoveries recognised as gains in future periods. (deloitte, 2020, p. 10)

Costs of manufactured inventory may also be impacted by changing production levels as overheads must be allocated based on normal production. (The Australian Institute of Company Directors (AICD), Chartered Accountants Australia and New Zealand (CA ANZ) and CPA Australia., 2020, p. 46)

In addition, manufacturing entities may have to reassess their practices for fixed overhead cost absorption if production volumes become abnormally low during the year as a result of plant closures or lower demand for their products. IAS 2 requires that variable production overhead costs should be allocated to each unit of production based on the actual use of the production facilities. It also calls for the allocation of fixed overhead costs to each unit of production based on the normal capacity of the production facilities (deloitte, 2020, p. 11). For those companies producing below capacity as a result of the declining demand, this situation may mean that certain costs cannot be capitalized as an increase in the value of inventories. Also, consideration should be given to the possible impairment of inventories as a result of the reduction in their net realisable value. (Partner, 2020, p. 3)

The COVID-19 pandemic may affect manufacturing entities in a number of ways (e.g. shortages of labour and materials or unplanned factory downtime) that, if sustained, may result in an abnormal reduction of an entity's production levels. In such circumstances, an entity should not increase the amount of fixed overhead costs allocated to each inventory item. Rather, the unallocated fixed overhead costs are recognised in profit or loss in the period in which they are incurred. If the entity presents an analysis of expenses by function, these costs are included as part of cost of sales. (deloitte, 2020, p. 11)

Conversely, if an entity produces goods that are in high demand as a result of the pandemic (e.g. personal protection equipment), its production levels may be abnormally high. If this is the case, the entity will need to decrease the amount of fixed overhead allocated to each inventory item. (deloitte, 2020, p. 11)

An entity will also need to consider whether certain costs incurred because of the pandemic can be capitalised. These may include additional storage costs due to delays in delivery of inventories or costs of repackaging to make goods available in a different market with higher demand. IAS 2 gives the following as examples of costs that should be excluded from the cost of inventories and recognised as expenses in the period in which they are incurred: (deloitte, 2020, p. 11)

- Abnormal amounts of wasted materials, labour, or other production costs;
- storage costs, unless those costs are necessary in the production process before a further production stage;
- administrative overheads that do not contribute to bringing inventories to their present location and condition; and
- Selling costs.

4. CONCLUSION

Covid-19 has been affected the global economy in general, as reflecting negatively on growth rates in most countries of the world, but at the micro level, the impact of covid-19 on Economic companies is varied. Whereby, many companies acting in tourism, hospitality and transport, as well as most companies producing non-sanitary goods and services, are adversely affected, through the increase in its costs while its production decreased due to the decrease in the demand for

its products offered for sale. On the other hand, some companies have benefited positively from the consequences of Covid-19, on top of which are pharmaceutical and vaccine manufacturers and companies manufacturing medical and paramedical supplies, and preventive and personal protection tools. Where there has been an increase in their production as a result of the popularity of their products due to high demand, While the negative or positive impact of Covid-19 on institutions was unusually severe, As such, this will affect the accounting applied in preparing their financial statements, which has significantly reflected in production costs, especially the fixed overheads , as well as the estimation of the amounts included in the financial statements such as the net realisable value of inventory items.

The financial reporting and business impacts of COVID-19 are as varied as the businesses that face them and have given rise to a number of significant economic challenges for entities operating in many industries and sectors. In the current environment, the quality of financial reports and related disclosures is more important than ever for confident and informed markets and investors. COVID-19 is having an unprecedented impact on the economic outlook for the domestic and global economy. For the first time, many entities will be required to consider their requirements in preparing financial statements in more detail In order to meet the needs of investors that expect clear disclosure about the impacts on an entity's businesses, any risks and uncertainties, key assumptions, management strategies and future prospects. Ultimately, we can extract these outcomes:

- Although the economic impacts of Covid-19 on companies are varied, the accounting effects pose a difficult challenge for all companies without an exemption;
- Financial information included in the financial statements of the institution has become to matter significantly the governments such as or more than financial markets are interested in that information. Where information related to the financial position in and performance results of the institution is considered as a key basis for directing government support programs for institutions affected by the consequences of Covid-19;
- For any company that makes or sells merchandise, inventory is an extremely important asset. Managing this asset is a challenging task. It requires not only protecting goods from theft or loss but also ensuring that operations are highly efficient. Further, proper accounting of inventory is essential because misstatements will affect net income in at least two years;
- The IASB has not made any adjustment to IAS 2 on inventory despite the implications of covid-19 for enterprise inventory, as the requirements of the standard remain in effect in current circumstances to date;
- Production level is likely to decline under COVID-19 conditions, and companies should be alert to how incremental fixed overheads are allocated;
- Vaccine manufacturers will need to reduce the amount of fixed overhead allocated to each inventory item as a result of abnormal demand for vaccines, and compliance with the fixed overhead allocation requirements in conditions of extraordinary use provided for under IAS 2;
- Under the circumstances of the Covid-19 virus, it is expected to reduce inventory values to the net realisable value for companies negatively are affected by covid-19; and at cost for companies positively are affected by covid-19;
- The new variants of a virus are expected to occur over time that may affect the effectiveness of vaccines, which will reflect on their net realisable value so that they become less than their cost;
- Vaccine manufacturers may have to reassess their practices to allocate fixed overhead costs if production volumes become abnormally low during the year, as a result of the impact of covid-19 new variants on vaccine effectiveness;
- If vaccine manufacturers are able to develop effective vaccines against Covid-19 variants, IAS 2 allows reversing the loss of inventory value reduction in a later period if the conditions that previously triggering (the virus variants) to reduce the inventory value below cost are removed;
- Companies need to disclose the write-down of inventories to net realisable value and their reversal.

References

- [1] Ian Harrison. (2017). Cambridge International AS & A Levels Accounting. UK: Hodder Education.
- [2] agence nationale de santé publique(Santé publique France). (2021). Vaccins Covid : Pour comprendre. France: Santé publique France.
- [3] Alan Sangster. (2016). Frank Wood's Business Accounting (13 ed., Vol. 2). United Kingdom: Pearson Education Limited.
- [4] Anne Le Manh, C. M. (2005). Normes comptables internationales IAS/IFRS. Vanves: foucher.
- [5] Barry Elliott and Jamie Elliott. (2017). Financial Accounting and Reporting (18 ed.). United Kingdom: Pearson.
- [6] Belverd Needles, Marian Powers,Susan Crosson. (2011). Principles of Accounting (11 ed.). USA: South-Western, Cengage Learning.

- [7] C. Buddy Creech, Shannon C. Walker, Robert J. Samuels. (2021, 2 26). SARS-CoV-2 Vaccines. journal of the American Medical Association(JAMA) .
- [8] Carl S. Warren; James M. Reeve; Jonathan E. Duchac. (2018). Financial and Managerial Accounting (14 ed.). Boston: Cengage Learning.
- [9] Coby Harmon. (2013). Accounting Principles Weygandt Kimmel Kieso (11 ed.). usa: John Wiley & Sons, Inc.
- [10] d. r. carmichael o; ray whittington; lynford graham. (2007). accountants' handbook financial accounting and general topics (11 ed., Vol. 1). New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.
- [11] David Alexander; Christopher Nobes. (2016). Financial Accounting an International Introduction (6 ed.). United Kingdom: pearson education limited.
- [12] Deloitte. (2021). IAS 2 — Inventories. Retrieved 3 7, 2021, from <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias2>
- [13] deloitte. (2020). IFRS in Focus-Accounting considerations related to the Coronavirus 2019. Deloitte Global.
- [14] Donald E. Kieso; Jerry J. Weygandt; Terry D. Warfield. (2016). intermediate accounting (16 ed.). new jersey: John Wiley & Sons, Inc.
- [15] Donald E. Kieso; Jerry J. Weygandt; Terry D. Warfield. (2014). intermediate accounting IFRS edition (2 ed.). United States of America: John Wiley & Sons, Inc.
- [16] Ernst & Young. (2019). International GAAP 2019: Generally Accepted Accounting Practice under International Financial Reporting Standards. United Kingdom: John Wiley & Sons Ltd.
- [17] Greuning, H. V. (2006). International financial reporting standards, A practical guide (fourth edition ed.). Washington: THE WORLD BANK.
- [18] IASC Foundation staff. (2008). IAS 2 Inventories, Technical Summary. IASC Foundation Education.
- [19] International Accounting Standards Board (IASB). (2014). International Accounting Standard 2 Inventories. Riyadh, Saudi Arabia: Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA).
- [20] International Accounting Standards Board(IASB). (2008). International Financial Reporting Standards(IFRSs). London: IASB.
- [21] Jerry J. Weygandt, Paul D. Kimmel, Donald E. Kieso. (2013). Financial Accounting IFRS (2 ed.). United States: John Wiley & Sons, Inc.
- [22] Jörg Baetge, Alois Panzer, and Alexander Flu'gel. (2016). Germany. German Accounting and IFRS: Limitations in the Convergence Potential of German National Accounting Standards Towards International Accounting Standards. In D. Bensadon, & N. Praquin, ifrs in a global world International and Critical Perspectives on Accounting. London: Springer.
- [23] Obert, R. (2003). Pratique des normes IAS/IFRS, Comparaison avec les règles Françaises et les US GAAP. Paris: Dunod.
- [24] Partner, R. &. (2020). Main accounting implications of the impact of COVID-19. Madrid: Rödl & Partner.
- [25] Public Health England. (2021). COVID-19 vaccination: guide for older adults. England, United Kingdom: Public Health England.
- [26] Roman L. Weil; Katherine Schipper; Jennifer Francis. (2014). financial accounting an introduction to concepts, methods, and uses (14 ed.). USA: South-Western, Cengage Learning.
- [27] Saudi Center for Disease Prevention and Control(SaudiCDC). (2020). Coronavirus Disease COVID-19 Guidelines. Riyadh: Saudi Center for Disease Prevention and Control.
- [28] Steven M. Bragg. (2011). Wiley GAAP 2011 Interpretation and application of generally accepted accounting principles. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.
- [29] STUART A. MCCRARY. (2010). MASTERING FINANCIAL ACCOUNTING ESSENTIALS. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.
- [30] The Australian Institute of Company Directors (AICD), Chartered Accountants Australia and New Zealand (CA ANZ) and CPA Australia. (2020). IMPACTS OF COVID-19 ON ANNUAL REPORT DISCLOSURES A guide for directors, preparers and auditors. Australia: Australian Institute of Company Directors, Chartered Accountants Australia and New Zealand and CPA Australia.
- [31] toronto.ca. (2021). COVID-19 Vaccines [Developed by Pfizer-BioNTech & Moderna]. toronto: toronto.ca.
- [32] toronto.ca. (2021). COVID-19 Vaccines Pfizer-BioNTech, Moderna, AstraZeneca/COVISHIELD & Janssen (Johnson & Johnson). toronto: toronto.ca.
- [33] W. Steve Albrecht, Earl K. Stice, and James D. Stice. (2011). Financial Accounting (11 ed.). USA: South-Western, Cengage Learning.
- [34] What is the impact of COVID-19 on interim financial statements?2020KPMG IFRG LimitedKPMG IFRG Limited
- [35] World Health Organization (WHO). (2020, 10 28). Coronavirus disease (COVID-19): Vaccines. Retrieved 3 7, 2021, from [https://www.who.int/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-\(covid-19\)-vaccines?adgroupsurvey=%7badgroupsurvey%7d&gclid=EAlaIqobChMI7MKjnPyW7wIV0OvtCh2e3Au6EAAYASAAEgLDqPD_BwE](https://www.who.int/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-(covid-19)-vaccines?adgroupsurvey=%7badgroupsurvey%7d&gclid=EAlaIqobChMI7MKjnPyW7wIV0OvtCh2e3Au6EAAYASAAEgLDqPD_BwE)
- [36] World Health Organization (WHO). (2021). COVID-19 Vaccine Explainer COMIRNATY®, COVID-19 mRNA vaccine. Geneva, Switzerland: WHO.

Determinants of Entrepreneurial Intention among University Students in Algeria: a case study Medea University's students

Samiha Khanous¹, Hassane Djaidier²

¹ Sustainable Local Development Laboratory, Medea University, (Algeria), khanous.samiha@univ-medea.dz.

² employment and social security laboratory, Medea University, (Algeria), hassanedjaidier102@gmail.com.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 01/05/2021

Accepted: 05/06/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

entrepreneurial
intention

Entrepreneurial Event
Model

theory of planned
behavior

determinants of
entrepreneurial
intention

JEL Code: L26, M13,
P36, O31, Y10.

ABSTRACT

Our study aims to determine the factors that affect the entrepreneurial intention of university students. In order to reach this goal, the research was divided into two main parts: The first was a theoretical aspect of entrepreneurial intention determinants. In the second, a questionnaire survey was handed out to 146 students from Medea University, after that, the data was analyzed using SmartPLS 3 program. The results of the identified Structural Equation Model (SEM) show that the main determinant of entrepreneurial intention is the attitude towards entrepreneurship, while showing that there is no statistically significant effect of personality traits, entrepreneurial education and training, and self-efficacy on entrepreneurial intention.

1. Introduction

With the limitations of traditional jobs, it was necessary to move towards entrepreneurship because of its great importance in the economy and its role in creating job opportunities, raising economic growth and creating wealth. In the past three decades, and following the effects of the global crisis that left high rates of unemployment and inflation, the interest of authors and researchers increased in entrepreneurial intentions and their determinants. Therefore, governments seek to direct the youth to entrepreneurial work, especially university students, because they possess several characteristics that distinguish them from the rest of society. To study, analyze and understand the determinants of entrepreneurial intent, several models have been developed, however the Entrepreneurial Event Model and the Theory of Planned Behavior are often used to explain entrepreneurial intentions. Algeria, like other countries, seeks to develop entrepreneurial activities.

This study was conducted with the aim of knowing the most important determinants that affect university students in making the decision to establish a special project in the future.

Our problematic therefore was formulated as follows:

What are the determinants that enhance the entrepreneurial intention of students at Medea University?

Based on the variables used in the questionnaire, and in order to orient this research, we were able to identify and formulate the following research hypothesis:

H1: among university students, personality traits has a positive impact on entrepreneurial intention

H2: among university students, training and entrepreneurial education have a positive impact on entrepreneurial intention

H3: among university students, self-efficacy has a positive impact on entrepreneurial intention

H4: among university students, entrepreneurial attitude has a positive impact on entrepreneurial intention

The topic of our research has a great importance in knowing the factors that strengthen university students' desire to set up in their own projects.

2. FIRST PART : THEORITICAL CONCEPTS

2.1. Entrepreneurial intention.

Based on the premise of intent as the single best predictor of ultimate behavior, there has been much attention in entrepreneurial intentions, there are many definitions of entrepreneurial intention such as: the entrepreneurial intention "is the desire to start a business at some point in the future" (Panagiotis Piperopoulos, Dimo Dimov, 2014, p. 2). Entrepreneurial intention reflects the state of mind that prompts people to choose freelance work rather than choosing traditional salary based work (Gerba, 2012, p. 261). The entrepreneurial intention of university students indicates, "the conscious awareness and conviction on the part of the individual that they intend to establish a new business enterprise and plan to do so" (N. Arranz, M.F. Arroyabe, J.C. Fdez de Arroyabe, 2018, p. 3)

From the previous definitions, entrepreneurial intention can be defined as the tendency of an individual to create a personal enterprise in the future rather than traditional jobs because this latter is limited in terms of abundance and return.

In order to analyze entrepreneurial behavior, in the 1980s and 1990s, six main models were developed in this field: the Entrepreneurial Event Model (Shapero, 1982), Theory of Planned Behavior (Ajzen, 1991), Entrepreneurial Attitude Orientation (Robinson), Stimpson, Huefner, & Hunt, 1991), Intentional Basic Model (Krueger & Carsrud, 1993), Entrepreneurial Potential Model (Krueger & Brazeal, 1994) and Davidsson Model (Davidsson, 1995a, b).

The two dominant models used to explain the entrepreneurship phenomenon are: entrepreneurial event model and theory of planned behavior TPB. Research findings show that both intention-based models constitute valuable tools for understanding business-venturing process with nascent entrepreneurs' samples despite of some limitations on explaining the role of certain constructs.

2.1.1. Entrepreneurial event model

This model was developed by Shapero and Sokot to identify the interplay of cultural and social factors that could lead to the creation of company by influencing the individual's perceptions. This model is often used by previous researchers in the analysis of entrepreneurial activities as the results support this model as a consistent tool for measuring entrepreneurial intention (Patricia Jameel Z. Arellano, Juvilyn C.Dolor, and Joana Fe A. Española., 2014).

This model considers business creation as an event that can be explained by the interaction of initiatives, capabilities, management, relative independence, and risks. The personal choice to start a new project depends on three elements: (a) perception of desire, (b) propensity to act, and (c) perception of feasibility (Maribel Guerrero, Joseph Rialp, David Urbano, 2008, p. 37)

- **The Perceived Desirability (PD)** is the product of the individual's perceptions of entrepreneurship desirability affected by personal attitudes, values, and feelings.
- **The Perceived Feasibility (PF)** is related to the individual's perception of available resources. In other words, it measures the individual's personal perceived ability to carry out certain behavior.
- **The Propensity to Act (PTA)** is the personal disposition to act on one's decisions, reflecting volitional aspects of intention.

2.1.2. Theory of planned behavior

The TPB, a concept arising from the psychology field, represents one of the most popular models used for predicting specific individual behaviors. The TPB identifies three antecedents of behavioral intention: attitude toward behavior, subjective norms, and perceived behavioral control (Rosangela Feola, Massimiliano Vosci, Antonio Botti, Roberto Parente, 2017, p. 3). According to its authors, the entrepreneurs form the intention to create a new business, being influenced by socio-cultural factors, and then, if this intention is strong enough, they carry through the action (Rui Frago, Weimer Rocha-Junior, Antonio Xavier, 2019, p. 3).

2.2. The main determinant factors of entrepreneurial intention

2.2.1. Personality traits and entrepreneurial intention

A person's personality traits can directly affect many entrepreneurial activities including intent to start a business, succeed in business, and increase business growth.

These entrepreneurial characteristics are referred to as individual entrepreneurial values. Many studies and writings explain the relationship between the entrepreneurial values that students possess with the aim of their participation in entrepreneurship. The entrepreneurial characteristics demonstrated in the previous studies are referred to as the entrepreneurial values that students possess. These features include optimism, innovation, risk-taking, competitiveness, independent, innovative, risk taking, creativity and innovation, leadership, risk-taking, hard work, initiative, self-motivation, predictability, making good decisions and swiftness to act with great commitment. These characteristics are related to the entrepreneurial values that each student possesses (Suffian M.Z.A, Rosman M, Norlaila I, Norizan A, Hasnan M.T.M.T, 2018, p. 418).

2.2.2. Training and entrepreneurial education and entrepreneurial intention

Perceived educational support has been recognized as a determinant of entrepreneurial intent. Previous researchers agree that entrepreneurship education is an effective way to provide students with the necessary knowledge about entrepreneurship (Sylvia Nabila Azwa Ambad, Dayang Haruyani Diana Ag Damit , 2016, p. 109).

Entrepreneurial education is often defined -in the context of the basis of learning- as the continuing education, school educational programs or technical training courses. Chu (1998) highlighted that 'EE' is important because information and competencies about entrepreneurship inspire a person's willingness to create an innovative business (Yasir Shahab, Ye Changang, Angel David Arbizu, Muhammad Jamal Haider, 2018, p. 6).

Entrepreneurial training and education can enable students to acquire the skills required to set up a new enterprise and manage a business. Early exposure to entrepreneurial training and education may be particularly effective in promoting interest in entrepreneurship (Rui Frago, Weimer Rocha-Junior, Antonio Xavier, 2019, p. 4).

The previous results enable us to say that the entrepreneurship lessons and educational courses strengthen the desire of students to establish their own projects in the future, since it illustrate the advantages of entrepreneurial activities and the necessary steps for it.

2.2.3. Self efficacy and entrepreneurial intention

Self-efficacy relates to the beliefs of conscious individuals of their abilities and skills to perform a specific task. Individuals tend to avoid tasks where they have lower self-efficacy, whereas on the contrary, they perform better the tasks they think they enjoy with a higher degree of self-efficacy (Panagiotis Piperopoulos, Dimo Dimov, 2014, p. 3).

Trevelyan (2009) argued that despite the uncertainty and the limited resources, people of high self-efficacy initiate and continue their activities and behaviors. However, people with high self-efficacy have different behaviors to deal with obstacles and limitations, compared to those with low self-efficacy. Previous literature describes the strong relationship between explicit beliefs in a person's self-efficacy and the intention to initiate or carry out a task (Yasir Shahab, Ye Changang, Angel David Arbizu, Muhammad Jamal Haider, 2018, p. 3)

2.2.4. Entrepreneurial attitude and entrepreneurial intention

Attitude is regarded as one of the determinants of intent, and Ajzen defines it as "the degree to which a person has a positive or inappropriate evaluation or assessment of the behavior in question." The situation has proven as an important factor in explaining intent towards entrepreneurship (Wei-Loon Koe, Juan Rizal Sa'ari, Izadin Dbdulmajid, Kamariah Ismail, 2012, p. 202).

Attitude is "a psychological tendency that is expressed through the evaluation of a particular entity with a certain degree of approbation or resentment." The global scale of attitude towards entrepreneurship and entrepreneurial behavior reflects individuals' beliefs about how desirable are their outcomes in general. In fact, the more positive the attitude towards entrepreneurship is, the more favorable the overall perceived desire to create the enterprise (Kouroush Esfandiar, Mohamad Sarifi-Tehrani, Stephen Prat, Levent Altinay, 2017, p. 3).

If academics have a positive attitude towards entrepreneurial activities, this means a greater willingness to devote time and effort for creating a new business (Francisco Javier Miranda, Antonio Chamorro-Mera, Sergio Rubio, 2017, p. 4).

2.2.5. Other variables which can influence entrepreneurial intention

There exist other determinants that could affect the entrepreneurial intention such as gender, family background, environmental characteristics ...

In general, women tend to show fewer entrepreneurial attitudes, perceived behavior control, and self-standards compared to men (Rui Fragoso, Weimer Rocha-Junior, Antonio Xavier, 2019, p. 6). In the other side, Scott and Twomey (1988) analyzed the aspirations of university students and the study findings identified the influence of parents and work experience as important factors (Duygu Turker, Senem Sonmez Selcuk, 2009, p. 145). In terms of environmental characteristics, which can be expressed in the country of origin, as the level of economic development, financial availability and government regulations are among the factors that may influence the entrepreneurial intention (Galina Shroкова, Oleksiy Osiyevskyy, Karina Bogatyreva, 2015, p. 4).

3. SECOND PART : EMPIRICAL STUDY

3.1. Procedure and data source and questionnaire development:

In order to implement the survey conception, the questionnaire has been divided into six developmental sets of questions. The first part deals with the social and demographic characteristics of the participants (gender, age, professional status, specialty and the level). The remaining five sets of questions deal with the outcome variable and the explanatory variables. The outcome variable is represented by building entrepreneurial intention and explanatory variables that include structures of personality traits, training and entrepreneurial education, self-efficacy, and entrepreneurial attitude. Usually, items are scored using a Likert scale (1932). In its original version, the Likert scale consisted of five categories (five points), but different scale sizes were discussed. Some authors argue that increasing the number of classes could improve the reliability of the scale (Churchill and Peter 1984). However, Viswanathan, Sudman, and Johnson (2004) found that 7 points are the maximum number of classes that a human can distinguish and judge. Thus, all attitude questions were scored on a 7-point Likert scale. This scale offers 7 different answer options related to an agreement that would be distinct enough for respondents to answer without getting confused. These phrases are as follows: Strongly disagree, Disagree, Disagree somewhat, neither agree nor disagree, Agree somewhat, Agree, Strongly agree.

The data of this research was collected from September to October 2020 using online questionnaires, as they were distributed to a group of Medea University students studying at the undergraduate (Bachelor's and Master's levels) and postgraduate studies (PhD). Medea University was chosen because it is the university to which the researcher belongs. The questionnaire was distributed on the social media sites of Medea University students, and only 146 responses were received.

3.2. Sample characteristics

In order to know the distribution of the study sample and its characteristics, we used some socio-demographic variables and other variables related to their studies, as shown in the following table:

Table 01: characteristics of study's sample

description		Number	percentage
gender	female	76	52.1
	male	70	47.9
Age	Less than 25	85	58.2
	Between 25 and 30	34	23.3
	More than 30	27	18.5
Professional status	Unemployed	99	67.8
	Employee	33	22.6
	I have my own business	14	9.6
Specialty	economic, commercial and management sciences	54	37.0
	humanities, social, political sciences, languages, and law ...	35	24.0
	exact sciences and life sciences (mathematics, computer sciences, medicine, pharmacy, geology ...)	57	39.0
The level	Bachelor	64	43.8
	Master	48	32.9
	postgraduate	34	23.3

Source: made by researchers using the outputs of SPSS 21

In order to know the validity and reliability of the study questionnaire, we relied on Cronbach's alpha coefficient, and found it equal to (0.945) and it is bigger than 7.0, which means that the study tool has consistency, which indicates a good internal consistency for all the questionnaire questions, and the results are shown in the table below:

Table 02: The validity and reliability of the questionnaire

Cronbach's alpha	Numbre of items
0.945	34

Source: output from SPSS 21

3.3. Assessment of the measurement model

We need to verify the reliability and validity of the measurements before coming up with the study results. We mean by reliability the ability to measure the required, while the validity of the measurement model means the ability to measure the required under different situations. Construct validity consists of two important components: convergent validity and discriminate validity.

3.3.1. Convergent validity

Convergent validity: is the degree to which multiple items (questions) measuring the same concept (variable or construct) are in agreement. According to Hair et al (2014); the criteria to assess convergent validity are: factor loading must be above 0.4, composite reliability must be above 0.7 and Average variance Extracted (AVE) must be above 0.5

Table 03: Internal validity indicators measurement model

variables	items	Factor loading	AVE	Composite reliability
Personality traits	p_t1	0.766	0.904	0.575
	p_t2	0.775		
	p_t3	0.744		
	p_t4	0.733		
	p_t5	0.738		
	p_t6	0.756		
	p_t7	0.792		
	T_EE1	0.784	0.890	0.577

Training entrepreneurial education	T_EE2	0.700	0.955	0.702
	T_EE3	0.870		
	T_EE4	0.852		
	T_EE5	0.657		
	T_EE6	0.665		
Self efficacy	S_E1	0.684	0.930	0.770
	S_E2	0.811		
	S_E3	0.874		
	S_E4	0.880		
	S_E5	0.868		
	S_E6	0.778		
	S_E7	0.851		
	S_E8	0.900		
	S_E9	0.870		
Entrepreneurial attitude	E_A1	0.755	0.939	0.837
	E_A2	0.924		
	E_A3	0.927		
	E_A4	0.892		
Entrepreneurial intention	E_I1	0.914	0.939	0.837
	E_I2	0.906		
	E_I3	0.924		

Source: made by researchers using outputs of SmartPLS 3

According to the previous table, we note that the values of the composite reliability exceed the 7.0 threshold for all latent variables, indicating good reliability of the metric model used.

It is also clear from the table that all the latent variables are characterized by the convergent validity, as all the factor loading coefficients are bigger than 0.4. In addition, all average variance extracted (AVE) values are exceeding the cut-off 0.5, which also indicates the quality of the measurement model.

3.3.2. Discriminate validity

Discriminate validity: The degree to which items differentiate among constructs or measure distinct concepts by examining the correlations between the measures of potentially overlapping constructs. Which consists of two tests: cross validity and variable correlation

- **Cross loading:** The loading of an indicator on its assigned latent variable should be higher than its loadings on all other latent variables.

Table 04: cross loading

	personality traits	training and entrepreneurial education	self efficacy	entrepreneurial attitude	entrepreneurial intention
p_t1	0.766	0.306	0.576	0.400	0.400
p_t2	0.775	0.296	0.602	0.499	0.385
p_t3	0.744	0.318	0.663	0.339	0.307
p_t4	0.733	0.166	0.562	0.343	0.344
p_t5	0.738	0.324	0.560	0.365	0.473
p_t6	0.756	0.396	0.513	0.598	0.613
p_t7	0.792	0.210	0.582	0.415	0.397
T_EE1	0.263	0.784	0.309	0.347	0.357
T_EE2	0.279	0.700	0.339	0.274	0.317
T_EE3	0.284	0.870	0.356	0.321	0.300
T_EE4	0.306	0.852	0.337	0.333	0.390
T_EE 5	0.300	0.657	0.342	0.347	0.272

T_EE 6	0.368	0.665	0.408	0.346	0.307
S_E1	0.502	0.443	0.684	0.356	0.374
S_E2	0.668	0.350	0.811	0.422	0.399
S_E3	0.693	0.458	0.874	0.456	0.487
S_E4	0.639	0.352	0.880	0.425	0.488
S_E5	0.636	0.324	0.868	0.418	0.421
S_E6	0.576	0.421	0.778	0.445	0.416
S_E7	0.674	0.304	0.851	0.402	0.423
S_E8	0.642	0.430	0.900	0.353	0.474
S_E9	0.647	0.357	0.870	0.351	0.401
E_A1	0.464	0.235	0.380	0.755	0.452
E_A2	0.485	0.405	0.421	0.924	0.617
E_A 3	0.513	0.455	0.418	0.927	0.640
E_A 4	0.565	0.388	0.468	0.892	0.660
E_I1	0.525	0.424	0.475	0.667	0.914
E_I2	0.545	0.360	0.544	0.532	0.906
E_I3	0.518	0.397	0.411	0.666	0.924

Source: made by researchers using outputs of SmartPLS 3

From Table 4, we verify that all the items belong to the most appropriate latent variable, since its loading corresponding to its latent variable is higher than its loadings in the all other latent variables.

- Variable correlation: root square of AVE: A latent variable should explain better the variance of its own indicators than the variance of other latent variables. If a specific construct shows more correlated with another construct than with its own measures, this means, there is a possibility that the two constructs share the same types of measures and they are not conceptually distinct (Chin, 2010).

Table 05: Fornell-Larcker Criterion

	personalit y traits	training and entrepreneuria l education	self efficac y	entrepreneurial attitude	entrepreneurial intention
personality traits	0.758	0.393	0.754	0.578	0.578
training and entrepreneurial education		0.759	0.456	0.431	0.432
self efficacy			0.838	0.482	0.518
entrepreneurial attitude				0.877	0.683
entrepreneurial intention					0.915

Source: made by researchers using outputs of SmartPLS 3

Through the results shown in Table 5, we note that the root square of the AVE represented by the diagonal values of the matrix is greater than the correlation of the latent variables with each other (the values outside the diagonal); this indicates that there is a difference (distinction) between the latent variables (Hair et al. 2014).

Finally, after verifying the criteria for the stability of internal consistency, convergent and discriminate validity, it can be said that the measurement model is good and we can use it to measure the latent variables in the study.

3.4. Assessment of structural model

Assessment of structural model consists of five different tests, which are: path coefficient (hypotheses test), coefficient of determination R^2 , effect size f^2 , predictive relevance Q^2 and goodness of fit (GOF).

3.4.1. Path coefficient: test-hypotheses

In order to test the hypotheses of the proposed study, the significance of the coefficients paths between the external and internal latent variables has been examined, depending on the T-value, which must exceed 1.96 so that the path will be significant or the p-value must be under 0.05 (Hair et al, 2014). The results are shown. In the following table:

Table 06: total effects

Hypotheses	relationship	Std beta	Std Error	T Value	P Value	decisions
H1	personality traits -> entrepreneurial intention	0.485	0.127	1.414	0.158	rejected
H2	training and entrepreneurial education -> entrepreneurial intention	0.179	0.071	1.486	0.138	rejected
H3	self efficacy -> entrepreneurial intention	0.101	0.114	0.880	0.379	rejected
H4	entrepreneurial attitude -> entrepreneurial intention	0.106	0.079	6.121	0.000	supported

Source: made by researchers using outputs of SmartPLS 3

According to the results shown in Table 06, it becomes clear that there is no positive and significant (not statistically significant) effect of personality traits, training and entrepreneurial education, and self-efficacy on entrepreneurial intention so that the corresponding P-value for them is greater than 0.05. therefore we reject the first, second and third hypothesis while we accept the fourth hypothesis because of its statistical significance. T-value was greater than 1.96 and P-value less than 0.05. Thus, we can say that there is a statistically significant effect of the entrepreneurial attitude on the entrepreneurial intention.

Coefficient of determination R^2

The results showed that the value of the coefficient of the determination R is equal to 0.553, which indicates that the variables used in the model explain 55.3% of the entrepreneurial intention variance, that is to mean, they explain 55.3% of the entrepreneurial intention information. According to (Hair et al 2014); the minimum value of R^2 is 0.25, and this indicates that our study model has a good explanatory ability to explain the endogenous latent variable.

3.4.2. The effect size F^2

The Effect size indicates the relative effect of a particular exogenous latent variable on endogenous latent variable(s) by means of changes in the R^2 . It is calculated as the increase in R^2 of the latent variable to which the path is connected, relative to the latent variable's proportion of unexplained variance.

According to (Cohen 1988) we comment on the values of F^2 as follows:

- ✓ A latent variable with $F^2 > 0.35$ is considered a large effect size.
- ✓ A latent variable with F^2 ranges from 0.15 to 0.35 medium impact size.
- ✓ A latent variable with F^2 ranges from 0.02 to 0.15 are a small effect size.
- ✓ A latent variable with $F^2 < 0.02$ is considered with no effect size.

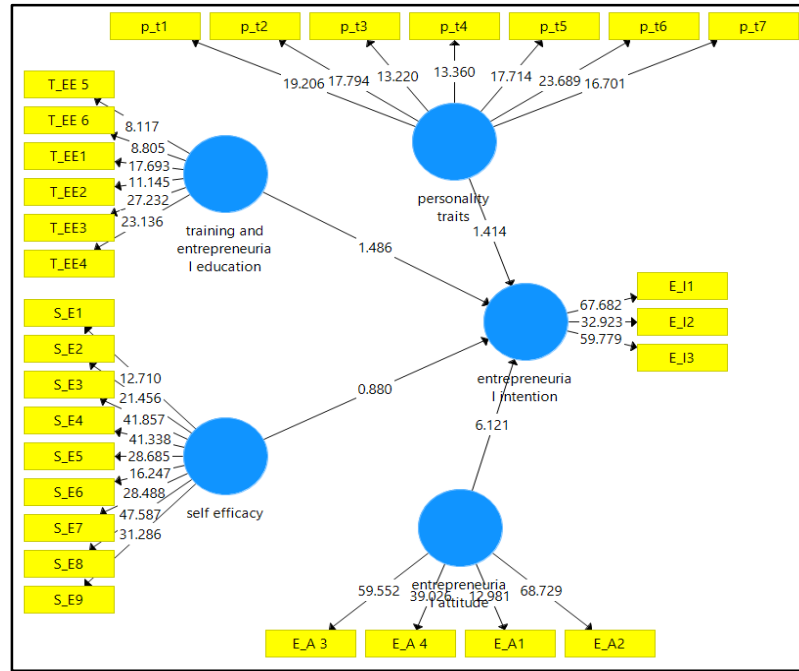
Table 07: f square (f^2)

	entrepreneurial intention
personality traits	0.026
training and entrepreneurial education	0.018
self efficacy	0.009
entrepreneurial attitude	0.311

Source: made by researchers using outputs of SmartPLS 3

From Table 7 it appears that the entrepreneurial attitude has a medium effect size on the entrepreneurial intention, while personality traits has a small effect size on the entrepreneurial intention. And finally, with regards to self-efficacy, training and entrepreneurial education; they are considered with no effect size on entrepreneurial intention

Figure 01: research framework



Source: outputs of SmartPLS 3

3.4.3. Predictive relevance Q^2

According to Fornell and Cha (1994) $Q^2 > 0$ shows that there is predictive relevance while a $Q^2 < 0$ indicates the model lacks predictive relevance.

The results of the study model gives us $Q^2 = 0.4278$ which is greater than zero, and this supports the claim that this study model has an adequate ability to predict.

3.4.4. Goodness of fit of the model (GOF)

Tenenhaus, Vinzi, Chatelin, and Lauro (2005) defined GoF as the global fit measure, it is the geometric mean of both average variance extracted (AVE) and the average of R^2 of the endogenous variables. The purpose of GoF is to account on the study model at both levels, namely measurement and structural model with focus on the overall performance of the model (Chin, 2010; Henseler & Sarstedt, 2013). The calculation formula of GoF is as follow:

$$GOF = \sqrt{R^2 \times AVE}$$

Through the results obtained before, we have the Goodness of Fit for our study model equal to: $GOF = \sqrt{0.533 \times ((0.770 + 0.837 + 0.575 + 0.702 + 0.577) \div 5)} = 0.607$ This indicates the quality of the proposed structural model

4. Conclusion

The topic of entrepreneurship has attracted the interest of many researchers because of its great importance in economic growth and the achievement of wealth. So, we tried through this study to identify the most important determinants that enhance the intentions of university students in establishing a new venture, and to reach this goal, the

relationship between the determinants and the entrepreneurial intention was clarified theoretically based on previous studies. After that, a survey with a questionnaire was conducted among 146 students from Medea University using the SmartPLS3 program, and the study revealed the following results:

- ✓ The lack of a statistically significant effect of personality traits on entrepreneurial intention, which is inconsistent with many previous studies, but the reason may be the limited sample size. In theory, the importance of personality traits in the decision making to create a private company cannot be ignored, especially with regard to the characteristic of the risk-taking, creativity and innovation.
- ✓ The lack of a statistically significant effect of training and entrepreneurial education on the entrepreneurial intention of university students, which indicates the absence of the university's role in motivating students to move towards entrepreneurship and its failure to spread the culture of entrepreneurship and awareness of the importance of entrepreneurship. The reason for this may be also attributed to the inefficiency and the ineffectiveness of the programs provided by national and government agencies, and the reason is also due to the students and researchers themselves, despite their awareness of the importance of business training, most of them did not enroll in any specialized training course in this field.
- ✓ There is no statistically significant effect of self-efficacy on entrepreneurial intention. The reason may be the poorness of the sample selection that represents the study population. The importance of self-efficacy in making the decision to create a private enterprise cannot be neglected.
- ✓ The existence of a positive statistically significant effect of the entrepreneurial attitude on the entrepreneurial intention. This finding is consistent with the theory of planned behavior, which means that having a positive attitude toward entrepreneurship has a significant impact on students's intention to become entrepreneurs in the future.

Our study had several limitations, including:

- ✓ Small sample size
- ✓ Not being selecting a sample that represents the study population well, as the questionnaire was distributed electronically
- ✓ The possibility that the respondents did not understand the terminology, especially for scientific fields

References

- [1] Duygu Turker, Senem Sonmez Selcuk. (2009). which factors affect entrepreneurial intention of university students? *journal of european industrial training* , 33(2), 142-159.
- [2] Francisco Javier Miranda, Antonio Chamorro-Mera, Sergio Rubio. (2017). academic entrepreneurship in Spanish universities: ana analysis of determinants of entrepreneurial intention. *European research on management and business economics*, 1-11.
- [3] Galina Shrokov, Oleksiy Osiyevskyy, Karina Bogatyreva. (2015). exploring the intention-behavior link in student entrepreneurship moderatiing effects on individual and environmental characteristics. *European management journal*, 1-14.
- [4] Gerba, D. T. (2012). impact of entrepreneurship education on entrepreneurial intentions of business and engineering students in Ethiopia. *African journal of economic and management studies*, 3(3), 258-277.
- [5] Kouroush Esfandiar, Mohamad Sarifi-Tehrani, Stephen Prat, Levent Altinay. (2017). understanding entrepreneurial intention: a developed integrated structural model approach. *journal of business research* , 1-11.
- [6] Maribel Guerrero, Joseph Rialp, David Urbano. (2008). the impact of desirability ans feasibility on entrepreneurial intentions: a structural equation model. *international entrepreneurship and management journal*, 35-50.
- [7] N. Arranz, M.F. Arroyabe, J.C. Fdez de Arroyabe. (2018). entrepreneurial intention and obstacles of undergraduate students: the case of universities of Andalusia. *studies in higher education*, 1-14.
- [8] Panagiotis Piperopoulos, Dimo Dimov. (2014). Burst bubbles or build steam? entrepreneurial education, self efficacy and entrepreneurial intention. *journal of small business management*, 1-16.
- [9] Patricia Jameel Z. Arellano, Juvilyn C.Dolor, and Joana Fe A. Española. (2014). *shapero's entrepreneurial event*. Retrieved october 8, 2020, from NASCENT ENTREPRENEURS: <https://behaviorofnascententrepreneurs.wordpress.com/shaperos-entrepreneurial-event/>

- [10] Rosangela Feola, Massimiliano Vosci, Antonio Botti, Roberto Parente. (2017). determinants of entrepreneurial intention of young reseachers: combining the theory of planned behavior with the Triple Helix Model. *journal of small business management*, 1-20.
- [11] Rui Fragoso, Weimer Rocha-Junior, Antonio Xavier. (2019). determinant factors of entrepreneurship intention among university students in Brazil and Portugal. *journal of small business ans entrepreneurship*, 1-25.
- [12] Suffian M.Z.A, Rosman M, Norlaila I, Norizan A, Hasnan M.T.M.T. (2018). entrepreneurial intention: an empirical study among undergraduate students. *journal of fundamental and applied sciences*, 10(special issue), 413-435.
- [13] Sylvia Nabila Azwa Ambad, Dayang Haruyani Diana Ag Damit . (2016). determinants of entrepreneurial intention among undergraduate students in Malaysia. *Procedia economics and finance*(37), 108-114.
- [14] Wei-Loon Koe, Juan Rizal Sa'ari, Izadin Dbdulmajid, Kamariah Ismail. (2012). determinants of entrepreneurial intention among Mellenial generation. *Procedia - social and behavioral sciences*(40), 197-208.
- [15] Yasir Shahab, Ye Changang, Angel David Arbizu, Muhammad Jamal Haider. (2018). entrepreneurial self-efficacy and intention: do entrepreneurial creativity and education matter? *international journal of entrepreneurial behavior and research*.

Appendix

Appendix 01: the questionnaire used in the study

constructs	items
Personality traits	<ol style="list-style-type: none"> 1. I am an extrovert person that likes to talk, keep contacts and be with other people 2. I am affable, pleasant and easy-going and I am interested in other people 3. I am independent, I have my own ideas and I do not copy ideas from others 4. My success depends more on my skills than on the institutional environment 5. I am not afraid to take the financial risks in an entrepreneurial activity 6. I am continually looking for new opportunities 7. I often look for activities that make me happy
Training and entrepreneurial education:	<ol style="list-style-type: none"> 1. In addition to university studies, I did specialized courses in entrepreneurship 2. In addition to university studies, I did specialized studies in leadership 3. My training and entrepreneurial education have been useful in improving the knowledge in entrepreneurship 4. My training and entrepreneurial education have been useful in improving my entrepreneurial intention 5. I personally know entrepreneurs in my family 6. I personally know entrepreneurs among my friends
Self-efficacy:	<ol style="list-style-type: none"> 1. For me, it is easy to create and manage a new venture 2. If I create a new venture I will probably be successful 3. I have the capacity to recognize opportunities 4. I am creative 5. I have good skills for solving problems 6. I have good skills in leadership 7. I have good skills in communication 8. I have good skills for developing new products and services 9. I have good skills for establishing professional relationships
Entrepreneurial attitude:	<ol style="list-style-type: none"> 1. I want to get some experience before creating my own business 2. Being an entrepreneur is attractive to me 3. If I have an opportunity and resources, I would like to be an entrepreneur 4. Being an entrepreneur brings me great satisfaction
Entrepreneurial intention:	<ol style="list-style-type: none"> 1. My personal goal is to be entrepreneur 2. I am determined to create a new venture in the future 3. I am willing to do whatever it takes to be an entrepreneur

An effective vigilance for a competitive enterprise
The Vigilance and the Competitiveness reality in the Public Enterprise for Public Works (EPTP)

Nedjimi ouafa ¹, Boudi abdelkader ², Bouanini samiha ³

¹ Tahri Mohamed University Bechar, Algeria, wafa.wdawned@gmail.com .

² Tahri Mohamed University Bechar, Algeria, abhicham1@yahoo.fr.

³ Tahri Mohamed University Bechar, Algeria, bs_miha@yahoo.com.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 05/05/2021

Accepted: 08/06/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

competitiveness;

effective vigilance;

EPTP;

information;

vigilance behavior;

JEL Code: L90, D80, D90,

H10

ABSTRACT

The major issue in management and strategic management is the ability of prospect opportunities and threats in the environment. As we know the most complex the environment, the more uncertainty will be, in this conditions only vigilant enterprises can survive and success. This study investigates the combination between the effective vigilance and the competitiveness by highlighting what is termed "vigilance behavior", in order to build-up a theoretical construction, introduce what we termed "vigilance facets" and finding the most related scenarios that reach the competitiveness levels towards. For the sake of objectivity and to strengthening our arguments, we conduct an interview in the Public Enterprise for Public Works (EPTP) .

Together, the present findings confirm that only those vigilant (effective) enterprises can reached the highest competitiveness level due its abilities. And the findings clearly shown that the EPTP competitiveness is towards a normal level in the current time. But it seems that will be change soon!

1. Introduction

Throughout the literature in the classic and strategic management. Authors argue that one of the major roles to success is the executive to build a stable vision to future, the ability to the conquer competitors, and to build up a indestructible grasp towards the environment. The most adopted studies of the vigilance in this field are however focused on the classic distributions, even consider its types as: Environmental Vigilance, Technological Vigilance, Competitive Vigilance, Marketing Vigilance, vigilance...etc. that's little disappointed, because there is a promising aspect about "vigilance behavior" should be used to referre that the competitiveness improvement will achieve by a vigilant enterprise. Besides, the research on competitiveness has long tradition. So, it's clearly that the subject will provide several scenarios, the fact that the more complex the environment, the more competition fierce, the more environment uncertainty, the hardest information control will. And only the vigilant enterprises will survive in this conditions let alone improve the competitiveness under it.

A new approach is therefore needed for present the relation between "vigilant" and "competitive". So, our study aims to highlight the basic to introduce that approach, identify the meaning behind "vigilance behavior" and its effects on the enterprise competitiveness.

1.1. The problematic

In the way to find out our aim, the main practical problem that confronts us is:

How could effective vigilance create a competitive enterprise?

And that leads to myriad problems such as:

- What's the effective vigilance?
- How could the vigilance improve the competitiveness?
- When we could admit that the EPTP is a vigilant enterprise?

1.2. The hypotheses

We can add the following assumptions as pre-answers:

- ❶ If the enterprise has the ability to control its informative environment, providing efficient information to decision-support in the right time, than the enterprise has an effective vigilance system;
- ❷ The acquaintance with the vigilance behavior would be a useful approach for determining and provide several scenarios to describe the levels of competitiveness;
- ❸ Being a competitive enterprise can also considerate “being a vigilant enterprise”, so the competitive vigilant enterprise should have an effective vigilance system to monitoring and scanning its environment better than the competitors, therefore the vigilance process must be uninterrupted, and being more than normal competitive mean that the enterprise vigilance is both offensive and defensive;

1.3. Methodology and Tools

This study was organized to build an approach that combines effective vigilance and competitiveness by highlighting what termed “vigilance behavior”.

The descriptive analytical approach was based on identifying basic concepts, terms of vigilance and levels of competitiveness. In addition, an interview was conducted at the Public Enterprise for Public Works (EPTP) in order to strengthen our vision with evidences from the field.

2. Literature Review

2.1. Previous Studies

Several studies suggest that the “**vigilance**” even in it narrowly concept as “**scanning**” is a competitive tool that allows to anticipate and superior to competitors. Maybe there is no study have shown a competition between a public and privet sector and take a “vigilance” as a competitive tool to win the race, but there is a basic said “there is no superiority in competition”.

Even his primary attention is espionage and intelligence business, Green show an interest to the information issues in the organization in his research “**Business Intelligence and espionage**”, and even building up the concept of widespread awareness (Greene, 1966). As like Greene, Aguilar studies were a strengthener of the idea of the environmental scanning, he positionate his own approach in the top management in the companies in his papers “**Scanning the business environment**” (Aguilar, 1967). After that, Igor Ansoff study “**Managing Strategic Surprise by Response to Weak Signals**” was well documented. It is also well acknowledged that what could be an increasingly issues strategic planning systems (Ansoff, 1975). The Millennium studies shown an impartiality towards the subject, we can see how the researches of Choo entitled by “**The Art of Scanning the Environment**”, give a perception about the important to understand and expect the external forces of changes and challenges, so that a forgone conclusion to develop an effective responses that secure and improve the organization by suggest to implant the true conception of the “**Art Of Scanning**” (Choo, 1999). And then, there is Humbert and Nicolas Lesca the main authors in this chosen field. In his doctoral thesis, Nicolas Lesca give an understanding process of building the meaning of information, provide a visualization of the early warning signs and The construction of a theoretical framework for the meaning of the theory of decision-making, cognitive psychology and social psychology (Lesca, 2002). Humbert Lesca also in his book “**Veille stratégique: La méthode LESCanning**” emphasized the important of the vigilance and offers a complete and original way to create a strategic collective surveillance and intelligence apparatus, and create the “**LESCanning**”; the particularly forward-looking method; monitoring the weak signal to exploit the information to build up a create a collective meaning, Collective intelligence and group learning (Lesca H., 2003). The Lesca duo in their article entitled by “**Les signaux faibles et la veille anticipative pour les décideurs -Méthodes et applications-**” They even examines the concept of weak signal, and provides concrete analysis of it. The authors cites several French institutions that represent realistic examples of what they are pursuing, addresses the understanding of proactive surveillance, proposes methodology and tools for research and creation of meaning, as well as interpreting weak signals (Lesca & Lesca, 2011). And there is one study we should add, “**Determinants of organizational vigilance: Leadership, foresight, and adaptation in three sectors**” Schoemaker and Day give us a flexible approach to incorporating uncertainty in their strategy processes and clear accountability and coordination for sharing information and acting on weak signals (Schoemaker & Day, 2020).

As far as we know, no previous research has investigated a subject as the current study. The term “vigilance behavior” was rarely shown in the literature, let alone the combination with “competitiveness”.

2.2. Vigilance, theoretical background

Since the end of the second worldwide war, the Anglo-Saxons have been using the term “business intelligence”, “competitive intelligence” and “Environmental scanning”. And by saying “intelligence” they mean inquiring, information, and even reforming information in order to conduct espionage for military objectives (Corine, 2000, p. 07_08). Indeed, the research in that part of business world has been deal with the previous content-up as a focus scanning studies in the enterprises environment (Harriet, 2014). While the survey of Francophone studies and research on the subject resulted that more used terms was “intelligence” according to the economic intelligence approach, and the term “vigilance” (Corine, 2000, p. 08_09). After that, in the mid-1990s the authors starts using the term “intelligence” instead of “vigilance”, the next format explains corine's point of view.

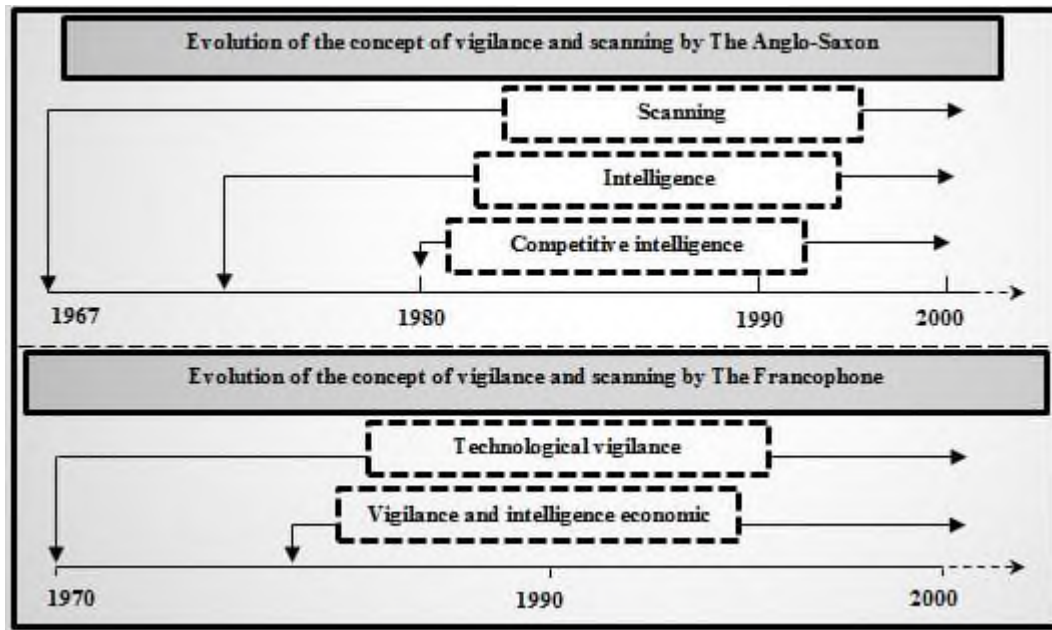


Figure 1: Evolution of the concepts “vigilance” and “scanning” by The Anglo-Saxon and Francophone

Source: inspire from Corine, 2000, p. 46.

The Japanese government has relied on vigilance to win the competition, and considered intelligence and monitoring as a collective resource. While the great companies start to apply the “vigilance” in the end of 19th century, except for France, where it appeared in the late 1980s; the concern that has given to vigilance in that time by USA and France in order to counter external threats, especially from Japan (Brouard, 2004, p. 29). Subsequently, the vigilance approach has been evolved by H.Lesca monographs to the topic. He develops the concept through his researches, and offering a dynamic definition to vigilance.

We note that there is a close link between the periods of vigilance throughout its history and the direction of the enterprise at that time.

For decades, one of the most popular ideas alongside “competition” was “vigilance”.

2.2.1. The definition

Among the definitions agreed by specialists and scholars about the topic, are:

- Vigilance is a comprehensive and intelligent monitoring of the enterprises environment by searching for real and future information (Harmel, 2017, p. 23).
- Vigilance has also been known in the media process by which the enterprise (or a part of it) pursues and absorbs information with the pre-advantage of changes in its social and economic environment, to add job creation and reducing risks associated with uncertainty, and act quickly and in a timely manner, among the information mentioned the weak signals (Janissek-Muniz, Freitas, & Lesca, 2006, p. 20).

○ Vigilance seen as an observation, analysis of the environment and then the good dissemination of selected information and its treatment for decision-making use (Jakobiak, 2001, p. 65).

In addition of being considered a structured management method, the concept of vigilance has been rise progressively from a simple work-done of gathering and analysis data and information by planning function, to an integrated information system by reliable provision for decision-making. Additionally, the association of the vigilant process with decision-making refers to an authentic concept which is “Environmental Intelligence (EI)” Proposed by H. Simon (Kamoun-chouk, 2009, p. 06).

2.2.2. The importance of the vigilance

Despites being a competitive tool, the vigilance importance can be described as the ability of build-up a stable vision to conquer the competitors. And from the short review above (Harmel, 2017) (Lesca N. , 2002) (Lesca H. , 2003) (Choo, 1999) (Harriet, 2014), we can easily highlight the importance role of vigilance; instance:

- ↳ Vigilance reflects the rational estimation of the managers, and the great significance towards the future, and that allow the decision-makers to expect the destiny demanding situations and challenges that the enterprises will face.
- ↳ Vigilance puts the enterprise in the confrontation, in order to: aware its weakness and strength, access the opportunities and options, increasing the ability of the enterprise and the speed of reaction to changes.
- ↳ Vigilance increasing the capability of the enterprise and therefore the speed of reaction to changes.
- ↳ Vigilance improves the enterprises innovative ability.
- ↳ Vigilance gives an in-depth view of markets and competition.
- ↳ Vigilance increase synergy within the group.
- ↳ Get a range of experience, knowledge and expertise.
- ↳ Vigilance helps issues to be addressed easily.

2.2.3. Towards an effective Vigilance ... vigilance behavior

This field of study often referred as a several well-known axes as: Environmental Vigilance, Competitive Vigilance, Technological Vigilance, Social vigilance, Legal vigilance and others similar types. But the present study aims to highlights other types of vigilance that Bulinge propose; the following table.

Table 1: typological vigilance

	Vigilance		
Attitude	Passive	Semi-Active	Active
Activity	Gathering and selecting used information	Collecting and selecting appropriate information	Search for critical information
Domains	Unrestricted (Competitive, technological, legal...)		
Periodicity	Permanent	Periodical	Punctual
Actors	All	Observers	Specialists

Source: inspired from Smida & Ben Romdhane , 2004, p05.

The previous table illustrates some interesting facts about vigilance. Most early studies as well as current work focus when study vigilance and its types on: Environmental Vigilance, Competitive Vigilance, Technological Vigilance and beyond. While Bulinge studies was pertaining to a new typological vigilance; strongly suggests that there's specific characteristics provides other facets of vigilance is: Passive (Negative) vigilance, Semi-Active vigilance and Active vigilance (Smida & Ben Romdhane, 2004, p. 04_05). In regard to describe the newest facets of vigilance by attitude and Bulinge explain that:

- ↳ **Passive (Negative) vigilance:** It's a defensive (protective) vigilance. Interested in gathering pre-existing and used data, without any preliminary search for data. It is permanent and does not rule out any sort of vigilance. All employees in the enterprise are concerned with the process of vigilance, and depend on all information sources, and the protective vigilance aims to identify existing threats to the functioning of the enterprise.

↳ **Semi-Active vigilance:** Interested in gathering only information of relevance to the enterprise, whether from secondary or primary sources. Specific individuals (detectors) conduct active vigilance functions, based on advanced studies for all kinds of vigilance, semi-active vigilance coincides with the exploration of new opportunities.

↳ **Active vigilance:** it's in offensive vigilance. Interested in discovering dangerous and critical information, and useful in certain topics. Assigns the task of vigilance to experts. Linked to discover future opportunities, or transforming future threats into opportunities and seeking to take advantage of it.

In fact, since the authors have rarely studies vigilance behavior, the facets bellow may be more successful when it comes to decisive competitiveness, we can ask why? Therefore, the existing scenarios are more feasible and include all the terminology relating to vigilance as alert and intelligence. And this ensures the search strengthened.

Obviously, the solutions we are searching for to improve the competitiveness of companies and resolving competition; are those small details that most authors ignore. Simple but meaningful terms, approaches, tools, and definitions; such as vigilance behavior.

2.3. Competitiveness and Vigilance

In business there is no classification in competition, either in build-up or improve the enterprises competitiveness, as well as the competition between public and private sectors.

2.3.1. Why Competitiveness?

There is a multi-faceted, multidimensional notion of competitiveness. And many distinct qualitative concepts of competition. As we know, speaking about competitiveness evokes another terms as competitive status, competitive advantage and competition; which described as “the interaction of people who aim to obtain the advantages that others want at the same time and under the same conditions” (Grzebyk & Krynski, 2011, p. 108).

2.3.2. Defining competitiveness

Although, there are substantial differences of opinion in academic studies about the enterprise competitiveness. Several studies have emphasized that basic issue is the different view over the subject of competitiveness. Authors suggest that the competitiveness is “The ability of a nation or enterprise to create greater wealth on the global market than its competitors” (The World Competitiveness Report, 1994, p. 18).

Traditionally, the enterprise competitiveness defined as a “complex feature characterizing its ability to compete successfully in the field and obtain benefits relative to competitors, besides several strategic concepts”.

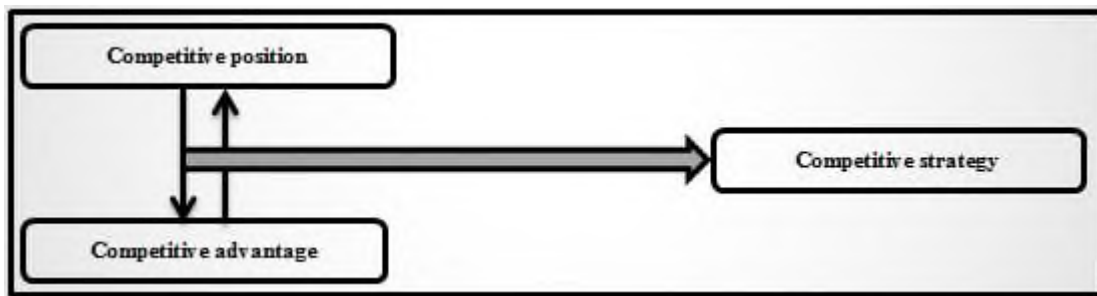


Figure 2: competitiveness and strategic approach

Source: By the authors.

In light, speaking about competitiveness evokes other concepts observe a strategic approach; from the competitive position which define as “a multidimensional category, a determined by a combination of factors” (Grzebyk & Krynski, 2011, p. 114). And that was relevant to competitive advantage, which Ansoff was the first who sought as “the independent characteristics or properties of individuals, which provide the enterprise a strong competitive position”. Then, Porter claims that the competitive advantage is the heart of the enterprise”; and by saying the enterprise has a competitive advantage; that mean it’s able to create several values and benefits than the marginal competitors (Peteraf & Barney, 2003, p. 314). This leads to build-up a decisiveness ability to create and develop successful competitive strategic.

2.3.3. Another types of competitiveness?

According to (Stankiewicz, 2005, p. 44); the most effective method to assess the level of competitiveness of the enterprise is to compare the actual results with the expected ones the authors propose three types of competitiveness may be differentiated depend on the results of the comparison; are:

↳ **Less than normal competitiveness:** when the results are less than what was expected; that clearly mean that the enterprise has been marginalized in its environment, in fact that would related to: The faint positioning of the enterprise in its environment, Inability to prospect the opportunities, subjecting to threats, and it's clear that enterprise is unable to control its resources, including its information resources.

↳ **Normal competitiveness:** when the results are equal to what was expected; mean that the enterprises goods, or services are as the expectation, or the enterprise has been Achieve the projects as was planned.

↳ **More than normal competitiveness:** when the results are better than expectation. The reasons have been shown in a large number of existing studies; as: The effectiveness and the influence of the enterprise in its environment, an effective information systems, prospect opportunities, avoid threats, the effective vigilance systems.

2.3.4. What does vigilance mean to competitiveness?

According to what we noticed before about the “Vigilance being a tool for competition”, the amount of information on this topic (Ansoff , 1975) (Aguilar, 1967) (Choo, 1999)(Grzebyk & Krynski, 2011) (Harriet, 2014) (Lesca & Lesca, 2011) (Schoemaker & Day, 2020) can clearly inference that:

↳ Based on ansoff's studies, the Vigilance plays an important role in improving the competitiveness of enterprises. Because, having an efficient and effective vigilant system mean that the enterprise the enterprise has influence over its environment.

- ↳ Develop the anticipation factors in the enterprise than the competitors.
- ↳ Develop a leadership approach and the ability to monitor and guide situations in favor of the enterprise.
- ↳ Build up the technical and cognitional systems to improve the methods to deal with weak signals.
- ↳ Reducing uncertainty in the environment; which negatively affecting the decision-making process.
- ↳ Build a efficient control system, due the ability to provide multidimensional information about the environment, the enterprise, humans resource, the level of competitiveness, the competitors... etc.

2.3.5. Vigilance role to improve enterprises competitiveness

Actually, since the evidence was not validated yet, we can only propose a several axes we have concluded its effectiveness in linking vigilance and competitiveness through previous studies and literatures; for instance:

- ↳ Activating the policy of excellence in competitiveness by showing the importance of competitive information.
- ↳ The role of vigilance in building defensive and offensive strategies to enhance the competitive position of the organization, thereby improving its competitiveness.
- ↳ Providing radar to detect weak signals, and prospect opportunities in environment.
- ↳ Create an effective base of information about the competitors; its strength, weakness, their informative cycle.
- ↳ Improving the mechanism for resolving regulatory problems.
- ↳ Openness to behavioral knowledge.

3. The Vigilance and the Competitiveness reality in the Public Enterprise for Public Works

The Public Enterprise for Public Works abbreviated under EPTP for its French reference “Entreprise Publique des Travaux Publics”. One of the basic enterprises in the field of public works and infrastructure completion in the country. Due its important and financials gain; in this sector, competition is increasing among the EPTP and the privet similar enterprises.

3.1. Defining the EPTP

In 10th November 1979, the Public Enterprise for Public Works was founded under the resolution 216/79. In 6th 1989 the EPTP moved toward independence during the efforts of the government to restructure the public sector. In

1997, the EPTP have become a subsidiary of General Public Holding Companies for Achievement. After the last one was liquidated in 2002, the EPTP became a subsidiary of the Public Works Contribution Management Company.

The EPTP is located in the industrial zone, Kenadsa Road.

The EPTP legal form is stock company (SPA), with capital of 702000000 DZD.

3.2. The interview

Using an interview for certain articles and research projects can be an effective primary source.

3.2.1. Build-up the questions

It turns out through our study that the topic has never been studied in the EPTP. Therefore, when building up the questions there was no experience we might use. So we relied on the theoretical side that we had previously built. By use the broad and open-ended questions, the subject could be expressed extensively (Giorgi, 1997, p. 245).

3.2.2. The interview script

The interviewee for this study is the General Director of the EPTP of Bechar.

Duration: 1h 30min

Date: 30/12/2020 at 8:30 a.m.

Interviewer: What is the EPTP?

Interviewee: the EPTP is a public enterprise; its legal entity is SPA with an estimated capital 702000000 DZD. The EPTP has a mission to do towards the community as Transportation infrastructure works, Construction and maintenance of roads, pavements, roads, Construction and maintenance of highways, Auxiliary works for public works and beyond.

Interviewer: What is the EPTP work scope?

Interviewee: due its important, the EPTP has a basic role to play in the local development of the state. Along with the necessity imposed by the current phase, The EPTP seeks to build a competitive efficient structure that will enable it to strengthen its position in the society, as you can see the competition in that field has been increasingly grown.

Interviewer: What do you see is hindering the EPTP from achieving its goal?

Interviewee: is the "Unfair competition".

Interviewer: What do you mean?

Interviewee: The competition has negatively affected the EPTP, the comparison is going to be difficult. Since it is a real entity, EPTP carries a high costs, whereas private enterprises can only be on paper. Most public enterprises are highly centralized, and the EPTP is not an exception. Besides the relatively old methods and practices in management doesn't help at all, the EPTP have a very complex organizational structure; and that leads to a range of problems like the difficulties of slowing down decision-making. The resistance of human capital to change. In the other side the privet competition enterprise has less and easiest.

Interviewer: You're aware that your position in the competition is threatened?

Interviewee: We are well aware of the importance of positioning in the environment. And we realize that there are some things that need to be fixed, and things that must be built and developed, besides even if it's hard to deal with the highly centralized we must find solutions. This institution relies heavily on experience in dealing with any situation it faces.

Interviewer: What do you consider as strengths of the EPTP?

Interviewee: The fact that EPTP is a public enterprise, means that it has a responsibility and a commitment towards the society, the EPTP don't aim to make profits, but to create value unlike its competitors. Due its scale and diversity, it's hard to face or marginalize it in the sector.

The EPTP has a long experience in project completion, so it is more experienced than competitors. And the culture we set up is (competition – work).

Interviewer: what about its weaknesses?

Interviewee: it's true that the centralized constraints inhibit the competitiveness of the enterprise. There is also the inability of the human resource to use the technology event; several techniques have been adoption to control the progress of project completion and were eventually abandoned because of the inability of the human resource to use

them. The employee's mentality is difficult. That's why I use all the surveillance methods myself to make sure the work goes as planned.

Interviewer: Is the information considered as a strategic resource by the EPTP?

Interviewee: yes, the primary factor of the activity is the information, so it's undoubtedly a strategic resource. We noticed that within recent years the value of the information has increased more than in the previous era. We have project cells and Cells to control the exploitation of gear that provide several information about Work process.

Interviewer: At some point did the EPTP asked for the government intervention to give preference to public enterprises?

Interviewee: The government has vague laws, and that causes a lot of difficulties. We suggest that administrative and field procedures be prepared in advance. And it must be rationalized management practices.

Interviewer: What about vigilance? are there any accreditation for the vigilance systems instead an Information Unit?

Interviewee: Several studies Show up the importance of this concept in achieving competitive gain. We understand that vigilance principally is the ability to gather and provide decision makers with data and information. The several cells in the EPTP organizational structure has an important role in providing several information when projects are released.

Interviewer: Don't you think that the accreditation of an independent vigilance function within the EPTP is inevitable?

Interviewee: of course, we are trying to adopt the latest methods and techniques now. The management control system we began to implement this year is the best proof, the human resource has Modest capacity in dealing with the newest approaches, they are afraid of making mistakes.

Interviewer: We can see that the efforts of the general director and the accompanying teams focus on internal control.

Interviewee: As a general director, I'm in charge of public finances. I have to be administratively competent, In addition to the accompanying team as well. And the workers have no self-censorship. On the other side of the EPTP has a responsibility to the international community. And that's the challenge, we must have the ability to deal with it, and without forgetting that there is also a challenge of another sort is to the mindset of the people here.

Interviewer: When did the EPTP achieve its best results? Is there any factor you consider as an inflection point?

Interviewee: The fierce competition was a great motivation to reactivate and improve the competitiveness of the EPTP. Besides there have always been impressive results from the cheerleading policy, You'll start losing when your employees start to lose trust, the culture we set up is (competition - work).

4. Results & Discussion

Based on the theoretical structure and the interview above, key findings emerge:

4.1. From the theoretical structure

- ✓ The term "Vigilance" can be used as a leading idea and as a promising theory.
- ✓ Vigilance is an uninterrupted process to ensure the survival of the enterprises by managing information and decision-support. In order to enhance and develop the enterprises and stay remained fully briefed on the changes in the sector.
- ✓ Vigilance has three facets: Passive vigilance, Semi-Active vigilance and Active vigilance reverse the relation between the enterprise and its environment.
- ✓ The vigilance is a competitive tool.
- ✓ Achieving a competitive position consider also as a competitive advantage for the organization.
- ✓ Vigilance has multiples roles towards the enterprise competitiveness.
- ✓ Vigilant enterprises better at developing the foresight systems than their competitors.

4.2. From the interview

- ✓ The competition in the public works field has been increased.
- ✓ The EPTP suffering from unfair competition.
- ✓ The EPTP aims to build-up a competitive structure to enable its competitive position.
- ✓ The EPTP is aware about its informative weaknesses.
- ✓ The EPTP has several human resources problems, such as resistance to change.
- ✓ There are a lot of internal issues facing the EPTP.
- ✓ The shift from inquiry to vigilance is inevitable.
- ✓ The EPTP effort focuses on the process of work since the workers are not self-censored
- ✓ The interview above found that there is a positive effect between the EPTP competitiveness and the vigilance

5. Assumptions

❶ The results demonstrate several evidences for our hypotheses, some of the interesting facts revealed by highlight the missing tool in the EPTP process.

❶ We showed that the effective vigilance and vigilance system related several basics; as: the awareness of the information important, the ability to monitoring and scanning the environment, the ability to support all the process of decision making.

❶ Basic findings in theoretical side consistent that improve the enterprise competitiveness can be achieved by aware some mechanisms about vigilance behavior to reached the competitive level we desire. Our study describes seven of those vigilance behavior findings three facets of vigilance: Passive vigilance, Semi-Active vigilance and Active vigilance the previous compilation explores several levels: from the less competitiveness to the normal competitiveness and could reach to the more than normal competitiveness level.

❶ This study confirmed some findings about the EPTP competitiveness. The interview shown that the EPTP has a defensive vigilance; the facet vigilance which aims to identify existing threats to the functioning of the enterprise. Which mean that the EPTP only reacts towards the environments. And most likely that it monitoring and scanning system is above average; there is no innovation on it process. That coasts the EPTP several. so it would be clear that enterprise competitiveness is towards a normal level in the current time. But it seems that present will change soon! The study highlight three points will show a revolution and the EPTP, are: **a)** the awareness about the weakness is the first step to success, and the EPTP has an objective view about it. **b)** the awareness about small details in the environments could solve the difficulties it suffer from, like the importance of the term “information strategic management”. **c)** the awareness about the (changes-challenges) steps.

6. Conclusion

As a public enterprise in given uncertainty environment, surviving, discounts the competition and became competitive enterprise includes being a vigilant enterprise as well. The above discussion has shown that the previous goals could be reached by aware the meaning and the aims of vigilance behavior, and the vigilant enterprise is the one which can highly control its environment. In fact the study highlights some difficulties the public enterprise suffers from; some are those classic difficulties like the highly centralized problems and the sluggishness decision-make...etc. and the main conclusion that can be drawn is that towards Improving the enterprise competitiveness go through three competitiveness levels; are: a) the less competitiveness; b) the normal competitiveness; and c) the more than normal competitiveness, the improved levels we desires are beyond the third one.

Our study provides additional information about vigilance behavior, and argued through facets and forms seen as the competitive tools to achieve the goal.

To our knowledge, this is the first arguing in the vigilance behavior and the enterprise competitiveness that way. As we argued elsewhere, the cognitive structure we build-up and the Interview we did provide several evidences to test the hypothesis we propose, and the results considered promising aspect.

Importantly, the findings suggest that subject we study still have a long way.

References

- [1] Aguilar, F. (1967). *Scanning the business environment*. New-York: McMillan.
- [2] Ansoff, H. I. (1975). *Managing strategic surprise by response to weak signals*. *California management review*(18(2)).
- [3] Brouard, F. (2004). *Développement d'un outil diagnostique des pratiques existantes de la veille stratégique auprès des PME*. Université du Québec, France.
- [4] Choo, C. W. (1999, february- march). *The art of scanning the environment*. (25(3)), pp. 21-24.

- [5] Corine, C. (2000). *la surveillance de l'environnement de l'entreprise, la veille stratégique et l'intelligence stratégique: des concepts différents mais complémentaires*. université de droit, d'économie et des sciences d'Aix –Marseille institut d'administration des entreprises centre d'études et de recherche sur les organisations et la gestion.
- [6] Giorgi, A. (1997). The theory, practice, and evaluation of phenomenological method as a qualitative research practice. *Journal of Phenomenological Psychology*, 235–260.
- [7] Greene, R. (1966). *Business Intelligence and espionage*. (E. D., Ed.) Homewood.
- [8] Grzebyk, M., & Krynski, Z. (2011). *Competition and competitiveness of enterprises: The theoretical approach. The theoretical approach, Social inequality and economic growth*. Rzeszow, University of Rzeszow.
- [9] Harmel, L. (2017). *veille stratégique et intelligence économique* (éd. 2ème). paris, France.
- [10] Harriet, L. (2014). *L'intelligence économique à la lumière des concepts managériaux: l'étude de cas d'une entreprise du secteur énergétique*. Bordeaux, Université de Bordeaux, france.
- [11] Jakobiak, F. (2001, January). *L'intelligence économique en pratique: Comment bâtir son propre système d'intelligence économique*. French.
- [12] Janissek-Muniz, R., Freitas, H., & Lesca, H. (2006, mars-avril). *Veille Anticipative Stratégique, Intelligence Collective (VAS-IC): Usage innovant du site Web pour la provocation d'informations d'origine terrain*. *La Revue des Sciences de Gestion*, 2(2), p. 19_30.
- [13] Kamoun-chouk, S. (2009). *Comment convaincre de l'utilité de la veille stratégique ? Cas d'une PMI Tunisienne*. *La Revue des Sciences de Gestion*(3), pp. 195-205.
- [14] Lesca, H. (2003). *Veille stratégique: La méthode L.E. SCAnning*. (E. EMS, Éd.) france.
- [15] Lesca, H., & Lesca, N. (2011). *Les signaux faibles et la veille anticipative pour les décideurs - Méthodes et applications* -. H. Lavoisier.
- [16] Lesca, N. (2002). *Construction du sens: le cas de la veille stratégique et de l'exploitation collective des signes d'alerte précoce*. Université Pierre Mendès France Grenoble 2, France.
- [17] Peteraf, M., & Barney, J. (2003). *Unraveling the resource based tangle*. *Managerial and Decision Economics*(24(4)), pp. 309-323.
- [18] Schoemaker, P. J., & Day, G. S. (2020). *Determinants of organizational vigilance: Leadership, foresight, and adaptation in three sectors*. 2(1)(e24).
- [19] Smida, A., & Ben Romdhane, E. (2004, October). *Les déterminants culturels des pratiques de veille stratégique*. (I. C. CIDEGEF, Éd.) *Filemanagement face à l'environnement socio-culturel*, pp. 28-29.
- [20] Stankiewicz, M. (2005). *The competitiveness of businesses, Building competitiveness companies in the conditions of globalization*. Torun: Home Organizer.
- [21] *The World Competitiveness Report*. (1994). *Lausanne: World Economic Forum*.

An effective vigilance for a competitive enterprise
The Vigilance and the Competitiveness reality in the Public Enterprise for Public Works (EPTP)

Nedjimi ouafa ¹, Boudi abdelkader ², Bouanini samiha ³

¹ Tahri Mohamed University Bechar, Algeria, wafa.wdawned@gmail.com .

² Tahri Mohamed University Bechar, Algeria, abhicham1@yahoo.fr.

³ Tahri Mohamed University Bechar, Algeria, bs_miha@yahoo.com.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 05/05/2021

Accepted: 08/06/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

competitiveness;

effective vigilance;

EPTP;

information;

vigilance behavior;

JEL Code: L90, D80, D90,

H10

ABSTRACT

The major issue in management and strategic management is the ability of prospect opportunities and threats in the environment. As we know the most complex the environment, the more uncertainty will be, in this conditions only vigilant enterprises can survive and success. This study investigates the combination between the effective vigilance and the competitiveness by highlighting what is termed "vigilance behavior", in order to build-up a theoretical construction, introduce what we termed "vigilance facets" and finding the most related scenarios that reach the competitiveness levels towards. For the sake of objectivity and to strengthening our arguments, we conduct an interview in the Public Enterprise for Public Works (EPTP) .

Together, the present findings confirm that only those vigilant (effective) enterprises can reached the highest competitiveness level due its abilities. And the findings clearly shown that the EPTP competitiveness is towards a normal level in the current time. But it seems that will be change soon!

1. Introduction

Throughout the literature in the classic and strategic management. Authors argue that one of the major roles to success is the executive to build a stable vision to future, the ability to the conquer competitors, and to build up a indestructible grasp towards the environment. The most adopted studies of the vigilance in this field are however focused on the classic distributions, even consider its types as: Environmental Vigilance, Technological Vigilance, Competitive Vigilance, Marketing Vigilance, vigilance...etc. that's little disappointed, because there is a promising aspect about "vigilance behavior" should be used to referre that the competitiveness improvement will achieve by a vigilant enterprise. Besides, the research on competitiveness has long tradition. So, it's clearly that the subject will provide several scenarios, the fact that the more complex the environment, the more competition fierce, the more environment uncertainty, the hardest information control will. And only the vigilant enterprises will survive in this conditions let alone improve the competitiveness under it.

A new approach is therefore needed for present the relation between "vigilant" and "competitive". So, our study aims to highlight the basic to introduce that approach, identify the meaning behind "vigilance behavior" and its effects on the enterprise competitiveness.

1.1. The problematic

In the way to find out our aim, the main practical problem that confronts us is:

How could effective vigilance create a competitive enterprise?

And that leads to myriad problems such as:

- What's the effective vigilance?
- How could the vigilance improve the competitiveness?
- When we could admit that the EPTP is a vigilant enterprise?

1.2. The hypotheses

We can add the following assumptions as pre-answers:

- ❶ If the enterprise has the ability to control its informative environment, providing efficient information to decision-support in the right time, than the enterprise has an effective vigilance system;
- ❷ The acquaintance with the vigilance behavior would be a useful approach for determining and provide several scenarios to describe the levels of competitiveness;
- ❸ Being a competitive enterprise can also considerate “being a vigilant enterprise”, so the competitive vigilant enterprise should have an effective vigilance system to monitoring and scanning its environment better than the competitors, therefore the vigilance process must be uninterrupted, and being more than normal competitive mean that the enterprise vigilance is both offensive and defensive;

1.3. Methodology and Tools

This study was organized to build an approach that combines effective vigilance and competitiveness by highlighting what termed "vigilance behavior".

The descriptive analytical approach was based on identifying basic concepts, terms of vigilance and levels of competitiveness. In addition, an interview was conducted at the Public Enterprise for Public Works (EPTP) in order to strengthen our vision with evidences from the field.

2. Literature Review

2.1. Previous Studies

Several studies suggest that the “**vigilance**” even in it narrowly concept as “**scanning**” is a competitive tool that allows to anticipate and superior to competitors. Maybe there is no study have shown a competition between a public and privet sector and take a “vigilance” as a competitive tool to win the race, but there is a basic said “there is no superiority in competition”.

Even his primary attention is espionage and intelligence business, Green show an interest to the information issues in the organization in his research “**Business Intelligence and espionage**”, and even building up the concept of widespread awareness (Greene, 1966). As like Greene, Aguilar studies were a strengthener of the idea of the environmental scanning, he positionate his own approach in the top management in the companies in his papers “**Scanning the business environment**” (Aguilar, 1967). After that, Igor Ansoff study “**Managing Strategic Surprise by Response to Weak Signals**” was well documented. It is also well acknowledged that what could be an increasingly issues strategic planning systems (Ansoff , 1975). The Millennium studies shown an impartiality towards the subject, we can see how the researches of Choo entitled by “**The Art of Scanning the Environment**”, give a perception about the important to understand and expect the external forces of changes and challenges, so that a forgone conclusion to develop an effective responses that secure and improve the organization by suggest to implant the true conception of the “**Art Of Scanning**” (Choo, 1999). And then, there is Humbert and Nicolas Lesca the main authors in this chosen field. In his doctoral thesis, Nicolas Lesca give an understanding process of building the meaning of information, provide a visualization of the early warning signs and The construction of a theoretical framework for the meaning of the theory of decision-making, cognitive psychology and social psychology (Lesca, 2002). Humbert Lesca also in his book “**Veille stratégique: La méthode LESCanning**” emphasized the important of the vigilance and offers a complete and original way to create a strategic collective surveillance and intelligence apparatus, and create the “**LESCanning**”; the particularly forward-looking method; monitoring the weak signal to exploit the information to build up a create a collective meaning, Collective intelligence and group learning (Lesca H. , 2003). The Lesca duo in their article entitled by “**Les signaux faibles et la veille anticipative pour les décideurs -Méthodes et applications-**” They even examines the concept of weak signal, and provides concrete analysis of it. The authors cites several French institutions that represent realistic examples of what they are pursuing, addresses the understanding of proactive surveillance, proposes methodology and tools for research and creation of meaning, as well as interpreting weak signals (Lesca & Lesca, 2011). And there is one study we should add, “**Determinants of organizational vigilance: Leadership, foresight, and adaptation in three sectors**” Schoemaker and Day give us a flexible approach to incorporating uncertainty in their strategy processes and clear accountability and coordination for sharing information and acting on weak signals (Schoemaker & Day, 2020).

As far as we know, no previous research has investigated a subject as the current study. The term “vigilance behavior” was rarely shown in the literature, let alone the combination with “competitiveness”.

2.2. Vigilance, theoretical background

Since the end of the second worldwide war, the Anglo-Saxons have been using the term “business intelligence”, “competitive intelligence” and “Environmental scanning”. And by saying “intelligence” they mean inquiring, information, and even reforming information in order to conduct espionage for military objectives (Corine, 2000, p. 07_08). Indeed, the research in that part of business world has been deal with the previous content-up as a focus scanning studies in the enterprises environment (Harriet, 2014). While the survey of Francophone studies and research on the subject resulted that more used terms was “intelligence” according to the economic intelligence approach, and the term “vigilance” (Corine, 2000, p. 08_09). After that, in the mid-1990s the authors starts using the term “intelligence” instead of “vigilance”, the next format explains corine's point of view.

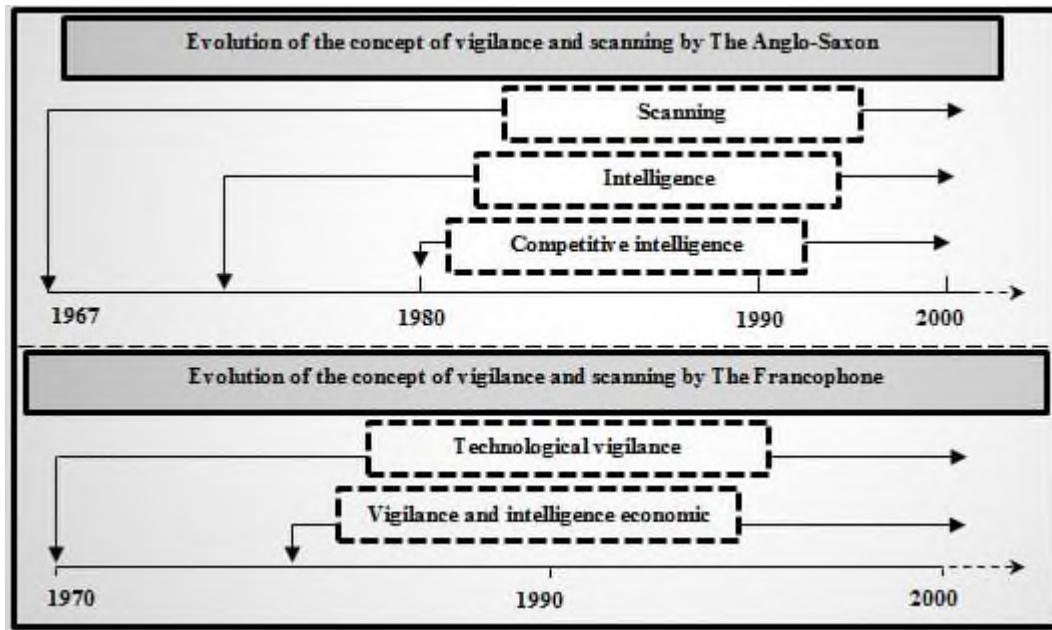


Figure 1: Evolution of the concepts “vigilance” and “scanning” by The Anglo-Saxon and Francophone

Source: inspire from Corine, 2000, p. 46.

The Japanese government has relied on vigilance to win the competition, and considered intelligence and monitoring as a collective resource. While the great companies start to apply the “vigilance” in the end of 19th century, except for France, where it appeared in the late 1980s; the concern that has given to vigilance in that time by USA and France in order to counter external threats, especially from Japan (Brouard, 2004, p. 29). Subsequently, the vigilance approach has been evolved by H.Lesca monographs to the topic. He develops the concept through his researches, and offering a dynamic definition to vigilance.

We note that there is a close link between the periods of vigilance throughout its history and the direction of the enterprise at that time.

For decades, one of the most popular ideas alongside “competition” was “vigilance”.

2.2.1. The definition

Among the definitions agreed by specialists and scholars about the topic, are:

- Vigilance is a comprehensive and intelligent monitoring of the enterprises environment by searching for real and future information (Harmel, 2017, p. 23).
- Vigilance has also been known in the media process by which the enterprise (or a part of it) pursues and absorbs information with the pre-advantage of changes in its social and economic environment, to add job creation and reducing risks associated with uncertainty, and act quickly and in a timely manner, among the information mentioned the weak signals (Janissek-Muniz, Freitas, & Lesca, 2006, p. 20).

○ Vigilance seen as an observation, analysis of the environment and then the good dissemination of selected information and its treatment for decision-making use (Jakobiak, 2001, p. 65).

In addition of being considered a structured management method, the concept of vigilance has been rise progressively from a simple work-done of gathering and analysis data and information by planning function, to an integrated information system by reliable provision for decision-making. Additionally, the association of the vigilant process with decision-making refers to an authentic concept which is “Environmental Intelligence (EI)” Proposed by H. Simon (Kamoun-chouk, 2009, p. 06).

2.2.2. The importance of the vigilance

Despites being a competitive tool, the vigilance importance can be described as the ability of build-up a stable vision to conquer the competitors. And from the short review above (Harmel, 2017) (Lesca N. , 2002) (Lesca H. , 2003) (Choo, 1999) (Harriet, 2014), we can easily highlight the importance role of vigilance; instance:

- ↳ Vigilance reflects the rational estimation of the managers, and the great significance towards the future, and that allow the decision-makers to expect the destiny demanding situations and challenges that the enterprises will face.
- ↳ Vigilance puts the enterprise in the confrontation, in order to: aware its weakness and strength, access the opportunities and options, increasing the ability of the enterprise and the speed of reaction to changes.
- ↳ Vigilance increasing the capability of the enterprise and therefore the speed of reaction to changes.
- ↳ Vigilance improves the enterprises innovative ability.
- ↳ Vigilance gives an in-depth view of markets and competition.
- ↳ Vigilance increase synergy within the group.
- ↳ Get a range of experience, knowledge and expertise.
- ↳ Vigilance helps issues to be addressed easily.

2.2.3. Towards an effective Vigilance ... vigilance behavior

This field of study often referred as a several well-known axes as: Environmental Vigilance, Competitive Vigilance, Technological Vigilance, Social vigilance, Legal vigilance and others similar types. But the present study aims to highlights other types of vigilance that Bulinge propose; the following table.

Table 1: typological vigilance

	Vigilance		
Attitude	Passive	Semi-Active	Active
Activity	Gathering and selecting used information	Collecting and selecting appropriate information	Search for critical information
Domains	Unrestricted (Competitive, technological, legal...)		
Periodicity	Permanent	Periodical	Punctual
Actors	All	Observers	Specialists

Source: inspired from Smida & Ben Romdhane , 2004, p05.

The previous table illustrates some interesting facts about vigilance. Most early studies as well as current work focus when study vigilance and its types on: Environmental Vigilance, Competitive Vigilance, Technological Vigilance and beyond. While Bulinge studies was pertaining to a new typological vigilance; strongly suggests that there's specific characteristics provides other facets of vigilance is: Passive (Negative) vigilance, Semi-Active vigilance and Active vigilance (Smida & Ben Romdhane, 2004, p. 04_05). In regard to describe the newest facets of vigilance by attitude and Bulinge explain that:

- ↳ **Passive (Negative) vigilance:** It's a defensive (protective) vigilance. Interested in gathering pre-existing and used data, without any preliminary search for data. It is permanent and does not rule out any sort of vigilance. All employees in the enterprise are concerned with the process of vigilance, and depend on all information sources, and the protective vigilance aims to identify existing threats to the functioning of the enterprise.

↳ **Semi-Active vigilance:** Interested in gathering only information of relevance to the enterprise, whether from secondary or primary sources. Specific individuals (detectors) conduct active vigilance functions, based on advanced studies for all kinds of vigilance, semi-active vigilance coincides with the exploration of new opportunities.

↳ **Active vigilance:** it's in offensive vigilance. Interested in discovering dangerous and critical information, and useful in certain topics. Assigns the task of vigilance to experts. Linked to discover future opportunities, or transforming future threats into opportunities and seeking to take advantage of it.

In fact, since the authors have rarely studies vigilance behavior, the facets bellow may be more successful when it comes to decisive competitiveness, we can ask why? Therefore, the existing scenarios are more feasible and include all the terminology relating to vigilance as alert and intelligence. And this ensures the search strengthened.

Obviously, the solutions we are searching for to improve the competitiveness of companies and resolving competition; are those small details that most authors ignore. Simple but meaningful terms, approaches, tools, and definitions; such as vigilance behavior.

2.3. Competitiveness and Vigilance

In business there is no classification in competition, either in build-up or improve the enterprises competitiveness, as well as the competition between public and private sectors.

2.3.1. Why Competitiveness?

There is a multi-faceted, multidimensional notion of competitiveness. And many distinct qualitative concepts of competition. As we know, speaking about competitiveness evokes another terms as competitive status, competitive advantage and competition; which described as “the interaction of people who aim to obtain the advantages that others want at the same time and under the same conditions” (Grzebyk & Krynski, 2011, p. 108).

2.3.2. Defining competitiveness

Although, there are substantial differences of opinion in academic studies about the enterprise competitiveness. Several studies have emphasized that basic issue is the different view over the subject of competitiveness. Authors suggest that the competitiveness is “The ability of a nation or enterprise to create greater wealth on the global market than its competitors” (The World Competitiveness Report, 1994, p. 18).

Traditionally, the enterprise competitiveness defined as a “complex feature characterizing its ability to compete successfully in the field and obtain benefits relative to competitors, besides several strategic concepts”.

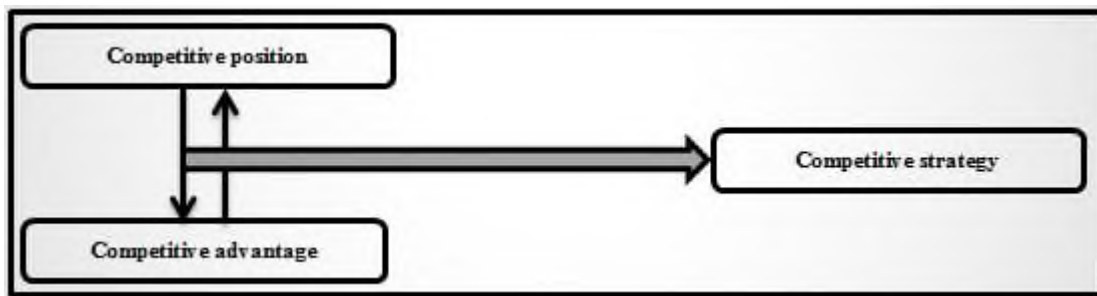


Figure 2: competitiveness and strategic approach

Source: By the authors.

In light, speaking about competitiveness evokes other concepts observe a strategic approach; from the competitive position which define as “a multidimensional category, a determined by a combination of factors” (Grzebyk & Krynski, 2011, p. 114). And that was relevant to competitive advantage, which Ansoff was the first who sought as “the independent characteristics or properties of individuals, which provide the enterprise a strong competitive position”. Then, Porter claims that the competitive advantage is the heart of the enterprise”; and by saying the enterprise has a competitive advantage; that mean it's able to create several values and benefits than the marginal competitors (Peteraf & Barney, 2003, p. 314). This leads to build-up a decisiveness ability to create and develop successful competitive strategic.

2.3.3. Another types of competitiveness?

According to (Stankiewicz, 2005, p. 44); the most effective method to assess the level of competitiveness of the enterprise is to compare the actual results with the expected ones the authors propose three types of competitiveness may be differentiated depend on the results of the comparison; are:

↳ **Less than normal competitiveness:** when the results are less than what was expected; that clearly mean that the enterprise has been marginalized in its environment, in fact that would related to: The faint positioning of the enterprise in its environment, Inability to prospect the opportunities, subjecting to threats, and it's clear that enterprise is unable to control its resources, including its information resources.

↳ **Normal competitiveness:** when the results are equal to what was expected; mean that the enterprises goods, or services are as the expectation, or the enterprise has been Achieve the projects as was planned.

↳ **More than normal competitiveness:** when the results are better than expectation. The reasons have been shown in a large number of existing studies; as: The effectiveness and the influence of the enterprise in its environment, an effective information systems, prospect opportunities, avoid threats, the effective vigilance systems.

2.3.4. What does vigilance mean to competitiveness?

According to what we noticed before about the “Vigilance being a tool for competition”, the amount of information on this topic (Ansoff , 1975) (Aguilar, 1967) (Choo, 1999)(Grzebyk & Krynski, 2011) (Harriet, 2014) (Lesca & Lesca, 2011) (Schoemaker & Day, 2020) can clearly inference that:

↳ Based on ansoff's studies, the Vigilance plays an important role in improving the competitiveness of enterprises. Because, having an efficient and effective vigilant system mean that the enterprise the enterprise has influence over its environment.

- ↳ Develop the anticipation factors in the enterprise than the competitors.
- ↳ Develop a leadership approach and the ability to monitor and guide situations in favor of the enterprise.
- ↳ Build up the technical and cognitional systems to improve the methods to deal with weak signals.
- ↳ Reducing uncertainty in the environment; which negatively affecting the decision-making process.
- ↳ Build a efficient control system, due the ability to provide multidimensional information about the environment, the enterprise, humans resource, the level of competitiveness, the competitors... etc.

2.3.5. Vigilance role to improve enterprises competitiveness

Actually, since the evidence was not validated yet, we can only propose a several axes we have concluded its effectiveness in linking vigilance and competitiveness through previous studies and literatures; for instance:

- ↳ Activating the policy of excellence in competitiveness by showing the importance of competitive information.
- ↳ The role of vigilance in building defensive and offensive strategies to enhance the competitive position of the organization, thereby improving its competitiveness.
- ↳ Providing radar to detect weak signals, and prospect opportunities in environment.
- ↳ Create an effective base of information about the competitors; its strength, weakness, their informative cycle.
- ↳ Improving the mechanism for resolving regulatory problems.
- ↳ Openness to behavioral knowledge.

3. The Vigilance and the Competitiveness reality in the Public Enterprise for Public Works

The Public Enterprise for Public Works abbreviated under EPTP for its French reference “Entreprise Publique des Travaux Publics”. One of the basic enterprises in the field of public works and infrastructure completion in the country. Due its important and financials gain; in this sector, competition is increasing among the EPTP and the privet similar enterprises.

3.1. Defining the EPTP

In 10th November 1979, the Public Enterprise for Public Works was founded under the resolution 216/79. In 6th 1989 the EPTP moved toward independence during the efforts of the government to restructure the public sector. In

1997, the EPTP have become a subsidiary of General Public Holding Companies for Achievement. After the last one was liquidated in 2002, the EPTP became a subsidiary of the Public Works Contribution Management Company.

The EPTP is located in the industrial zone, Kenadsa Road.

The EPTP legal form is stock company (SPA), with capital of 702000000 DZD.

3.2. The interview

Using an interview for certain articles and research projects can be an effective primary source.

3.2.1. Build-up the questions

It turns out through our study that the topic has never been studied in the EPTP. Therefore, when building up the questions there was no experience we might use. So we relied on the theoretical side that we had previously built. By use the broad and open-ended questions, the subject could be expressed extensively (Giorgi, 1997, p. 245).

3.2.2. The interview script

The interviewee for this study is the General Director of the EPTP of Bechar.

Duration: 1h 30min

Date: 30/12/2020 at 8:30 a.m.

Interviewer: What is the EPTP?

Interviewee: the EPTP is a public enterprise; its legal entity is SPA with an estimated capital 702000000 DZD. The EPTP has a mission to do towards the community as Transportation infrastructure works, Construction and maintenance of roads, pavements, roads, Construction and maintenance of highways, Auxiliary works for public works and beyond.

Interviewer: What is the EPTP work scope?

Interviewee: due its important, the EPTP has a basic role to play in the local development of the state. Along with the necessity imposed by the current phase, The EPTP seeks to build a competitive efficient structure that will enable it to strengthen its position in the society, as you can see the competition in that field has been increasingly grown.

Interviewer: What do you see is hindering the EPTP from achieving its goal?

Interviewee: is the "Unfair competition".

Interviewer: What do you mean?

Interviewee: The competition has negatively affected the EPTP, the comparison is going to be difficult. Since it is a real entity, EPTP carries a high costs, whereas private enterprises can only be on paper. Most public enterprises are highly centralized, and the EPTP is not an exception. Besides the relatively old methods and practices in management doesn't help at all, the EPTP have a very complex organizational structure; and that leads to a range of problems like the difficulties of slowing down decision-making. The resistance of human capital to change. In the other side the privet competition enterprise has less and easiest.

Interviewer: You're aware that your position in the competition is threatened?

Interviewee: We are well aware of the importance of positioning in the environment. And we realize that there are some things that need to be fixed, and things that must be built and developed, besides even if it's hard to deal with the highly centralized we must find solutions. This institution relies heavily on experience in dealing with any situation it faces.

Interviewer: What do you consider as strengths of the EPTP?

Interviewee: The fact that EPTP is a public enterprise, means that it has a responsibility and a commitment towards the society, the EPTP don't aim to make profits, but to create value unlike its competitors. Due its scale and diversity, it's hard to face or marginalize it in the sector.

The EPTP has a long experience in project completion, so it is more experienced than competitors. And the culture we set up is (competition – work).

Interviewer: what about its weaknesses?

Interviewee: it's true that the centralized constraints inhibit the competitiveness of the enterprise. There is also the inability of the human resource to use the technology event; several techniques have been adoption to control the progress of project completion and were eventually abandoned because of the inability of the human resource to use

them. The employee's mentality is difficult. That's why I use all the surveillance methods myself to make sure the work goes as planned.

Interviewer: Is the information considered as a strategic resource by the EPTP?

Interviewee: yes, the primary factor of the activity is the information, so it's undoubtedly a strategic resource. We noticed that within recent years the value of the information has increased more than in the previous era. We have project cells and Cells to control the exploitation of gear that provide several information about Work process.

Interviewer: At some point did the EPTP asked for the government intervention to give preference to public enterprises?

Interviewee: The government has vague laws, and that causes a lot of difficulties. We suggest that administrative and field procedures be prepared in advance. And it must be rationalized management practices.

Interviewer: What about vigilance? are there any accreditation for the vigilance systems instead an Information Unit?

Interviewee: Several studies Show up the importance of this concept in achieving competitive gain. We understand that vigilance principally is the ability to gather and provide decision makers with data and information. The several cells in the EPTP organizational structure has an important role in providing several information when projects are released.

Interviewer: Don't you think that the accreditation of an independent vigilance function within the EPTP is inevitable?

Interviewee: of course, we are trying to adopt the latest methods and techniques now. The management control system we began to implement this year is the best proof, the human resource has Modest capacity in dealing with the newest approaches, they are afraid of making mistakes.

Interviewer: We can see that the efforts of the general director and the accompanying teams focus on internal control.

Interviewee: As a general director, I'm in charge of public finances. I have to be administratively competent, In addition to the accompanying team as well. And the workers have no self-censorship. On the other side of the EPTP has a responsibility to the international community. And that's the challenge, we must have the ability to deal with it, and without forgetting that there is also a challenge of another sort is to the mindset of the people here.

Interviewer: When did the EPTP achieve its best results? Is there any factor you consider as an inflection point?

Interviewee: The fierce competition was a great motivation to reactivate and improve the competitiveness of the EPTP. Besides there have always been impressive results from the cheerleading policy, You'll start losing when your employees start to lose trust, the culture we set up is (competition - work).

4. Results & Discussion

Based on the theoretical structure and the interview above, key findings emerge:

4.1. From the theoretical structure

- ✓ The term "Vigilance" can be used as a leading idea and as a promising theory.
- ✓ Vigilance is an uninterrupted process to ensure the survival of the enterprises by managing information and decision-support. In order to enhance and develop the enterprises and stay remained fully briefed on the changes in the sector.
- ✓ Vigilance has three facets: Passive vigilance, Semi-Active vigilance and Active vigilance reverse the relation between the enterprise and its environment.
- ✓ The vigilance is a competitive tool.
- ✓ Achieving a competitive position consider also as a competitive advantage for the organization.
- ✓ Vigilance has multiples roles towards the enterprise competitiveness.
- ✓ Vigilant enterprises better at developing the foresight systems than their competitors.

4.2. From the interview

- ✓ The competition in the public works field has been increased.
- ✓ The EPTP suffering from unfair competition.
- ✓ The EPTP aims to build-up a competitive structure to enable its competitive position.
- ✓ The EPTP is aware about its informative weaknesses.
- ✓ The EPTP has several human resources problems, such as resistance to change.
- ✓ There are a lot of internal issues facing the EPTP.
- ✓ The shift from inquiry to vigilance is inevitable.
- ✓ The EPTP effort focuses on the process of work since the workers are not self-censored
- ✓ The interview above found that there is a positive effect between the EPTP competitiveness and the vigilance

5. Assumptions

❶ The results demonstrate several evidences for our hypotheses, some of the interesting facts revealed by highlight the missing tool in the EPTP process.

❶ We showed that the effective vigilance and vigilance system related several basics; as: the awareness of the information important, the ability to monitoring and scanning the environment, the ability to support all the process of decision making.

❶ Basic findings in theoretical side consistent that improve the enterprise competitiveness can be achieved by aware some mechanisms about vigilance behavior to reached the competitive level we desire. Our study describes seven of those vigilance behavior findings three facets of vigilance: Passive vigilance, Semi-Active vigilance and Active vigilance the previous compilation explores several levels: from the less competitiveness to the normal competitiveness and could reach to the more than normal competitiveness level.

❶ This study confirmed some findings about the EPTP competitiveness. The interview shown that the EPTP has a defensive vigilance; the facet vigilance which aims to identify existing threats to the functioning of the enterprise. Which mean that the EPTP only reacts towards the environments. And most likely that it monitoring and scanning system is above average; there is no innovation on it process. That coasts the EPTP several. so it would be clear that enterprise competitiveness is towards a normal level in the current time. But it seems that present will change soon! The study highlight three points will show a revolution and the EPTP, are: **a)** the awareness about the weakness is the first step to success, and the EPTP has an objective view about it. **b)** the awareness about small details in the environments could solve the difficulties it suffer from, like the importance of the term “information strategic management”. **c)** the awareness about the (changes-challenges) steps.

6. Conclusion

As a public enterprise in given uncertainty environment, surviving, discounts the competition and became competitive enterprise includes being a vigilant enterprise as well. The above discussion has shown that the previous goals could be reached by aware the meaning and the aims of vigilance behavior, and the vigilant enterprise is the one which can highly control its environment. In fact the study highlights some difficulties the public enterprise suffers from; some are those classic difficulties like the highly centralized problems and the sluggishness decision-make...etc. and the main conclusion that can be drawn is that towards Improving the enterprise competitiveness go through three competitiveness levels; are: a) the less competitiveness; b) the normal competitiveness; and c) the more than normal competitiveness, the improved levels we desires are beyond the third one.

Our study provides additional information about vigilance behavior, and argued through facets and forms seen as the competitive tools to achieve the goal.

To our knowledge, this is the first arguing in the vigilance behavior and the enterprise competitiveness that way. As we argued elsewhere, the cognitive structure we build-up and the Interview we did provide several evidences to test the hypothesis we propose, and the results considered promising aspect.

Importantly, the findings suggest that subject we study still have a long way.

References

- [1] Aguilar, F. (1967). *Scanning the business environment*. New-York: McMillan.
- [2] Ansoff, H. I. (1975). *Managing strategic surprise by response to weak signals*. *California management review*(18(2)).
- [3] Brouard, F. (2004). *Développement d'un outil diagnostique des pratiques existantes de la veille stratégique auprès des PME*. Université du Québec, France.
- [4] Choo, C. W. (1999, february- march). *The art of scanning the environment*. (25(3)), pp. 21-24.

- [5] Corine, C. (2000). *la surveillance de l'environnement de l'entreprise, la veille stratégique et l'intelligence stratégique: des concepts différents mais complémentaires*. université de droit, d'économie et des sciences d'Aix –Marseille institut d'administration des entreprises centre d'études et de recherche sur les organisations et la gestion.
- [6] Giorgi, A. (1997). The theory, practice, and evaluation of phenomenological method as a qualitative research practice. *Journal of Phenomenological Psychology*, 235–260.
- [7] Greene, R. (1966). *Business Intelligence and espionage*. (E. D., Ed.) Homewood.
- [8] Grzebyk, M., & Krynski, Z. (2011). *Competition and competitiveness of enterprises: The theoretical approach. The theoretical approach, Social inequality and economic growth*. Rzeszow, University of Rzeszow.
- [9] Harmel, L. (2017). *veille stratégique et intelligence économique* (éd. 2ème). paris, France.
- [10] Harriet, L. (2014). *L'intelligence économique à la lumière des concepts managériaux: l'étude de cas d'une entreprise du secteur énergétique*. Bordeaux, Université de Bordeaux, france.
- [11] Jakobiak, F. (2001, January). *L'intelligence économique en pratique: Comment bâtir son propre système d'intelligence économique*. French.
- [12] Janissek-Muniz, R., Freitas, H., & Lesca, H. (2006, mars-avril). *Veille Anticipative Stratégique, Intelligence Collective (VAS-IC): Usage innovant du site Web pour la provocation d'informations d'origine terrain*. *La Revue des Sciences de Gestion*, 2(2), p. 19_30.
- [13] Kamoun-chouk, S. (2009). *Comment convaincre de l'utilité de la veille stratégique ? Cas d'une PMI Tunisienne*. *La Revue des Sciences de Gestion*(3), pp. 195-205.
- [14] Lesca, H. (2003). *Veille stratégique: La méthode L.E. SCAnning*. (E. EMS, Éd.) france.
- [15] Lesca, H., & Lesca, N. (2011). *Les signaux faibles et la veille anticipative pour les décideurs - Méthodes et applications* -. H. Lavoisier.
- [16] Lesca, N. (2002). *Construction du sens: le cas de la veille stratégique et de l'exploitation collective des signes d'alerte précoce*. Université Pierre Mendès France Grenoble 2, France.
- [17] Peteraf, M., & Barney, J. (2003). *Unraveling the resource based tangle*. *Managerial and Decision Economics*(24(4)), pp. 309-323.
- [18] Schoemaker, P. J., & Day, G. S. (2020). *Determinants of organizational vigilance: Leadership, foresight, and adaptation in three sectors*. 2(1)(e24).
- [19] Smida, A., & Ben Romdhane, E. (2004, October). *Les déterminants culturels des pratiques de veille stratégique*. (I. C. CIDEGEF, Éd.) *Filemanagement face à l'environnement socio-culturel*, pp. 28-29.
- [20] Stankiewicz, M. (2005). *The competitiveness of businesses, Building competitiveness companies in the conditions of globalization*. Torun: Home Organizer.
- [21] *The World Competitiveness Report*. (1994). *Lausanne: World Economic Forum*.

Bank Auditing in Accordance with International Standards on Auditing -Analytical Study of the Reality of the Environment of Algeria-

Houari Mansouri^{1,*}, Fahed Al Duwailah²

¹ Faculty of Economics, Business and Management Sciences, University of Adrar

² National Security College, Kuwait

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 03/12/2020

Accepted: 06/02/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

Key1 Bank Audit

Key 2 International

Standards on Auditing

Key 3 Financial

Institutions

Key 4 Basel Convention

JEL Code: M42, E58

ABSTRACT

This study attempts to analyze the practices of banking auditing in Algerian financial institutions according to an analytical study according to the requirements of the international auditing standards based on what was issued by the Basel Committee on Banking Supervision, which through its reports seeks to standardize the systems of banking auditing and auditing and this by identifying how to audit the practices of financial institutions and identify Based on the reforms of the Basel Conventions, the study found that the Algerian financial institutions adhered to the minimum capital adequacy ratio and the formal capital structure according to the Basel Committee, Although financial institutions lack regulations to measure and manage capital risk, Despite the delay in its implementation and the lack of financial institutions to allow systems to measure and manage capital risk, the study recommended the need to intensify the efforts that the monetary authorities change to cope with the progress achieved through the issuance of legislation in this framework to protect banking assets and the need to adhere to the risk weights specified in the Third Basel convention.

التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق -دراسة تحليلية لواقع بيئة الجزائر -

هوارى منصورى¹، فهد الدولية²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية (الجزائر)، sayah.2013@yahoo.fr

² كلية الأمن القومي (الكويت)، duwailah@hotmail.com

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:

تاريخ القبول:

تاريخ النشر:

الكلمات المفتاحية

الكلمة 1 تدقيق بنكي

الكلمة 2 معايير دولية

للتدقيق

الكلمة 3 مؤسسات مالية

الكلمة 4 اتفاقية بازل

JEL Code: M42, E58

الملخص

تحاول هذه الدراسة تحليل ممارسات التدقيق البنكي في المؤسسات المالية الجزائرية وفق دراسة تحليلية تبعا لما تفرضه المعايير الدولية للتدقيق على أساس ما أصدرته لجنة بازل للرقابة البنكية، والتي تسعى من خلال تقاريرها إلى توحيد أنظمة التدقيق والمراجعة البنكية وهذا بالتعرف على كيفية التدقيق في ممارسات المؤسسات المالية والتعرف على الإصلاحات الواردة في اتفاقيات بازل، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المالية الجزائرية التزمت بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وتركيبية رأس المال النظامي وفقا لجنة بازل، رغم التأخر في تطبيقه ورغم افتقار المؤسسات المالية لأنظمة تسمح بقياس وإدارة مخاطر رأس المال، أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود التي تبذلها السلطات النقدية لمسايرة التطور الحاصل من خلال إصدار تشريعات في هذا الإطار لحماية الأصول البنكية وضرورة الالتزام بأوزان المخاطر التي حددتها اتفاقية بازل الثالثة.

مقدمة:

يعتبر قطاع البنوك من بين القطاعات الحساسة في اقتصاديات الدول حيث يتطلب اهتمام خاص لا سيما في مجال القوانين والتشريعات التي تحكم عمله ونشاطه، كما يحتاج لعملية تدقيق بشكل متواصل.

كما تعتبر لجنة بازل من أهم الهيئات التي تهتم بنشاط البنوك وذلك عبر إصدار معايير توضع سير عمل البنك بإصدارها ما يعرف بمقررات لجنة بازل واقتراح حلول للمشاكل التي الحديثة التي باتت تواجه البنوك على المستوى الدولي، حيث تم إصدار إلى حد الآن ثلاث مقررات وهي لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة.

والجزائر كغيرها من الدول سارت في نفس الاتجاه وعملت على سن مجموعة قوانين وتشريعات كان أغلبها يهدف لمسايرة مقررات لجان بازل لا سيما من حيث معيار كفاية رأس المال في البنوك والذي يعتبر من أهم المعايير والتي تؤثر على استقرار البنوك بهدف ضبط عمل البنوك ومواجهة أي أخطار محتملة من خلال إعطاء أولوية كبرى لعمليات التدقيق الداخلي في البنوك من طرف مجموعة من الهيئات والمجالس.

إشكالية الدراسة: تحاول الدراسة الإجابة على: ما مدى تطبيق التدقيق البنكي في البنوك الجزائرية في ضوء ما تفرضه المعايير الدولية للتدقيق وفق اتفاقيات بازل؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة كونه يدرس الجانب التنظيمي في الجهاز البنكي، من خلال دراسة مختلف التعديلات التي جاءت لجان بازل الثلاث للرقابة البنكية مع التركيز على مدى مسايرة النظام البنكي في الجزائر ومدى تطبيقها.

أهداف الدراسة:

- التعرف على التدقيق البنكي وعناصره وإجراءاته؛
- التعرف على المعايير الدولية للتدقيق وأهم ما جاءت به اتفاقيات بازل للرقابة البنكية خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال؛

- الوقوف على أهم الهيئات الوطنية المكلفة بوضع ومتابعة الإجراءات الوقائية في البنوك؛
- التعرف على التنظيم البنكي في الجزائر ومدى تطبيق توصيات لجان بازل للرقابة البنكية.

فرضيات الدراسة:

- تطبق البنوك في الجزائر معايير اتفاقية بازل 1 لا سيما ما تعلق بكفاية رأس المال؛
- تطبيق معايير اتفاقية بازل 2 في البنوك الجزائرية محدود ولا يشمل جميع المعايير؛
- تطبيق اتفاقية بازل 3 في الجزائر تواجهه صعوبات خاصة رفع معدل كفاية رأس المال وقياس أوزان المخاطر.

الدراسات السابقة:

- دراسة بن زيدان فاطمة الزهراء، بودية فاطمة (2017)، بعنوان "مدى قدرة المدقق الداخلي على إدارة المخاطر - دراسة حالة البنوك العاملة بالشلف"، هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر ومدى إدراك المدقق لأهمية إدارة المخاطر، توصلت الدراسة إلى أن هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي

بأهمية إدارة المخاطر في المصرف مع التأكيد على وجود نظام محكم للتحكم في المخاطر وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في البنوك (فاطمة، 2017).

-دراسة بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم (2019)، بعنوان "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية-دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم"، هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات البنكية حيث توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تعاون بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر لتفعيلها في المؤسسات البنكية في مستغانم، وأوصت الدراسة بإنشاء إدارة عامة لإدارة المخاطر في كل مؤسسة بنكية (بلقاسم، 2019).

-دراسة قواسمية هيبية (2017)، بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية-دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة"، هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى الاهتمام بتفعيل إدارة المخاطر بالبنوك العاملة على مستوى ولاية سكيكدة، توصلت الدراسة إلى المدقق الداخلي يقوم بتقديم استشارات لتقدير المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر. أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور قسم التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في البنوك من أجل التصدي لمواجهة الأزمات المالية المستقبلية (هيبية، 2017).

1- المراجعة في العمليات البنكية:

1-1- المراجعة البنكية وأنواعها:

تصادق المراجعة على صحة و مصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك كما تضمن تطبيق القواعد و السياسات العامة في الإدارة أضف إلى ذلك فإنها تسعى إلى تحقيق الفعالية ولكي تعتبر عنصرا مهما لتحقيق الأنشطة البنكية حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المرجعية المصرفية وأنواعها.

1-1-1 تعريف المراجعة البنكية: هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تسيّر عليها أو تتخذها السلطات النقدية و البنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية للوصول إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية و يحافظ على حقوق المودعين و المستثمرين، ويشمل المراجعة من حيث مبدأ البنوك و المؤسسات المالية التي تتلقى ودائع من الجمهور وتمارس هذا المراجعة بأساليب (سويلم، 1986).

1-1-2 أنواع المراجعة البنكية

1-1-2-1 المراجعة الوقائية: تهدف إلى تخفيض معدلات المخاطرة التي يتعرض لها البنك خلال ممارسته لنشاطه والأدوات الموظفة في تطبيق هذا النوع هي التوجيهات والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي والموجهة إلى البنوك العاملة بالالتزام بمعايير كفاية الأموال الخاصة ومعدلات السيولة ومعدلات التعرض للمخاطر المسموح بها.

1-1-2-2 رقابة الأداء: السلطات الرقابية تقيم أداء البنوك وإدارتها عن طريق تحليل المعلومات والبيانات والإحصائيات المنتظمة الصادرة عن البنوك وفي حالتين للسلطات الرقابية وجود اختلالات و تجاوزات لدى بنك ما، فإنها تناقش هذه الموضوعات مع القائمين على هذا المصرف وتحثهم على تصحيح هذه التجاوزات.

1-1-2-3 الرقابة التصحيحية: يهدف لتقويم الاختلاف بين ما هو مخطط وما هو منفذ فعلا على الواقع، وتهدف لمعرفة الأسباب التي تقف وراء هذا الانحراف، والاستفادة من هذه المعرفة لتجنب الوقوع فيه المرات المقبلة.

2-1 إجراءات المراجعة الداخلية: التغييرات التي حصلت على المستوى الاقتصادي والمالي أدت لظهور عوامل تؤثر على القطاع البنكي، كالقوانين، المنافسة الحادة، تنوع المنتجات و كلها تؤثر على مردودية المؤسسات المالية و التي قد

تكون ضعيفة بسبب عدم التحكم في الالتزامات والمخاطر و اختلال نظام المراجعة الداخلي لهذه البنوك، و بالتالي لا بد لأنظمة المراجعة في البنوك أن تلعب دورها ويبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراجعة الداخلي، بالتالي، دراسة نظام المراجعة الداخلية يعتبر خطوة أساسية قبل عملية المراجعة ويمكن حصر إجراءات المراجعة الداخلي للبنوك فيما يلي:

1-2-1 تحديد واضح للأهداف: غالبا تحدد الأهداف من قبل الإدارة العامة للبنك التي تجد الوسائل المادية و البشرية لضمان سير الأجهزة التنفيذية، ورغم أن لكل مؤسسة مالية خصوصياتها وأهدافها إلا أنها لا تختلف كثيرا عن الأهداف العامة المشتركة والتي تمنح للتدقيق الداخلي كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على تامين العمليات، القيم، الأفراد.
- الرفع من فعالية ونوعية الخدمات.
- التأكد من احترام تحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة.

1-2-2 استعمال دليل الإجراءات: وسيلة فعالة للتحكم في العمليات وتنفيذها خاصة أن نشاط البنوك يتميز بدرجة عالية من المخاطر فلا بد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تنفيذ العمليات المصرفية الأقل خطورة.

1-2-3 الفصل بين الوظائف: تتمثل هذه وظائف التدقيق في (الخطيب، 2005):

- مهام التصديق والتصريح: التي غالبا ما يتكفل بها أشخاص معينة من الإدارة العامة.
- مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات البنكية: المحاسبة، الخزينة.

- مهام المراجعة والمراقبة لمجمل العمليات والإجراءات: بما أنها متعددة، لا يمكن ضمان فحصها باستمرار، وقد تتلاشى خاصية الفصل بين الوظائف التي تستدل بنظام آلي لتنفيذ عملياتها، رغم كفاءته لمعالجة البيانات إلا انه يحول دون الفصل بين اختصاصات وظائف التصديق، التسجيل المحاسبي وتدقيقها.

2-المعايير الدولية للتدقيق البنكي واتفاقيات بازل

1-2 اتفاقية بازل الأولى: بدأ مفهوم كفاية وحجم رأس المال البنوك يحتل أهمية متزايدة خلال السنوات الأخيرة، نظرا لنتامي فعاليات البنوك التجارية وتوسعها في الائتمان بدون أن يصاحب ذلك زيادة في رأسمالها، ما أدى لتشكيل لجنة لأنظمة البنكية والممارسات الرقابية.

1-1-2 1-1-2 نشأة، تعريف ومبادئ لجنة بازل

1-1-2-1.1 نشأة لجنة بازل: شهدت البنوك في السبعينات تطورات كانتشار البنوك وفروعها خارج الدولة وتوسعت عمليات الائتمان البنكي بسبب تراكم الفوائض المالية ، وبعد إفلاس بنك "herstatt" بألمانيا الشرقية سنة 1974 وبنك "franklin national" بأمريكا تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشرة بإشراف بنك التسويات الدولية ببازل سويسرا برئاسة ويليام بيتر كوك محافظ بنك انجلترا لتقوية البنية البنكية (مليك، 2004).

1-1-2-2 تعريف لجنة بازل: تمثل لجنة بازل فضاء تأمل و مشاور، يهدف لتحسين الفعالية والمراجعة البنكي وتطوير التعاون الدولي بهدف مراجعة ارتفاع المخاطر والتآكل المقلق للأموال الخاصة بالبنوك الدولية الكبرى.

عقدت أول اجتماع في 1975 وتوالت لغاية 1987 تمحورت حول التنسيق بين متطلبات كفاية رأس المال في الدول المتخلفة لمساواتها لكل البنوك على الصعيد الدولي، و في جويلية 1988 أدت اجتماعات بازل ومشاوراتها إلى إقرار "اتفاقية بازل لرأس المال"، وحددت معدل كفاية رأس المال بنسبة 8% كحد أدنى من بنود الموجودات وبعض بنود الحسابات الجانبية مرجحة بأوزان مخاطرها بنسب محددة ورغم أنها غير إلزامية إلا أنها أصبحت مطبقة في أكثر من مئة 100 دولة حول العالم، لتدعيم المركز التنافسي للبنوك والنمو والاستقرار.

2-1-2 المبادئ الأساسية للمراجعة البنكية: تشمل لجنة بازل 25 بند و المبادئ في 7 مجموعات (علي، 2009):

-**الشروط الواجب توفرها لتطبيق النظام الرقابي البنكي الفعال:** حيث يجب أن يكون لكل بنك يخضع لهذا النظام مسؤوليات وأهداف واضحة وإدارة مستقلة فضلا عن توافر موارد مالية كافية ووجود إطار قانوني للتدقيق البنكي ونظام لتبادل المعلومات مبني على الثقة بين البنك و المدققين.

-**يمنح الترخيص والهيكل المطلوبة للبنوك:** يجب تحديد الأنشطة المسموح بها للبنوك التي تخضع للنظام الرقابي، وتطلق كلمة بنك على المؤسسة التي تمارس العمل البنكي، و يجب توفر السلطة الكافية للمدققين لمراجعة ورفض أي مقترحات لنقل ملكية البنك، وسلطة وضع معايير لمراجعة الاستثمارات لدى البنك.

-**الترتيبات والمتطلبات:** يجب أن يقوم المدققين البنكيين بتحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال ومكوناته ومدى قدرته لامتصاص الخسائر علما بأنه يجب ألا تقل هذه المتطلبات عن ما هو محدد طبقا لمعيار رأس المال؛

-**العمل على استقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات البنك والإجراءات المرتبطة بمنح وإدارة الائتمانات والمحافظة وتنفيذ الاستثمارات،**

-**أساليب المراجعة البنكية المستمر:** يجب أن يجمع المراجعة البنكي الفعال بين المراجعة الداخلي والمراجعة الخارجي ويجب أن يكون المدققين على اتصال منظم بإدارة البنك وان يكونوا على علم بكافة أعماله ويكون لهم وسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها البنوك على أسس منفردة أو مجمعة.

-**توافر المعلومات:** يجب أن يتأكد المراجعين من احتفاظ كل بنك بسجلات كافية عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها مما يمكن المدقق من الحصول على نظرة ثاقبة وعادلة عن الوضع المالي للبنك ونتائج أعماله كذلك يجب التأكد من أن قيام البنك بنشر ميزانياته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة.

-**السلطات الرسمية للمراجعين:** يجب أن يتوفر للمدققين البنكيين السلطات الرسمية التي تمكنهم لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لمواجهة فشل البنك في الالتزام بإحدى معايير المراجعة مثل توافر الحد الأدنى لكفاية رأس المال أو عندما تحدث انتهاكات بصورة منتظمة أو في حالة تهديد أموال المودعين بأي طريقة أخرى (مخلوف، 2007).

-**العمليات البنكية على الحدود:** يطبق المدققين مراجعة عالمية موحدة للعمل البنكي وبصفة خاصة بالنسبة للفروع الأجنبية والبنوك التابعة الذين تشملهم العملية، كما يجب على المدققين مطالبة البنوك الأجنبية العاملة في الدول المضيفة بأداء أعمالها بنفس مستويات الأداء العالية المطالب بها البنوك المحلية.

2-1-3 مقررات لجنة بازل الأولى

2-1-3-1 التركيز على المخاطر الائتمانية: تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً بالاعتبار المخاطر الائتمانية، وهي مخاطر عدم وفاء المدين بالتزاماته بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حدّها ولم يشمل معيار كفاية رأس المال مواجهة مخاطر أخرى كمخاطر الصرف والاستثمار في الأوراق المالية. معدل كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساعد) / عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها، (معدل كفاية رأس المال $\geq 8\%$)

-تقسيم رأس المال إلى مجموعتين: أصبح الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي يتكون من:

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

وفقاً للاتفاقية أصبح رأس المال يتكون من مجموعتين:

أ-المجموعة الأولى: رأس المال الأساسي : رأس المال المدفوع -الاحتياطيات المدفوعة -الأرباح المحتجزة.

ب-المجموعة الثانية: وتسمى المساند تتكون من:

-الاحتياطيات غير المعلنة: ينشر البنك بياناته من خلال الأرباح والخسائر وتكون مقبولة من السلطات الرقابية، وتختلف بالضرورة الاحتياطيات المعلنة عن السرية وهذه الأخيرة نتيجة تقييم الأصول بأقل من قيمتها الجارية.

-احتياطيات إعادة تقييم الأصول: عند تقييم مباني البنك والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الجارية بدلا من الدفترية، واشترطت الاتفاقية خفض فروق التقييم بـ 55% لتغطية مخاطر تنذب أسعار الأصول في السوق.

-القروض المساندة: في شكل سندات بأجل محدد لتكون ضمن عناصر رأس المال المساند لا يزيد أجالها خمس سنوات ويخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة (حماد، 2003)، ومن خصائصها ترتيب سدادها يرد بعد مداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به وذلك في حالة إفلاس المصرف (حياة، 2013).

2-1-3-2 تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

أ-مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تعتبر ذات مخاطر اقل حيث تضم دول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.

ب-مجموعة الدول الأخرى: تضم الدول الأخرى وينظر إليها أنها ذات مخاطر أعلى وبالتالي لا تتمتع بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة لمجموعة OCDE (الزيدانين، 1999).

2-1-3-3 التعديلات التي أجريت على معيار كفاية رأس المال الصادر في اتفاقية بازل 1988

الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل أي المدين، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج ضمن خمسة أوزان عند حساب كفاية رأس المال، وهنا تركت لجنة بازل الحرية للسلطات النقدية لتحديد حجم أوزان المخاطر، وإعطاء وزن مخاطر لأصل ما هو أسلوب ترجيحي حسب درجة المخاطر (الموسوي، 2007).

جدول رقم (01): الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات لجنة بازل

درجة المخاطر	طبيعة الموجودات
0%	النقدية - المطلوبات من الحكومة والمصرف المركزي مقومة بالعملة الوطنية - المطلوبات من حكومة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ومصارفها المركزية

لا سيما المطلوبات المعززة ضمانات نقدية من طرفها وبضمانات أوراق مالية من حكوماتها المركزية.	
مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية التي تمارس نشاطها اقتصادياً والقروض المضمونة من قبلها باستثناء الحكومة المركزية	10%
المطلوبات من بنوك التنمية عابرة القارات كالبنك الدولي؛ المطلوبات من البنوك المسجلة في OCDE والقروض المضمونة من قبلها؛ المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OCDE	20%
قروض مضمونة بالكامل برهن عقارات لأغراض السكن أو التأجير	50%
المطلوبات من القطاع الخاص؛ المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول OCDE ؛ المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OCDE ؛ المباني والآلات والعقارات.	100%

المصدر : (ملike، 2004، صفحة 143)

جدول رقم (02): أوزان المخاطر للالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل

أوزان المخاطر	البند
100%	بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض
50%	بنود مرتبة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، الكفاءات)
20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالاتمادات المستتدية

المصدر: (بريش، 2006، صفحة 117)

2-1-4 تقييم لجنة بازل

2-1-4-1 المزايا التي يحققها تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الأولى (زيتوني، 2013):

- الإسهام في دعم استقرار النظام البنكي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة.
- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية.
- توجيه البنوك نحو الأصول الأقل خطراً وهو ما يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان.

2-1-4-2 الانتقادات التي يحققها تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الأولى:

- لم تأخذ بعين الاعتبار صغر حجم البنوك في الدول النامية وضآلة رؤوس أموالها.
- ركز المعيار على مخاطر الائتمان و السوق صفة رئيسية وأهم مخاطر التشغيل والسيولة.
- رغم تطبيق المعيار إلا أن هذا لم يمنع من وقوع أزمات بنكية كما حدث في دول جنوب شرق آسيا والمكسيك.
- 2-2 اتفاقية بازل الثانية: لمعالجة الانتقادات التي تعرضت لها اتفاقية بازل الأولى، بإعادة مفهوم المخاطر لمجاله الطبيعي بالاعتماد على السوق بقدر ما يمكن في تقدير هذه المخاطر بعيداً عن التقدير الجزافي، فمقترحات بازل 2 ليست فقط تركيز على إدارة المخاطر بل تضمنت استعادة السوق في تقدير المخاطر.

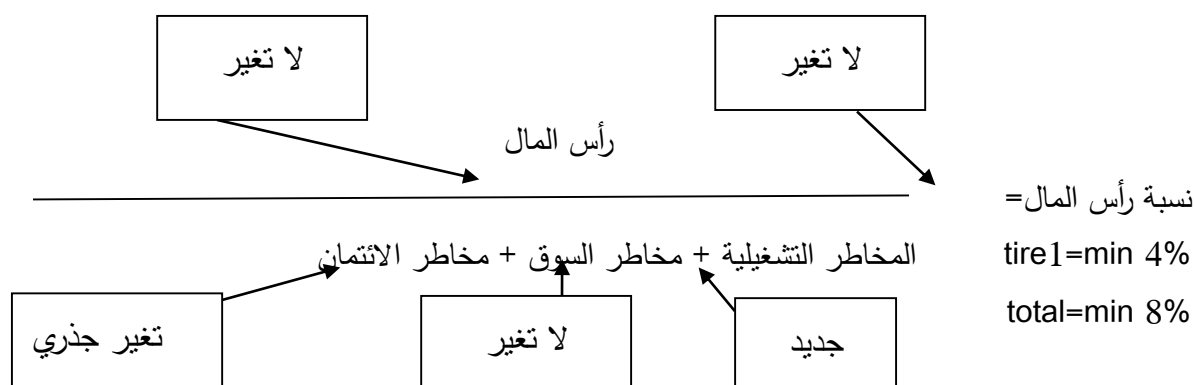
- 2-2-1 تدرج صدور لجنة بازل 2: قامت بإجراء تعديلات على مقررات بازل 1، وافق عليها مجلس محافظي البنوك المركزية ورؤساء الهيئات الرقابية المصرفية في الدول العشر وظهرت في صدور الوثيقة الإرشادية سنة 1999 ثم الوثيقة الإرشادية الثانية 2001 أخذت مقترحات البنوك المركزية ، ثم صدرت الوثيقة الثالثة سنة 2004 (طبيي، 2011)،

أخذت مقترحات البنوك النشطة، ثم صدرت الوثيقة النهائية 2006/04/26 والمكونة من 251 صفحة والوثائق الإرشادية وعددها عشرين وثيقة تقسيم لوثائق تتعلق بالأسس السليمة للرقابة الخارجية والداخلية للبنوك.

2-2-2 أهم ما جاءت بت لجنة بازل2: تمثلت المستجدات في الدعام الثلاث التالية:

-**المتطلبات الدنيا لرأس المال:** يحدد الحد الأدنى اللازم لمواجهة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، مع تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال بـ 8% كما كان في بازل1، ولكن تغيرت أساليب ومنهجيات حساب أوزان مخاطر الائتمان بالإضافة لالتزام المصارف بالاحتفاظ بجزء من رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل (ogin, 2008).

شكل رقم (01): أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل1 و بازل2



المصدر: (بريش، 2006، صفحة 135)

ويتم قياس معدل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل2 حسب المعادلة التالية:

$$\text{Basel} = (\text{Tire1} + \text{Tire2} + \text{Tire3}) \setminus [\text{Rwa} + (12,5 * \text{Cmr}) + (12,5 * \text{Cor})]$$

حيث: Tire1 الشريحة الأولى وهي رأس المال الأساسي؛

Tire1: الشريحة الأولى وهي رأس المال التكميلي؛

Tire1: الشريحة الثالثة و القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق؛

Rwa: (Risk Weighted Assets) الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة لمخاطر الائتمان؛

Cmr: رأس المال لتغطية مخاطر السوق؛

Cor: رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل؛

واقترحت لجنة بازل2 ثلاث أساليب لقياس مخاطر الائتمان وهي: الأسلوب النمطي (المعياري)، أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي، أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم، وللبنك حق اختيار أسلوب واحد.

أساليب قياس مخاطر السوق هناك أسلوبين : الأسلوب المعياري standardized approche : يعتمد على أوزان

المخاطر القائمة على تصنيف مؤسسات التصنيف الائتماني العالمي؛

أسلوب التقييم الداخلي: يستند للسعر والمركز المترتب عن الأنشطة التجارية، تعرض هذه المعطيات على نموذج محسوب يقوم قياس حجم تعرض المصرف لمخاطر السوق في محاولة إحصائية لتقدير الحد الأقصى للخسائر التي قد تتجم عن المحفظة الاستثمارية.

أساليب قياس مخاطر التشغيل: وفق اتفاق بازل 2 هناك ثلاث أساليب (علي أ، 2007):

المؤشر الأساسي: على البنوك الاحتفاظ برأس المال بمتوسط نسبة ثابتة تسمى (ألفا) من إجمالي دخل البنك لآخر ثلاث سنوات حقق فيها ربحاً.

الأسلوب المعياري: تقسم أنشطة البنك لثمانية أنواع: تمويل الشركات، تمويل التجارة، تمويل المبيعات، التجزئة المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، المدفوعات والتسوية، إدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة، خدمات الوكالة، مع إعطاء كل نشاط نسبة من إجمالي الدخل تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، وهذه النسبة تسمى (بيتا) تتراوح بين 8% و 12% (Hennie Van Greuning, 2009).

أسلوب المقياس المتقدم: يقوم البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل.

-عمليات المراجعة الرقابية: وضعت اللجنة أسس تقييم عمليات المراجعة الرقابية وفق المبادئ:

-الدول التي تتميز اقتصادياتها بتقلبات تؤثر على الأنشطة البنكية، للسلطات الرقابية الحق في فرض قيمة كفاية رأس المال أكبر من التي حددتها لجنة بازل بإعطاء المراقبين الحق في ذلك (الحמיד، 2007).

-أن تتوفر لكل بنك عمليات كفاية لتقدير كفاية رأس المال بوجود أنظمة داخلية لتقويم تلك الكفاية واحتياطات رأس المال المستقبلية بوضع منهجية لتوزيع رأس المال.

-انضباط السوق: رأت لجنة بازل 2 أن عنصر الإفصاح مهم في الإدارة الفعالة للمخاطر وتهدف اللجنة لانضباط السوق عن طريق تحديد متطلبات الإفصاح بتقييم المعلومات الأساسية عن العناصر التالية:

نوعية المخاطر وحجمها: يفصح البنك عن معلومات كمية وغير كمية عن المخاطر التي يتعرض لها ويجب أن تتضمن تلك البيانات التي يفصح عنها بنود الميزانية و بنود خارج الميزانية.

مدى كفاية رأس المال والنظام المتبع في تقييمه: يجب على البنك أن يفصح عن معلومات تتضمن معدلات المخاطر لرأس المال ومعلومات خاصة بعملياته الداخلية التي يستخدمها لتقييم كفاية رأس المال.

2-2-3 إدارة المخاطر الائتمانية وفقاً لمقررات لجنة بازل 2 تسمح اللجنة للبنوك باختبار احد الأساليب التالية:

2-2-3-1 المدخل المعياري: يعتمد على إعطاء أوزان للمخاطر طبقاً لمراكز التعرض المختلفة (حكومات، بنوك، مؤسسات) بدرجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية ويظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات كجهات تمكن من تحديد تصنيف الزبائن وبالتالي تحديد درجة أوزان المخاطر.

2-2-3-2 مدخل التصنيف الداخلي الأساسي: تقوم البنوك بالالتزام بالمعايير الإشرافية الخاصة بها، وتكون مخولة بوضع تقديرات داخلية لعوامل المخاطر الائتمانية وبالتالي يجب أن تكون لها سياسات ائتمانية بنفس المستوى التي تبني عليه السياسات الائتمانية والاستثمارات على المستوى العالمي.

2-2-4 تقييم لجنة بازل 2

2-2-4-1 إيجابيات لجنة بازل 2

- الإسهام في دعم استقرار النظام البنكي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة.

- المساعدة في تنظيم عمليات المراجعة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية.

- يدعو المعيار إلى أن تكون البنوك أكثر اتجاها إلى الأصول ذات معامل الخطر الأقل، وهذا يترتب عليه ارتفاع في درجة الأمان في أصول المصارف.

2-4-2-2 سلبيات لجنة بازل 2

- عدم تحديدها بشكل واضح لمخاطر التشغيل، وعدم استيعاب مخاطر السوق في مجال المتاجرة والمشتقات المالية التي ارتفعت بشكل كبير بين البنوك الكبرى.

- اعتبرت البنوك الكبرى النسبة المقترحة من رأس مال البنك لمواجهة مخاطر التشغيل 20% مرتفعة نسبياً.

- التأثير على القدرة التمويلية للبنك كما كان في بازل 1 أول الأمر ولو أن مقررات بازل 2 كانت بأثر اكبر.

2-3 اتفاقية بازل الثالثة: مجموعة تدابير وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، لتعزيز إدارة المخاطر بعد الأزمة العالمية منذ 2008 والتي تسببت فيها البنوك لإعادة النظر في القواعد التي تنظم عمل البنوك، وأقرت مجموعة من محافظي ولجنة الإشراف إصلاحات بتاريخ 12 ديسمبر 2010 بعد اجتماع المنعقد بينك التسويات الدولية BIS ببازل وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين G20 في اجتماع سيول 12 نوفمبر 2012 وسميت ببازل 3 "دعائم الصد" والتي دخلت حيز التنفيذ في 2013 عبر مراحل تمتد إلى 2019.

2-3-1-3 الإصلاحات الواردة في بازل 3

2-3-1-1 تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأس المال: تحسين نوعية رأس المال لمواجهة الخسائر التي قد تواجهها البنوك وزيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10,5%.

2-3-1-2 تعزيز تغطية المخاطر: دعت إلى الاستمرار في تغطية المخاطر، خاصة ما تعلق بأنشطة التداول.

2-3-1-3 إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر: بوضع نسبة الرفع المالي منسق دولياً، متضمن نسبة الإقراض المفرط في النظام البنكي (فاطمة م.، 2013).

2-3-1-4 قياس مخاطر السيولة ومعاييرها وطرق رقابتها: طورت معياريين للإشراف على مخاطر السيولة:

المعيار الأول: تتضمن نسبة تغطية السيولة على المدى القصير (LCR)؛

جدول رقم (03): ارتفاع نسبة (LCR):

The years	2015	2016	2017	2018	2019
Minimum LCR requirement	60 %	70 %	80 %	90 %	100 %

Source: (III, 2013)

المعيار الثاني: تضمن نسبة هيكلية السيولة على المدى الطويل (نسبة صافية للتمويل المستمر (NSFR))؛

- اقترحت تخصيص أموال إضافية (أموال أمان) لمقارنة الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية بين 0% إلى 2,5% يعتمد ذلك على المخاطر التي تحل على البنك بسبب النمو المرتفع للقروض (عمر، 2011).

2-3-2 محاور اتفاقية بازل 3

2-3-2-1 مؤشر الرافعة المالية: إدخال المؤشر كمقياس داعم لأساليب قياس المخاطر كما أن هذا المؤشر يساعد على أن تكون عملية بناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك (كوكش، 2012).

2-2-3-2 السيولة: حاولت اللجنة بلورة معيار عالمي للسيولة واقترحت نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR تتطلب الاحتفاظ بأصول بسيولة عالية لتغطية المراجعة لـ 30 يوماً والثانية NSFR لقياس السيولة المتوسطة و الطويلة وهدفها أن يكون للبنك مصدر تمويل لأنشطته.

2-3-3 مراحل التحول إلى النظام الجديد ودرجة القابلية له

لمواكبة الزيادة عليها إما رفع رؤوس أموالها أو التقليل من قروضها، ومنحت الاتفاقية آجال 2019 بدأ التطبيق تدريجياً بداية 2013 وبحلول 2015 رفعت البنوك أموال الاحتياط بنسبة 4,5 %، لترفعها 2019 بنسبة إضافية بـ 2,5 % كما ضغطت دول لإقرار نسبة حماية إضافية بـ 2,5 % ليصل الإجمالي إلى 9,5 % غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول منفردة.

2-3-4 درجة قابلية واستعداد الأنظمة المصرفية ومصارفها للعمل بمقررات بازل3

سعت عديد البنوك لتوفير ما أقرته بازل3 كالمصاريف المالية 7% بعدما كانت 2 %، ورفعها 9 % أوقات الشدة، برغم الانتقادات التي لحقتها فالبنوك في بريطانيا رفعت تلك النسبة للتأكيد بالتزامها بها، فبلغت في "بنك باركليز" 13,7 % وفي "بنك لوديز" 9,2 % وتم دعم المقترحات الجديدة في أمريكا ، وقامت بعض الدول الأوروبية والآسيوية بتدابير لتقديم المخطط على مراحل بطيئة معللين أن الوتيرة السريعة من شأنها أن تؤدي لإبطاء الانتعاش، والمنتظر أن تساهم اتفاقية بازل3 في الاستقرار المالي على المدى الطويل وفقاً لما أعلنه رئيس البنك المركزي الأوروبي، ورئيس مجموعة محافظي البنوك المركزية ومسؤولي هيئات الرقابة.

3-التدقيق البنكي في الجزائر وفق المعايير الدولية للتدقيق

3-1 الهيئات المعنية بوضع ومتابعة القواعد الاحترازية البنكية في الجزائر

3-1-1 مجلس النقد والقرض: يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له.

3-1-1-1 دور مجلس النقد والقرض:

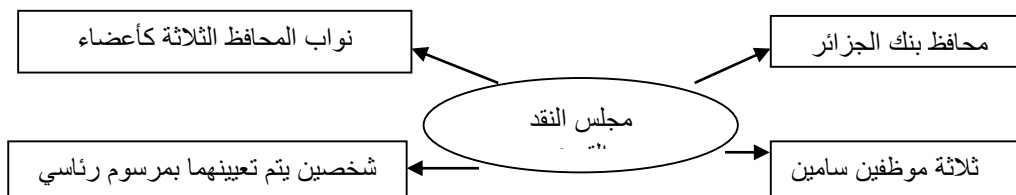
-يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك؛

-يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي، كما يقوم بتحديد ميزانية البنك؛

-كسلطة نقدية، ينظم إصدار النقود، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك وعلاقته مع البنوك والمؤسسات المالية؛

-يسير السياسة النقدية وشروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية (62، 2010).

شكل رقم (02): تشكيلة مجلس النقد والقرض.



Source: (Mourad, 2012)

3-1-2 اللجنة المصرفية: نص قانون النقد والقرض في مادته رقم 143 على أنه " تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة

حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة."

3-1-2-1 مهام اللجنة المصرفية: تمتلك اللجنة المصرفية حق مراقبة كل مؤسسات الإقراض، فهي مكلفة أساسا

بمراقبة مدى احترام المؤسسات المعنية بالتشريعات والتنظيمات البنكية سارية المفعول، هذا وقد حدد الأمر رقم 03-11

المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003 المهام الرئيسية للجنة المصرفية، حيث تتمثل هذه المهام في (105، 2010) :

-مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛

-تحقق اللجنة شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية؛

-تعاين عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسة المالية

دون أن يتم اعتمادهم، وتطبق عليهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا الأمر دون المساس بالملاحظات

الأخرى الجزائية والمدنية.

3-1-2-2 تركيبة اللجنة المصرفية: تتشكل اللجنة المصرفية كما يلي (106، 2010):

-المحافظ رئيسا؛

-ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي؛

-قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يختاران من الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس

الأعلى للقضاء. هذا ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء اللجنة لمدة خمس سنوات، وتطبق المادة 25 من هذا الأمر

على رئيس اللجنة وأعضائها .

3-1-2-3 سلطة اللجنة المصرفية: إذا أخل البنك بأحد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطه أو لم

يذعن لأمر أو لو يأخذ بالحسبان التحذير، يمكن للجنة أن تقضي بإحدى العقوبات التالية (114، 2010):

-الإنذار؛

-التوبيخ؛

-المنع من ممارسة بعض العمليات وغيرها من أنواع الحد من النشاط؛

-التوقيف المؤقت لمسير أو أكثر مع تعيين قائم بالإدارة أو عدم تعيينه؛

-إنهاء مهام شخص أو أكثر من هؤلاء الأشخاص أنفسهم مع تعيين قائم بالإدارة أو عدم تعيينه؛

-سحب الاعتماد.

3-1-3 المديرية العامة للمفتشية العامة: مهمتها مراقبة أنشطة البنك المرتبطة بالتنظيم والعمليات البنكية فيما

يتعلق بتوزيع القروض وتسيير الالتزامات المالية وسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال مع الخارج، وتقوم المديرية

العامة للمفتشية العامة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام القانونية لصالح اللجنة المصرفية وذلك

بتنظيم عمليات الرقابة على أساس المستندات وكذا الرقابة الميدانية (d'Algérie, 1992). وتضم مديرتين وهما:

3-1-3-1 مديرية المفتشية الخارجية : تمثل مديرية المفتشية الخارجية هيكل بنك الجزائر المكلف بتنظيم الرقابة

على أساس المستندات والرقابة الميدانية لحساب اللجنة المصرفية، ومن أهم مهامها:

-معالجة وتحليل كل المعلومات الموجودة في القوائم المالية وملاحقها، الأوضاع الشهرية، حالة الموارد والاستخدامات وكل البيانات المالية الأخرى؛

-إثبات الفروقات الموجودة للمعايير والنسب الاحترازية ومعالجة المسائل والإجراءات المحاسبية المرتبطة بذلك؛
-المساهمة في تحرير النصوص والأنظمة التطبيقية المرتبطة بالقطاع أو إبداء الرأي حولها.

3-1-2-3 مديرية المفتشية الداخلية: تتمثل المهمة الأساسية لمديرية المفتشية الداخلية في مراجعة ومراقبة كل أنشطة وعمليات هياكل بنك الجزائر وذلك من خلال:

-مراقبة وضمان التنظيم الجيد لكل هياكل البنك؛
-المراقبة والسيطرة على حسن عمل الهياكل، وذلك بإجراء تقييم وتقدير دوري لحجم ونوعية نتائج العمليات المحققة من طرف مختلف الهياكل حسب أهدافهم وصلاحياتهم؛
-مراقبة وضمان أمن العمليات المرتبطة بالتسيير المباشر للبنك.

3-2 كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية و توصيات لجنة بازل

3-2-1 التنظيم البنكي الخاص بالمخاطر البنكية وقياسها في الجزائر: اهتم بنك الجزائر بالمخاطر البنكية بإصداره لمجموعة تنظيمات تحدد المخاطر البنكية، فعملية قياس المخاطر البنكية تعتبر من مكونات أنظمة الرقابة الداخلية والتي يجب على البنوك المعتمدة في الجزائر أن تمتلكها، وتجسد اهتمام بنك الجزائر بالمخاطر من خلال قيامه بإصدار التنظيم رقم 03-2002 بتاريخ 14 نوفمبر والتنظيم رقم 08-2011 بتاريخ 28 نوفمبر 2011، حيث ركز في هذين التنظيمين على المخاطر الائتمانية كما أشار فيه ولو بصفة مختصرة إلى المخاطر السوقية، مخاطر التركيز، مخاطر أسعار الفائدة، المخاطر القانونية والمخاطر التشغيلية.

3-2-2 المخاطر البنكية التي حددها بنك الجزائر (2011، 2):

3-2-2-1 المخاطر الائتمانية: عرف بنك الجزائر في المادة رقم 2 من التنظيم رقم 08 المخاطر الائتمانية على أنها المخاطر الناتجة في حالة تخلف طرف أو عدة أطراف تعتبر كنفس المستفيد عن الدفع.

3-2-2-2 مخاطر التركيز: هو الخطر الناجم عن الائتمان أو الالتزام الممنوح لنفس المستفيد أو لمجموعة من الأطراف والتي تعتبر كنفس المستفيد وفقا لما تنص عليه المادة رقم 2 من التنظيم رقم 09-91.

3-2-2-3 المخاطر السوقية: هي مخاطر الخسارة نتيجة لتغير أسعار السوق وهي تضم خصوصاً المخاطر المتعلقة بأدوات مرتبطة بمعدلات الفائدة ومخاطر الصرف.

3-2-2-4 مخاطر السيولة: عدم قدرة البنك لمواجهة التزاماته بسبب وضعية السوق خلال فترة وبتكلفة معقولة.

3-2-2-5 المخاطر التشغيلية: هي المخاطر الناجمة عن عدم ملائمة أو عجز الإجراءات، الأشخاص والأنظمة الداخلية أو بسبب أحداث خارجية، كما تظم مخاطر الاحتيال الداخلية والخارجية.

3-3 أنظمة قياس المخاطر في البنوك الجزائرية: ألزم بنك الجزائر البنوك بامتلاك أنظمة لقياس المخاطر حسب التنظيم رقم 08-11 " البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بوضع أنظمة لقياس وتحليل المخاطر، مع تكييفها وفقاً لطبيعة وحجم عملياتها، وذلك بهدف ضبط المخاطر بمختلف أنواعها التي تتعرض لها هذه العمليات، خصوصاً المخاطر

الائتمانية، مخاطر التركيز، المخاطر السوقية، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التسوية والمخاطر التشغيلية" (37, 2011).

3-3-1 نظام قياس مخاطر السيولة: نصت المادة 50 رقم من التنظيم 11-08 البنوك ملزمة بتحديد، قياس وإدارة مخاطر السيولة التي تتعرض لها، بالخصوص على تحديد سياسة عامة لإدارة السيولة، وذلك من خلال القيام بتنبؤات حول مصادر التمويل، الرقابة واليقظة بهدف وضع سيناريوهات لمواجهة الحالات الطارئة.

3-3-2 نظام قياس المخاطر السوقية : المادة 53 من التنظيم 11-08 ضرورة قيام البنوك بتسجيل عمليات الصرف التي تقوم بها وفقا لما ينص عليه التنظيم البنكي المتعلق بالصرف، كما يجب أن تقوم بوضع أنظمة لمتابعة العمليات التي تقوم بها في السوق ولحسابها الخاص وذلك بهدف القياس، المتابعة والرقابة.

3-3-3 نظام قياس مخاطر أسعار الفائدة: حسب المادة 51 من التنظيم رقم 11-08 على البنوك في انتظار إصدار نصوص تتعلق بطريقة قياس وتغطية مخاطر معدلات الفائدة، وضع نظام معلومات داخلي لتقدير مخاطر معدلات الفائدة، ضمان متابعة وتقديم حلول في حالة التعرض لمخاطر معتبرة من هذا النوع.

3-4-4 التنظيم البنكي الخاص برأس المال في البنوك الجزائرية:

3-4-1 الحد الأدنى لرأس المال البنكي: عرف الحد الأدنى لرأس المال في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر فبعد أن كان يقدر ب 2,5 مليار دج (2004, 2)، قبل 23 ديسمبر 2008 ورفع إلى 10مليار دج.

3-4-2 معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في البنوك الجزائرية: يتمثل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في البنوك في نسبة يجب على البنوك احترامها وذلك بهدف إحداث التوازن بين الموارد والاستخدامات.

$$\text{النسبة} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الموارد الدائمة}) / \text{الاستخدامات الدائمة}$$

يحتسب معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في 31 ديسمبر من كل سنة، يجب أن يساوي على الأقل 60% في نهاية كل سنة (Article, 2004)، ويجب التصريح سنوياً بالمعامل، حيث يتم إعداد هذا التصريح استناداً للوضع المحاسبية في نهاية السنة وإرساله إلى اللجنة المصرفية وفقاً للنموذج المقدم من طرف بنك الجزائر. (2004, 11)

3-4-3 نسبة توزيع وتغطية المخاطر: فرض بنك الجزائر على البنوك التجارية من خلال التعليم 94-74 عدم تجاوز قيمة المخاطر المحتملة مع نفس المستفيد النسب التالية (1994, 2) :

- 40% ابتداء من أول جانفي 1992 ؛
- 30% ابتداء من أول جانفي 1993 ؛
- 25% ابتداء من أول جانفي 1995.

وكل بنك لا يلتزم بالنسب المذكورة يكون مجبرا على تكوين تغطية تمثل ضعف معدل الملاءة البنكية.

3-4-5 نسبة الملاءة البنكية (نسبة كفاية رأس المال): اهتم بنك الجزائر بنسبة كفاية رأس المال منذ التسعينات بعد مدة قصيرة من إصدار إتفاقية بازل الأولى ، وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال ما يلي:

إصداره للتنظيم البنكي 09-91 وذلك بتاريخ 14 أوت 1991: أول تنظيم يصدره بنك الجزائر في هذا المجال، وقد حدد القواعد الاحترازية الخاصة بتسيير البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

إصداره للتعليمية رقم 94-74 وذلك بتاريخ 29 نوفمبر 1994: جاءت هذه التعليمية لأجل توضيح كيفية تطبيق مضمون التنظيم رقم 09-91، حيث حددت كيفية تطبيق القواعد الاحترازية الخاصة بتسيير البنوك كما حددت النماذج المستعملة في عملية التصريح.

إصداره للتعليمية رقم 99-04 وذلك بتاريخ 12 أوت 1999: حددت هذه التعليمية نماذج التصريح بنسب تغطية وتقسيم المخاطر وكذا الملاءة البنكية.

إصداره للتعليمية 07-09 وذلك بتاريخ 25 أكتوبر 2007: عدلت وتمت هذه التعليمية، التعليمية 94-74.

3-5 التنظيم البنكي المتعلق بكفاية رأس المال في البنوك الجزائرية: ألزم بنك الجزائر بمعايير لاحترام "نسبة دنيا بين قيمة أموالها الخاصة الصافية ومجموع المخاطر، بإصداره للتنظيم البنكي 09-91 في 14 أوت 1991، ثم التعليمية 94-74 في 29 نوفمبر 1994، تضمنت الاحترازية المتعلقة بتسيير البنوك و أهم محاورها تحديد برنامج الانطلاق لتطبيق نسبة الملاءة البنكية بالإضافة للتفصيل في مكونات الأموال الخاصة للبنوك (1991، 2).

3-5-1 برنامج الانطلاق في تطبيق نسبة الملاءة البنكية: التعليمية 94-74 إلزام البنوك باحترام نسبة ملاءة بصفة دائمة تمثل نسبة بين قيمة الموال الخاصة الصافية ومجموعة المخاطر الائتمانية التي تتحملها ب 8% فقد كان على البنوك احترام هذه النسبة بصفة تدريجية ومتصاعدة؛ حيث كان ذلك وفقا للبرنامج التالي (1994، 3):

4- % بداية من نهاية جوان 1995؛

5- % بداية من نهاية ديسمبر 1996؛

6- % بداية من نهاية ديسمبر 1997؛

7- % بداية من نهاية ديسمبر 1998؛

8- % بداية من نهاية ديسمبر 1999؛

تقوم البنوك بحساب قيمة أموالها الخاصة دوريا كل ثلاثة أشهر (2002، 01). الملحق رقم 1 من التعليمية 94-74 3-5-2 كيفية التصريح بكفاية رأس المال: البنوك تصرح كل ثلاثة أشهر، يمكن للجنة المصرفية الطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية بالتصريح في تواريخ محددة في إطار قيامها بأعمالها الرقابية.

يجب أن يتم إرسال نسختين من هذه التصريحات لبنك الجزائر -المديرية العامة للمفتشية العامة- في أجل أقصاه 30 يوم ابتداء من التواريخ المشار إليها.

3-5-3 تقييم كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية: يقوم بنك الجزائر بتحديد نسبة كفاية رأس المال بصفة إجمالية، والجدول التالي يوضح تطور هذه النسبة في الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2010.

جدول رقم (04): تطور نسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية

السنة	2007	2008	2009	2010
نسبة كفاية رأس المال (الملاءة)	12.94%	16.54%	21.78%	23.31%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة (2007-2010)

3-6 مقارنة معيار كفاية رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية بمعيار لجنة بازل: قام بنك الجزائر بعد بازل الأولى بإصدار التنظيم البنكي رقم 09-91 في 14 أوت 1991 وبعد الانطلاق في تطبيقها بداية 1993 أصدر

التعليمية 94-74 في 29 نوفمبر 1994 حيث تضمنت القواعد الاحترازية لتسيير البنوك منها كيفية تحديد نسبة كفاية رأس المال، غير الانطلاق في تطبيق هذه النسبة تأخر إلى غاية سنة 1999، وهناك العديد من أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين التنظيم البنكي الجزائري وتوصيات لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال.

3-5-4 أوجه الشبه (نعيمه، 2009):

الحد الأدنى المطلوب: يشترط بنك الجزائر حد أدنى من الأموال الخاصة 8% من استخداماتها والتزاماتها مرجحة بأوزان المخاطر وهي نفسها في لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى أو الثانية، ودعمتها الثالثة.

مكونات الأموال الخاصة: قسم التنظيم البنكي الجزائري الأموال الخاصة التي تدخل في تقدير نسبة كفاية رأس المال في البنوك إلى فئتين، الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة التكميلية؛ حيث حدد مكونات الأموال الأساسية للبنك والعناصر التي يجب خصمها ونفس الشيء بالنسبة للأموال التكميلية.

بالنسبة لرأس المال الأساسي : حدده بنك الجزائر بإدراج رأس المال الاجتماعي متمثل في القيمة الإجمالية لأسهم البنك، الاحتياطات التي تشكلها البنوك لما نصه التنظيم المحاسبي (احتياطات قانونية، تأسيسية، تعاقدية، احتياطات نظامية واحتياطات أخرى)، والأرباح غير الموزعة، أما الاستبعاد من رأس المال الأساسي فقد اشترط بنك الجزائر استبعاد رأس المال غير المحرر، التثبيات غير المادية وخسارة الدورة.

بالنسبة لرأس المال التكميلي: يضم احتياطات وفوارق إعادة التقييم، والقروض والسندات المساندة التي تتجاوز مدة استحقاقها خمس سنوات.

ترجيح الأصول داخل الميزانية بأوزان المخاطر: تم اعتماد الطريقة المعيارية البسيطة لترجيح الأصول داخل الميزانية بأوزان المخاطر، حددت مجموعة من الأوزان الترجيحية تتناسب مع درجة تعرض الأصل للمخاطرة بضرب كل أصل في الوزن الترجيحي الموافق له.

طريقة تحويل عناصر خارج الميزانية: تحول لقيم مكافئة للقروض بنفس لجنة بازل الأولى؛ تصنف العناصر حسب درجة المخاطر ، ويتم ترجيح كل فئة من الفئات المتحصل عليها بدرجة المخاطر التي تواجهها.

3-5-5 أوجه الاختلاف:

أوزان المخاطر: في اتفاقية بازل الأولى تتراوح أوزان المخاطر بين 0%، 10%، 20%، 50%، 100% و في البنوك الجزائرية يتراوح بين 0%، 5%، 20%، 100% وفقا للتعليمية رقم 94-74، قبل أن تضيف التعليمية رقم 07-09 الصادرة في أكتوبر 2007 معامل ترجيح يقدر ب 50 % لبعض العناصر.

3-6 مدى توافق النظام البنكي في الجزائر مع اتفاقية بازل 2: بالنسبة للنظام البنكي في الجزائر تمثل معايير اتفاقية بازل 2 فرصة لتجاوز الصعوبات التي اعترضت التنظيم البنكي فيما يخص بنود بازل 1، لا سيما فيما يخص حساب معدل كفاية رأس المال من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجاوز مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

3-6-1 متطلبات الحد الأدنى لرأس المال: ركزت اتفاقية بازل 2 على توفير الحد الأدنى لكفاية رأس المال والاهم من ذلك أوزان الترجيح، بالنسبة للتنظيم البنكي في الجزائر شرع تنظيم يحدده هذه الأوزان وفق بنود اتفاقية بازل 2 كما يلي (2007، 4):

-يتم ترجيح القروض الممنوحة لشراء مسكن والمضمونة برهن من الدرجة الأولى بمعامل ترجيح يقدر بـ 50 % شرط أن لا يتجاوز 70% من قيمة السكن، وفي حالة العكس يستخدم معامل ترجيح 100%.

-يتم ترجيح التمويل التأجيري على العقارات بمعامل ترجيح قدره 50% من قيمة العقار، وعند العكس يقدر بـ 100%.

3-6-2 عمليات التدقيق البنكي في البنوك: وضع التنظيمات للبنوك أمر غير كاف، بالتالي يتوجب مراقبة ومتابعة مدى التزام البنوك للإيفاء بمتطلبات رأس المال وتناسبه مع حجم المخاطر (حبار، 2005).

في هذا الإطار حددت المادة الخامسة من التنظيم 03-02 المراقبة الداخلية للبنوك وذلك من خلال (2002، 5):

-مراقبة التقيد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر من كل نوع؛

-مراقبة شروط التقييم، تسجيل، وفرة المعلومات المحاسبية والمالية؛

-مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التنظيمية للمقاييس وتوجيهات هيئة التداول (مجلس المراقبة).

3-6-3 انضباط السوق البنكي: هدفت لجنة بازل 2 لتعزيز الشفافية والإفصاح، حيث جاءت المادة الأولى من التنظيم 03-02 لتلزم البنوك كل ثلاثة أشهر عن معدل الملاءة.

كما تلزم المادة 47 من التنظيم 03-02 البنوك بإرسال لكل من اللجنة البنكية ومندوبي الحسابات تقريرين يتعلقان بـ:

-تقدير ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها؛

-الشروط التي تتم في إطارها المراقبة الداخلية.

3-7 أهم التعديلات التي يجب اتخاذها لأجل التوافق مع توصيات إتفاقية بازل الثالثة:

3-7-1 تدعيم الإطار التنظيمي: لجنة بازل تصدر توصيات لتدعيم صلاية الأنظمة البنكية، تطوير معيار كفاية

رأس المال في النظام البنكي الجزائري ليصل لمتطلبات بازل الثالثة بإدراج المخاطر السوقية والتشغيلية ويتوقف على

إصدار بنك الجزائر لتنظيم لقياس المخاطر بإدراجها في حساب كفاية رأس المال ورفعته من 500 مليون دينار إلى 2.5

مليار دينار للبنوك ورفع الحد الأدنى لرأس المال من 100 مليون دينار إلى 500 مليون دينار (قانة، 2011).

3-7-2 تصنيف الجدارة الائتمانية للبنوك الجزائرية: إتفاقية بازل الثالثة أخذت بعين الاعتبار التصنيف الائتماني

لعملاء البنك، دولة، شركات خاصة أو عامة، غير أن هذا التصنيف غير مطبق في الجزائر.

3-7-3 تطوير أنظمة قياس المخاطر: على البنوك أن تطور الأنظمة الداخلية لقياس المخاطر سواء الائتمانية،

التشغيلية، تحديد نسبة كفاية رأس المال تعتمد أساسا على القياس الفعال للمخاطر.

3-7-4 الآثار المحتملة من تطبيق إتفاقية بازل 3 على البنوك الجزائرية: يتوقع هذا التأثير في مجالين:

-نسبة كفاية رأس المال: يتضح مدى التزام البنوك الجزائرية بمعيار كفاية رأس المال في الجدول التالي:

جدول رقم (05): نسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الملاءة	26.15%	23.64%	23.77%	23.62%	21.50%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.

-قيمة الرافعة المالية: في البنوك العمومية أكبر منها في البنوك الخاصة بسبب توجه البنوك العمومية إلى توزيع

القروض، بينما القروض الخاصة محدودة وقل من المعدل الذي حددته إتفاقية بازل 3.

خاتمة:

تولي البنوك أهمية لحماية ممتلكاتها وحقوقها خاصة مع كبر حجمها وظهور الشركات المتعددة الجنسيات مما استدعى بمسؤولي القطاع البنكي وضع نظام رقابي لضمان حقوق هذه المؤسسات المالية من التلاعب وضمان تفادي الأخطاء التي تضر بها وتعرضها لمخاطر كبيرة، من خلال الدراسة الهدف من مبادئ التدقيق البنكي التي أعدتها لجنة بازل بالتعاون مع السلطات الرقابية كانت غايتها إيجاد قواعد وإجراءات لتقييم مدى متانة النظام الرقابي في البنوك.

حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تطورت نسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية بالرغم من تأخر تطبيق معايير لجنة بازل 1 إلى غاية 1999 وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- تطبيق بنود اتفاقية بازل 2 في البنوك الجزائرية محدود ولا يشمل جميع المعايير خاصة المتعلقة بالإفصاح والشفافية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- تطبيق اتفاقية بازل 3 في الجزائر تواجهه صعوبات لا سيما ما تعلق برفع معدل كفاية رأس المال وقياس أوزان المخاطر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- يمكن الهدف الرئيسي للتدقيق البنكي في ضمان صحة البيانات والمعلومات التي تستند عليها كأساس للحكم على مدى نجاعة المؤسسة وقدرتها على حماية ممتلكاتها.
- اعتماد التدقيق على المعايير المتعارف عليها دولياً من شأنه أن يساهم في تقويم نظام الرقابة الداخلية وإضفاء المصداقية على مخرجاتها والمركز المالي للبنوك.
- لا تقوم البنوك النشطة في الجزائر بتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب ما نصت عليه بازل 2 لعدة اعتبارات أهمها افتقار هذه البنوك لأنظمة متكاملة لإدارة وقياس المخاطر رغم المجهودات المبذولة من المشرع الجزائري لمواكبة هذه التطورات.

توصي هذه الدراسة بما يلي:

- التدقيق المستمر من طرف بنك الجزائر لا سيما ما تعلق بالاحتياطات النقدية الموجهة لمواجهة المخاطر؛
- الدفع باتجاه عمليتي الإفصاح والشفافية في البنوك والحرص على نشر البيانات المالية والبنكية الخاصة بالبنوك للجمهور ولا يقتصر الأمر فقط على الجهات الرقابية؛
- العمل على مواكبة متطلبات اتفاقية بازل 3 لمسايرة التنظيم الحاصل على مستوى البنوك الأجنبية، لا سيما ما تعلق بإدارة المخاطر البنكية؛
- ضرورة وجود أنظمة متطورة لدى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية لتقييم المخاطر والحرص على التدقيق المستمر لأنظمة الرقابة.

قائمة المصادر والمراجع:

01, A. N. (2002, 12 26). l'instruction N° 09-2002 du 26 Décembre 2002, fixant les délais de déclaration par les banques et établissements financiers de leur ratio de solvabilité. Algérie.

- 11, A. N. (2004, 07 19). Règlement de la banque d'Algérie N°04-04 du 19 Juillet 2004, relative a fixant le rapport dit « coefficient de fonds propres et de ressources permanentes ». Algérie.
- 2, A. N. (1991, 08 14). 594. Règlement N°91-09 du 14 Aout 1991 fixant les prudentielles de gestion des banques et établissements financiers, Algérie.
- 2, A. N. (1994, 11 29). Règlement de la banque d'Algérie N°74-94 du 29 Novembre 1994, relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers., Algérie.
- 2, A. N. (2004, 12 23). Règlement N°08-04 du 23 Décembre 2004, relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie., Algérie.
- 2, A. N. (2011, 11 28). Règlement de la Banque d'Algérie N°11-08. Algérie.
- 3, A. N. (1994, 11 29). Règlement de la banque d'Algérie N°74-94 du 29 Novembre 1994, relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers. Algérie.
- 37, A. N. (2011, 11 28). Règlement de la Banque d'Algérie N°11-08. Algérie.
- 4, A. N. (2007, 10 25). l'Instruction N° 09-2007 du 25 Octobre 2007, modifiant et complétant l'Instruction N° 74-94 du 29 Novembre 1994, relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers. Algérie.
- 5, A. N. (2002, 11 14). Règlement N°2002-03 du 14 Novembre 2002 portant sur le contrôle interne des banques et établissements financiers. Algérie.
- Article, N. (2004, 07 19). Règlement de la banque d'Algérie N°04-04 du 19 Juillet 2004, relative a fixant le rapport dit « coefficient de fonds propres et de ressources permanentes ». Algérie.
- d'Algérie, B. (1992). *lettre commune N°221, du 14 Juillet 1992*.
- Hennie Van Greuning, S. B. (2009). Analyzing Banking Risk. *The international Bank for Reconstruction and Development, Third Edition* , p. 08. Washington.
- III, B. (2013). *The liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools*. Retrieved 08 03, 2020, from <http://www.bis.org/publ/bcbs238.htm>
- Mourad, B. (2012). *La Réglementation Prudentielle des Banques et des Etablissements Financiers en Algérie et son degré d'adéquation aux standards de Bale 1 et Bale 2*. Tizi-Ouzou: Université de Mouloud Mammeri.
- ogin, D. (2008). *comptabilité et audit bancaire* (Vol. 2 éme édition). Paris: Dunod.
- أحمد شعبان محمد علي. (2007). *انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية* (المجلد الطبعة الأولى). الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- أحمد محمد مخلوف. (2007). *المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية*. جامعة الجزائر.
- المادة رقم 105. (26 08, 2010). الأمر رقم 10-04، المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض. Algérie.
- المادة رقم 106. (26 08, 2010). الأمر رقم 10-04، المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض. Algérie.
- المادة رقم 114. (26 08, 2010). الأمر رقم 10-04، المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض. Algérie.

- المادة رقم 62. (26, 08, 2010). الأمر رقم 10-04، المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض. الجزائر.
- بن زيدان فاطمة الزهراء، بودية فاطمة. (2017). مدى قدرة المدقق الداخلي على إدارة المخاطر -دراسة حالة البنوك العاملة بالشلف. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 1 (1)، الصفحات 179-192.
- بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم. (2019). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية-دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 15 (1)، الصفحات 307-322.
- جميل سالم الزيدانين. (1999). أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العلمي). عمان: دار وائل للنشر.
- خضراوي نعيمة. (2009). إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية. بسكرة: جامعة بسكرة.
- زكي قانة. (2011). تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع (176)، صفحة 176.
- سمير الخطيب. (2005). قياس وإدارة المخاطر. الاسكندرية: منشأة المعارف.
- طارق عبد العال حماد. (2003). التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الرزاق حبار. (2005). المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل. الشلف: جامعة الشلف.
- عبد القادر بريس. (2006). التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك التجارية. جامعة الجزائر.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2007). اقتصاديات النقود والبنوك "الأساسيات والمستحدثات". الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- عبد الوهاب نصر علي. (2009). موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة (المجلد الجزء الثالث). الاسكندرية: الدار الجامعية.
- فلاح كوكش. (2012). أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية. الكويت: معهد الدراسات المصرفية.
- قواسمية هيبه. (2017). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية-دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة. مجلة الباحث الاقتصادي، 5 (7)، الصفحات 105-124.
- كركار مليكة. (2004). تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير بازل. البلدة: جامعة سعد دحلب، تخصص نقود مالية.
- كمال زيتوني. (2013). فعالية النظم الاحترازية في تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية. المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم (صفحة 03). جامعة البويرة.
- محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر. (2011). البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة- واقع وأفاق تطبيق مقررات بازل 3. المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، (صفحة 14). الدوحة.
- محمد زرقون، حمزة طيبي. (2011). نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2. المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم (صفحة 07). جامعة البويرة.
- محمد سويلم. (1986). إدارة المصارف. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- معن عبود علي، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي. (2007). المصارف الإسلامية أمام تحديات لجنة بازل. مجلة محور الدراسات المالية والمصرفية (4)، صفحة 282.
- مفتاح صالح، رجال فاطمة. (2013). تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي. المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، (صفحة 06). اسطنبول.
- نجار حياة. (2013). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية. جامعة سطيف.

Spreading the entrepreneurial thought and developing the entrepreneurial spirit among university students - the case of the entrepreneurial House in Tebessa and El-Oued

Zaidi Hakim ¹, Abdelhamid Bachir ²

¹ Management science, entrepreneurship/ELOUED, Algeria, zaidi-hakim@univ-eloued.dz.

² Management science, The management of human resources/TEBESSA, Algeria bachir.abdelhamid@univ-tebessa.dz.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 26/12/2020

Accepted: 13/02/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

Entrepreneur-ship

Entrepreneurial thought
entrepreneurial House

Innovation

JEL Code: L26, O31

ABSTRACT

In this study we shed light on the contribution of the entrepreneurial House in the process of spreading the entrepreneurial thought through the definition of Entrepreneur-ship and the entrepreneurial thought, in addition to this, the introduction of the entrepreneurial House and its definition, as well as its objectives in the theoretical part of this study, while in the field part the most important activities established By the entrepreneurial House in each of the University of Tebessa and El-Oued University.

نشر الفكر المقاوالاتي وتنمية روح المقاوالاتية لدى طلبة الجامعة

- حالة دار المقاوالاتية بتبسة والوادي -

زايدى حكيم ¹، عبد الحميد بشير ²

¹ قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي، الجزائر، zaidi-hakim@univ-eloued.dz

² قسم علوم التسيير، جامعة العربي التبسي -تبسة، الجزائر، bachir.abdelhamid@univ-tebessa.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:

تاريخ القبول:

تاريخ النشر:

الكلمات المفتاحية

المقاوالاتية

الفكر المقاوالاتي

دار المقاوالاتية

الابتكار

JEL Code: L26, O31

الملخص

لقد تم في هذه الدراسة تسليط الضوء على مساهمة دار المقاوالاتية في عملية نشر الفكر المقاوالاتي من خلال التعريف بالمقاوالاتية والفكر المقاوالاتي، أضيف إلى ذلك التعرّيج على نشأة دار المقاوالاتية والتعريف بها وكذا أهدافها في الشق النظري من هذه الدراسة بينما تم في الشق الميداني عرض أهم النشاطات المقامة من طرف دار المقاوالاتية بكل من جامعة تبسة وجامعة الوادي.

مقدمة:

تعد دار المقاولاتية أحد السبل لتجسيد أفكار طلبة الجامعة الإبداعية والابتكارية على أرض الواقع، وهذا كان الدافع في كونها لاقت اهتماما كبيرا سواء على المستوى العالمي أو حتى الوطني، ما أدى بالعمل على توفير متطلبات استحداثها على المستوى الدولي، والجزائر كغيرها من دول العالم بادرت الى استحداث دور للمقاولاتية عبر مختلف الجامعات، والتي لاقت فيها هذه المبادرة إقبالا، والتي تهدف من خلالها إلى نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة. يتخرج من الجامعات كل عام آلاف الطلبة في مختلف التخصصات متوجهين للبحث عن مناصب عمل في سوق الشغل، الذي لا يكاد يغطي سوى فئة ضئيلة جدا مقارنة بمخرجات الجامعة سنويا، لهذا كان لزاما على الجامعة الجزائرية محاولة تكوين الطلبة وتحسيسهم، من خلال عدة برامج لتشجيعهم علي التوجه للعمل المقاولاتي بإنشاء مؤسساتهم الخاصة، بدل انتظار الظفر بمناصب إدارية قد يتطلب الحصول عليها سنوات عديدة، وتسعى العديد من الجامعات الجزائرية في وقتنا الحالي لتنمية روح المبادرة والتفكير المقاولاتي لدى الطلبة من خلال استحداث دور المقاولاتية عبر مختلف الجامعات.

ومما سبق نتجلى إشكالية الدراسة فيما يلي:

كيف تساهم دار المقاولاتية بالجامعة في عملية نشر الفكر المقاولاتي؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز ما يلي:

- الإحاطة بمفهوم دار المقاولاتية ونشأتها.
- معرفة المفاهيم المتعلقة بالدراسة.
- تقديم داري المقاولاتية محل الدراسة.
- تحديد أهم الأنشطة التي تقوم بها دار المقاولاتية لتنمية الفكر المقاولاتي.

هيكل الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الورقة البحثية كالتالي:

المحور الأول: مفهوم المقاولاتية مدخل مفاهيمي

المحور الثاني: دار المقاولاتية

المحور الثالث: أهم نشاطات دار المقاولاتية محل الدراسة

1- المقاولاتية مدخل مفاهيمي: في هذا الجانب سيتم التطرق لمفهوم المقاولاتية والفكر المقاولاتي والروح المقاولاتية.

1-1- مفهوم المقاولاتية: يكمن ايراد بعض التعاريف التالية للمقاولاتية:

- " تعني عملية الاستحداث أو البدء في نشاط معين، كما تعني تحقيق سبق في قطاع معين، والمقاول هو الذي يبتكر شيئا جديدا بشكل كلي وشمولي " (سالمي عبد الجبار، 2013، صفحة 4)

هي وسيلة لاكتشاف الفرص وخلق قيمة جديدة وتخصيص المال والجهد مع تحمل المخاطر الناتجة (رحموني مونية، 2013، صفحة 5).

المقاولاتية هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة، بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (قارة ابتسام، 2020، صفحة 94)

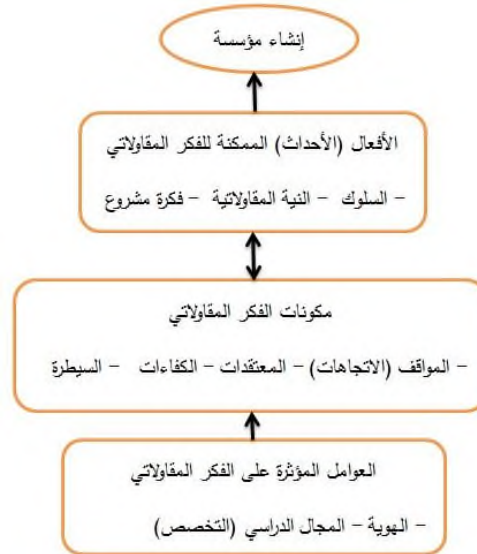
كما يعرف Beranger وآخرون المقاولاتية على أنها " Entrepreneurship المشتقة من Entrepreneuriat والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة في المقاولاتية، ويمكن أن تعرف بطريقتين:

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورة تدمج إنشاء وتنمية المؤسسة، بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- على أساس أنها تخصص جامعي، أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة الخطر بشكل فردي." (محمد لمين علون، 2019، صفحة 4)
- وعليه تتحدد الجوانب الرئيسية للمقاولاتية في النقاط التالية (سلام عبد الرزاق، 2018، صفحة 464):
- عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة؛
- تخصيص الوقت، الجهد والمال؛
- تحمل المخاطر المختلفة؛
- الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة.

1-2- الفكر المقاولاتي:

الفكر المقاولاتي يمكن اعتباره امتدادا لنشاط التعميم العالي نظرا لتقاطعيهما في طرح البدائل الناجحة إلى المجتمع عبر الابتكار والإبداع والتجديد (تومي رياض، 2017، صفحة 5). فالفكر المقاولاتي هو الذهنية التي تقود الفرد إلى اتخاذ المبادرات والتحديات ليصبح فاعلا أساسيا في مستقبله الشخصي والمهني ويرتبط بالعديد من القدرات أو الخصائص المقاولاتية. والشكل الموالي يوضح النموذج العام للفكر المقاولاتي:

شكل (01): نموذج عام للفكر المقاولاتي



المصدر: عبد العزيز بن قيراط، غنية بركات، دور البرامج الجامعية في نشر الثقافة المقاوлатية - دراسة حالة المشروع الأورو مغاربي في المقاوлатية والتنمية الدولية FEFEDI-، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الفكر المقاوлатي أداة للتنمية المستدامة 2013، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، ص 5.

1-3 - مفهوم الروح المقاوлатية:

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاوлатية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاوлатية، وكون أن المصطلح مازال محل بحث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف موحد وشامل لروح المقاوлатية.

فقد عرفت من طرف "C.Leger et Jarinou" انطلاقا من توضيح الفرق بين مصطلح روح المقاوлатية "L'esprit d'entreprendre" وروح المؤسسة "L'esprit d'entreprise" فيرى: (بن شهرة محجوبة، 2017)

بأنه لا يجب الخلط بين المصطلحين حيث: روح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الايجابية تجاه المؤسسة والمقاو، أما الروح المقاوлатية فهي تنفيذ التصور الذي يعتبر عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاوлатية وليس كمفهوم لها.

من الباحثين من يتعمقون ويعتبرون الروح المقاوлатية تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسة. (عائشة ملاطي، 2015)

1-4 - مفهوم المقاو:

يعرف الخبير الاقتصادي Marshall المقاو "الشخص الذي يدمج بين عوامل الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات لتحقيق أكبر ربح ممكن وبالتالي زيادة الثروة والرفاه المادي للمجتمع". (نفيسة خميس، 2020، صفحة 62)

المحور الثاني: دار المقاولاتية

وهي عبارة عن هيئة مقرها الجامعة، تتمثل مهامها في تكوين وتحفيز الطلبة والباحثين وضمان مرافقتهم الأولى من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ). (قادري، دون سنة نشر)

1- نشأة دار المقاولاتية:

تعود نشأة دار المقاولاتية حسب ما يشير إليه بواسان Boissin إلى منطقة غرونوبل بفرنسا في سنة 2002 بدعم من وزارة التعليم العالي والبحث الفرنسية، ليتم فيما بعد نقل التجربة إلى العديد من دول العالم على غرار الجزائر، كندا، البرازيل...، حيث عرضت هذه التجربة دار المقاولاتية خلال العديد من الأيام الدراسية والملتقيات الدولية مثل كندا، تونس، فنلندا والسويد...، حيث أنه في فرنسا أخذت الفكرة تتطور وتتوسع على مستوى الدولة، حيث شكلت لجنة وطنية لانتقاء مشاريع إنشاء العديد من دور المقاولاتية على مستوى مختلف المناطق الفرنسية. تشكلت هذه اللجنة من فاعلين من وزارة التعلم العالي والبحث، والقطاع الصناعي. في بادئ الأمر تلقت اللجنة تسعة عشرة (19) مشروع في جويلية 2004 ليتم انتقاء ستة (06) منها فقط تتوزع على منطقة أوفرني Auvergne، ولیموزان Limousin ونور با دو كالي Nord-pas de Calais وبياتو شارونت Poitou-Charentes وبروفنس Provence. (www.cairn.info)

حيث كلفت وزارة التعليم الفرنسية دار المقاولاتية بغرونوبل بمهمة التنسيق بين مختلف دور المقاولاتية من خلال خلق شبكة تجمع بينهما وتنسق بينها وبين مختلف هيئات المرافقة. (صندرة سايبني، 2017، الصفحات 10-11)

بالتالي فإن دار المقاولاتية تعني المكان الذي يخصص للأفراد الذين لديهم رغبة في إنشاء مؤسسات، والذي يوفر لهم المتطلبات اللازمة حتى يتمكنوا من إيجاد أفكارهم والإقدام على إنشاء مشاريع خاصة بهم، و يتمثل هؤلاء الأفراد في الطلبة الجامعيين.

2- رسالة دار المقاولاتية بالجامعة الجزائرية:

تتمثل رسالة دار المقاولاتية للجامعة الجزائرية من العناصر الآتية:

- زيادة الوعي وتشجيع الانفتاح على عالم الأعمال؛
- ريادة الأعمال لاسيما من خلال تنظيم الأيام الدراسية؛
- مرافقة الشباب لإنجاح مشاريعهم مروراً بالجامعة لتسهيل مهمة الطلبة في التعامل مع الشركاء الاقتصاديين بالخبرة اللازمة والمطلوبة؛
- إتاحة مساحة مفتوحة للطلبة على هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر؛
- همزة وصل بين المتخرجين حاملي الشهادات وبين المؤسسة التي ستشرف على تمويلهم؛
- التدريب وتطوير مهارات محددة لإدارة المشاريع وخلق الأعمال؛
- المرافقة ودعم المشاريع الإبداعية، وتقديم المشورة للطلبة والتواصل مع هياكل الدعم والتمويلي (ANSEG). (بوظرة فضيلة، 2018، صفحة 11)

3- تعريف دار المقاولاتية لجامعة تبسة:

دار المقاولاتية لجامعة تبسة هي همزة الوصل بين جامعة تبسة والجهات الداعمة وعلى رأسها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كجهة، وتتمثل المهمة الأساسية لدار المقاولاتية في نشر الثقافة المقاولاتية داخل الوسط الطلابي

عن طريق التحسيس والأيام الإعلامية وكذلك عن طريق المرافقة القبلية للطالب من خلال الدورات التكوينية المعتمدة من طرف المكتب الدولي للعمل (كيفية إيجاد فكرة مشروع TRIE وكيفية إنشاء مؤسسة CREE وكيفية تسيير مؤسسة GERME)، والتي يسهر على تطبيقها الفريق المسير للدار، وقد بلغ عدد دور المقاولاتية المنشأة 57 دار بتاريخ 09 مارس 2017، تعتبر دار المقاولاتية فضاء مفتوحا لكل الطلبة، الأساتذة، الباحثين، الأندية العلمية ومختلف الفاعلين وهذا بغية تمكين الطلبة من ولوج عالم المقاولاتية، الإبداع والابتكار في مختلف المجالات الحيوية ذات القيمة المضافة، كما تهتم دار المقاولاتية بمرافقة حاملي المشاريع من الطلبة على مستوى المؤسسات الجامعية. (دار المقاولاتية تبسة، 2020)

- أهداف دار المقاولاتية بتبسة:

- نشأت دار المقاولاتية لجامعة العربي التبسي من أجل نشر الوعي المقاولاتية بين كل الفئات الطلابية خاصة المقبلين على التخرج يمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:
- الهدف من دار المقاولاتية هو نشر الثقافة المقاولاتية بين الطلاب بروح مبتكرة؛
- ضمان ظهور دعوات جديدة من رجال الأعمال، ويتم تنظيم أنشطتها حول ثلاث محاور: توعية، تدريب، مرافقة؛
- غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي وإعداده بمقومات سلمية ومنهجية ليصبح مقاولا ناجحا؛
- تحفيز الطالب على العمل الجماعي والابتكار من خلال دورات تكوينية فعالة وفق منهاج المكتب الدولي للعمل؛
- العمل مع دور مقاولاتية داخل الوطن وخارجه وكل من هو فاعل في ميدان المقاولاتية سواء أفراد أو مؤسسات؛
- مد جسور تواصل من كل الجهات الداعمة للمشاريع الاستثمارية عبر اتفاقيات تعاون لتسهيل ولوج الطالب لهذه المؤسسات؛
- التخلص من التبعية للمحروقات بتكريس ثروات بديلة مبنية على الطاقة الإبداعية للطلبة من خلال تحفيزهم على إنشاء مؤسسات صغيرة. (دار المقاولاتية تبسة، 2020)

المحور الثالث: أهم نشاطات دار المقاولاتية محل الدراسة

يتم التعرف في هذا الجانب على أهم النشاطات التحسيسية التي قامت بها كل من دار المقاولاتية بجامعة تبسة ودار المقاولاتية بجامعة الوادي بغية تنمية الفكر المقاولاتي سواء أكان ذلك على مستوى الجامعة أو حتى على مستوى المجتمع المدني.

1- النشاطات المنجزة منذ افتتاح دار المقاولاتية بتبسة (دار المقاولاتية تبسة، 2020)

يمكن توضيح أهم النشاطات التي قامت بها دار المقاولاتية بجامعة تبسة في فترات مختلفة في الجدول الموالي

الجدول (01): أهم نشاطات دار المقاولاتية بجامعة تبسة

الأنشطة المنجزة خلال السنة الجامعية 2015/2014	1- أيام إعلامية وتحسيسية على مستوى مختلف كليات جامعة العربي التبسي _ تبسة _ خلال الفترة الممتدة بين 22 إلى 29 أبريل 2014؛
---	---

<p>2- أبواب مفتوحة على دار المقاولاتية وذلك بتاريخ 24، 25 فيفري 2015؛</p> <p>3- تنظيم الدورة التكوينية الأولى للجامعة الشتوية الموسومة بـ: "المقاولاتية وإنشاء المؤسسة" بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تبسة خلال الفترة الممتدة من 15 إلى غاية 19 مارس 2015.</p>	
<p>1- في إطار فعاليات الأسبوع العالمي للمقاولاتية تم تنظيم دورة تكوينية حول "كيفية إيجاد فكرة مشروع" خلال الفترة الممتدة من 18 إلى غاية 22 نوفمبر 2015؛</p> <p>2- يوم إعلامي وتحسيني بمعوية اتصالات الجزائر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تبسة بتاريخ 02 ديسمبر 2015 بجامعة العربي التبسي _ تبسة؛</p> <p>3- مائدة مستديرة مع الطلبة بمعوية اتصالات الجزائر وأهدافها لطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بتاريخ 24 فيفري 2016؛</p> <p>3- تم تنظيم أبواب مفتوحة على دار المقاولاتية بحضور أصحاب بعض المؤسسات الناشئة بتاريخ 25 فيفري 2016؛</p> <p>4- المشاركة بمداخلة حول أهداف دار المقاولاتية بجامعة العربي التبسي في فعاليات الملتقى الولائي الأول حول "الشباب الجامعي بين واقع البطالة وسياسات التشغيل"، المنظم من طرف المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي بكلية الحقوق والعلوم السياسية لجامع العربي التبسي وذلك يومي 28، 29 فيفري 2016؛</p> <p>5- تم تنظيم دورة تكوينية للجامعة الربيعية الموسومة بـ: "المقاولاتية أساس التنمية المستدامة" وذلك بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تبسة خلال الفترة الممتدة من 24 إلى غاية 28 أبريل 2016؛</p> <p>6- شاركت دار المقاولاتية لجامعة العربي التبسي في البوت كامب المنظم من طرف أوريدو مع جامعة العربي التبسي بتاريخ 03 ماي 2016؛</p> <p>7- شاركت دار المقاولاتية لجامعة العربي التبسي في فعاليات الصالون الوطني للتشغيل "سلام 2016" الذي جرت فعالياته بتبسة من 19 إلى 22 ماي 2016.</p>	<p>الأنشطة المنجزة خلال السنة الجامعية 2016/2015:</p>
<p>1- يوم إعلامي وتحسيني وأبواب مفتوحة على دار المقاولاتية بتاريخ 23 نوفمبر 2016؛</p> <p>2- أيام تعليمية وتحسينية على مستوى مختلف كليات جامعة العربي التبسي خلال الفترة الممتدة بين 01 فيفري إلى غاية 01 مارس 2017؛</p> <p>3- حضور فعاليات تنصيب المكتب الولائي للفدرالية الوطنية للمقاولين الشباب على مستوى ولاية تبسة وذلك يوم 23 فيفري 2017؛</p> <p>4- حصة من الجامعة بإذاعة تبسة يوم 26 فيفري 2016 حيث كان موضوع الحصة "الفكر المقاولاتي والجامعة"؛</p>	<p>الأنشطة المنجزة خلال السنة الجامعية 2017/2016:</p>

<p>5- تنظيم الدورة التكوينية الأولى "Business Game" لفائدة طلبة جامعة العربي التبسي بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتاريخ 16 أكتوبر 2017؛</p> <p>6- تنظيم الدورة التكوينية الثانية "Business Game" بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتاريخ 31 أكتوبر 2017؛</p>	
<p>كانت دار المقاولاتية لجامعة العربي التبسي أكثر نشاطا في سنة 2018، من السنوات السابقة والدليل على ذلك تعدد الدورات الأيام التكوينية التي نظمتها شراكة مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تعد الداعم الأساسي للطلبة وتتمثل هذه النشاطات في:</p> <p>1- تنظيم الدورة التكوينية الثالثة للجامعة الخريفية الموسومة بـ: "الابتكار أساس المقولة الناجحة"، بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تبسة خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 30 نوفمبر 2017 بمشاركة 150 طالب؛</p> <p>2- استضافة مدير دار المقاولاتية في برنامج من الجامعة الذي تبثه إذاعة تبسة الجهوية للتحدث عن أهداف دار المقاولاتية وإسهاماتها في مواءمة مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق الشغل، وكذا مشاركتها في فعاليات قافلة المقاولاتية للشباب "التحدي"؛</p> <p>3- تنظيم ندوة قافلة المقاولاتية "التحدي" بالشراكة مع مديرية الشباب والرياضة لولاية تبسة بالمسمع الجامعي في 07 نوفمبر 2017 وتكريم مدير الدار وفريقه من طرف السيد الوالي؛</p> <p>4- تنظيم ورشة تكوينية بالشراكة مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تبسة خلال فعاليات قافلة المقاولاتية "التحدي" المركب الرياضي الجوازي لتبسة في 07 نوفمبر 2017؛</p> <p>5- تنشيط حصة إذاعية مع مختلف المديريات المشاركة في فعاليات قافلة المقاولاتية "التحدي" في 06 نوفمبر 2017؛</p> <p>6- تنظيم عديد الدورات الموسومة بـ "لعبة المؤسسة" ابتداء من 09 ماي 2018؛</p> <p>7- تنظيم دورة تكوينية أولى بعنوان "كيفية إيجاد مشروعك"، خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 أبريل 2018؛</p> <p>- تنظيم دورة تكوينية ثانية بعنوان "كيفية إيجاد مشروعك" خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 أبريل 2018؛</p> <p>8- تنظيم دورة تكوينية بعنوان "كيف تدير مؤسستك" المبرمجة في 27 ماي 2018؛</p>	<p>الأنشطة المنجزة خلال السنة الجامعية 2017-2018</p>

<p>9- تنصيب اللجنة المحلية لمتابعة المقاولاتية وإشراف مدير دار المقاولاتية عليها؛</p> <p>10- مشاركة مدير دار المقاولاتية في إعداد مشروع المؤسسة الخاصة بجامعة العربي التبسي -تبسة؛</p> <p>11- إنشاء مجموعة الشبكة الوطنية لدور المقاولاتية الوطنية؛</p> <p>12- المساهمة في تأطير طلبة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة العربي التبسي وضمان تربصهم داخل الدار؛</p> <p>14- يوم مفتوح على المقاولاتية لفائدة الطلبة كل أربعا؛</p>	
<p>1- تنظيم فعاليات الدورة التكوينية ELIP Tebessa خلال الفترة الممتدة من 27 أكتوبر إلى غاية 06 نوفمبر 2018 شراكة بين GEN Algeria ودار المقاولاتية بمساعدة مبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI حيث شمل التكوين 110 طالبا؛</p> <p>2- مشاركة دار المقاولاتية ممثلة في مديرها وأمينها في القافلة التحسيسية والإعلامية الرامية لتجسيد البرنامج الولائي والوطني لدعم روح المقاولاتية والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بتاريخ 29 نوفمبر 2018؛</p> <p>3- تمثيل الجامعة في اللجنة الولائية لانتقاء المشاريع على مستوى أونساج؛</p> <p>4- حوار مع مدير دار المقاولاتية لجامعة تبسة في الجزيرة. نت حول نشاطات دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بتاريخ 27 جانفي 2019؛</p> <p>5- تنظيم الدورة التكوينية "كيفية إيجاد فكرة مشروع" من 04 إلى 06 فيفري 2019؛</p> <p>5- تنظيم الدورة التكوينية "لعبة المؤسسة" في 20 فيفري 2019؛</p> <p>6- حيث شارك فريق الطلبة الذين ينتمون لدار المقاولاتية، من تخصصات ومستويات مختلفة بجامعة تبسة بهذه الفكرة الابتكارية في فعاليات الملتقى الوطني حول الابتكار والمقاولاتية، المنظم من طرف الوكالة الوطنية لتنمية نتائج البحث والتنمية التكنولوجية ANVREDET بالتنسيق مع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي DGRSDT وبالشراكة مع جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، وذلك يومي 01 و02 ديسمبر 2019؛</p> <p>7- موعد مع فعاليات الدورة التكوينية "Readers are Leaders" المنظمة من طرف نادي قراء مدينة الشريعة، مشاركة فريق الدار، بتاريخ 31 ديسمبر 2019.</p>	<p>الأنشطة المنجزة خلال السنة الجامعية 2018-2019</p>
<p>1- مشاركة مدير دار المقاولاتية بجامعة العربي التبسي في حصة من الجامعة عبر إذاعة تبسة الجهوية، وتم تناول موضوع دور المقاولاتية بين الواقع و المأمول و تجربة دار المقاولاتية لجامعة تبسة في هذا المجال، يوم 19 جانفي 2020؛</p> <p>2- تنظيم الدورة التكوينية "Business Game" بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتاريخ 05 فيفري 2020،</p>	<p>الأنشطة المنجزة خلال السنة الجامعية 2019-2020</p>

في قاعة اجتماعات مسمع مالك بن نبي، شارك طلبة من مختلف التخصصات في لعبة المؤسسة المنظمة من طرف دار المقاولاتية لجامعة العربي التبسي تبسة بالشراكة مع الوكالة الولائية لدعم تشغيل الشباب تبسة. هذه الدورة التكوينية هي محاكاة عملية أتاحت للمشاركين فهم حقائق إنشاء المؤسسات وإدارة الأعمال. واجه الطلبة المشاركون في دورتنا هذه واقع حياة رواد الأعمال و تطلب منهم ذلك التخطيط و التنظيم و الإنتاج و المنافسة و التفاوض و التعاون لضمان نجاح أعمالهم و مؤسساتهم؛

3- الثلاثاء 18 فيفري 2020 بقاعة المحاضرات الكبرى "مالك بن نبي" يوم إعلامي و تحسيس حول المقاولاتية وآليات تفعيلها من تنظيم دار المقاولاتية لجامعة العربي التبسي بالشراكة مع كلية العلوم و التكنولوجيا ووكالة تبسة لدعم تشغيل الشباب و وكالة تبسة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛

4- تنظيم الدورة التكوينية "Business Game" بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتاريخ 19 فيفري 2020،

في قاعة اجتماعات مسمع مالك بن نبي، شارك طلبة من مختلف التخصصات في لعبة المؤسسة المنظمة من طرف دار المقاولاتية لجامعة العربي التبسي تبسة بالشراكة مع الوكالة الولائية لدعم تشغيل الشباب تبسة؛

5- تنظيم الطبعة الرابعة للجامعة الشتوية بتاريخ 24/25/26 فيفري 2020 تحت شعار "المؤسسات الناشئة دعائم الإقلاع الاقتصادي" بحضور فريق دار المقاولاتية لجامعة تبسة، مدير وكالة أونساج وكناك، مدير Casnos، مدير Cnas، ممثل عن بنك BADR، ممثل عن بنك BNA، ممثلة عن السجل التجاري CNRC، شباب طموح أصحاب مؤسسات ممولة من طرف Ansez، حيث تمت فعاليات الجامعة الشتوية بقاعة محاضرات كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة تبسة، بحضور عدد كبير من المشاركين من الطلبة من مختلف التخصصات؛

6- افتتاح ورشة تعليمية بثنائية مساني عجال، بتاريخ 10 مارس 2020 ، بحضور الصحافة المكتوبة والمسموعة، حيث أجريت مسابقة لعبة المؤسسة Business "Game"، لطلبة الثانوية، حيث عاش الطلبة تجربة حقيقية في مجال تسيير مؤسسة من أجل حثهم على الدخول لعالم المقاولاتية وإنشاء مؤسسات، هذه المسابقة هي محاكاة عملية أتاحت للمشاركين فهم حقائق إنشاء المؤسسات وإدارة الأعمال. تمت الورشة بحضور فريق دار المقاولاتية ومدير وكالة أونساج.

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد معلومات دار المقاولاتية بجامعة تبسة.

2- أهم العمليات التحسيسية لدار المقاولاتية بجامعة الوادي (دار المقاولاتية الوادي، 2020)

يمكن توضيح حصيلة أهم النشاطات التي قامت بها دار المقاولاتية بجامعة الوادي طيلة سنة 2019 في الجدول الموالي:

الجدول (02): أهم النشاطات التحسيسية لدار المقاولاتية بجامعة الوادي

أهم الأنشطة	الحدث
كانت المداخلة الافتتاحية من تقديم مدير دار المقاولاتية الدكتور مفيد عبد اللاوي تحدث فيها عن المؤسسة الناشئة Startup الصديقة للبيئة والتي تحترم المعايير البيئية في ظل مرتكزات التنمية المستدامة، وتطرق إدارات وكالة دعم تشغيل الشباب إلى كيفية تمويل المؤسسة الناشئة من الفكرة إلى التجسيد مع إعطاء نماذج عن مؤسسات ناشئة startup في إطار المقاولاتية الخضراء الصديقة للبيئة.. وقد تجاوب الطلبة مع النشاط بأسئلتهم ونقاشهم الثري.	يوم دراسي حول "طرق تمويل المؤسسات الناشئة في إطار المقاولاتية الخضراء" وذلك بالتنسيق مع كلية علوم الطبيعة والحياة.
تم افتتاح الندوة مع إبراز ضرورة تركيز الطلبة على الأفكار المبدعة لاسيما في ظل وجود دار للمقاولاتية بالجامعة مؤكدا على ضرورة الاستفادة من نشاطاتها والتأكيد على وجوب دخول الطالب الجامعي إلى سوق الشغل بعد تخرجه. ثم تم التطرق في محاضراته "المؤسسات الناشئة START UP: من الفكرة إلى الإنجاز" وبين فيها أهمية المؤسسات الناشئة لاسيما في المجالات التي يحتاجها المرفق العام، وقد تم التعرّيج على الندوة الدولية للمؤسسات الناشئة التي أقامتها وزارة الداخلية مؤخرا، مؤكدا على طلبة التكنولوجيا بأنه من المهم جدا تسجيل مشاريعهم الريادية وأفكارهم المبدعة في منصة المشاريع المفتوحة بموقع وزارة الداخلية.	يوم دراسي لدار المقاولاتية موجه لطلبة كلية التكنولوجيا حول المؤسسات الناشئة START UP وآليات دعمها

هذا وقد أفاض إطرار وكالة دعم تشغيل الشباب أيضا في الحديث عن آليات تمويل المؤسسات الناشئة، وجهود الدولة المبذولة في سبيل الرقي بالمؤسسات لاسيما الناشئة منها.	
وقد تم تأطير هذا النشاط المقام بكلية الحقوق والعلوم السياسية من طرف مدير وكالة دعم تشغيل الشباب بحضور أعضاء لجنة قيادة دار المقاولاتية وبحضور طلبة من مختلف مستويات وتخصصات الجامعة.	مائدة مستديرة تحت عنوان "آليات إنشاء المؤسسات عن طريق وكالة دعم تشغيل الشباب"
مدير دار المقاولاتية يلقي مداخلة بعنوان: المقاولاتية النسوية كآلية لتمكين المرأة اقتصاديا	مداخلة بمناسبة عيد المرأة، وبدعوى من غرفة الحرف والصناعة التقليدية بالوادي
دورة تدريبية حول فكرة المؤسسة	الجامعة الشنتوية لدار المقاولاتية آفاق الطالب الجامعي نحو الشغل والاستثمار
تمحورت الندوة حول روح المقاولاتية وفكرة إنشاء المؤسسة وطرق التمويل	ندوة دار المقاولاتية بكلية العلوم الاجتماعية
المقاولاتية وآليات التمويل	يوم تحسيسي بمركز التكوين المهني دباخ بويكر بالمغرب
شاركت دار المقاولاتية بجامعة الشهيد حمه لخضر في الأيام الجزائرية للجودة والابتكار في طبعته الثانية والمنظم من طرف مديرية الصناعة والمناجم، وقد شاركت دار المقاولاتية في الصالون الذي أقيم بالمناسبة عن طريق عرض تجارب ناجحة، وأيضا قدم مدير دار المقاولاتية مداخلة في إطار اليوم الإعلامي التحسيسي تطرق فيه للأدوار التنموية للمؤسسات الناشئة Start up، وقد تضمن النشاط أيضا عديد المداخلات حول الإبداع والجودة والابتكار من الجوانب الاقتصادية، القانونية والميدانية.	الأيام الجزائرية للجودة والابتكار الطبعة الثانية 2019
بدعوى من جمعية إيثار لرعاية الأيتام بولاية الوادي، شاركت دار المقاولاتية في اللقاء الخاص بمشروع: أسرة إيثار المنتجة، وذلك بقصد منح واختيار مشروع مصغر	إيثار والمقاولاتية الاجتماعية

منتج يمكن الأرملة من الحصول على مورد مالي خاص بها يحفظ لها كرامتها ويغنيها عن السؤال. وقد كان تدخل دار المقاولاتية تحفيزيا وركز على الاعتماد على الذات والإيمان بالقدرات ثم التحدي وصولا إلى التميز والإبداع وهذه هي مميزات المرأة الريادية.	
---	--

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد معلومات دار المقاولاتية بجامعة الوادي.

من الملاحظ خلال عرض أهم أنشطة دار المقاولاتية بكل من جامعة تبسة وجامعة الوادي أن هاته الأخيرة تمتلك دورا محوريا ورياديا في عملية التحسيس سواء للطلبة وحتى الأساتذة علي مستوى الجامعة أو حتى على مستوى المجتمع المدني وهو ما يجعلها مركز اهتمام وربيط بين الجامعة والمؤسسات الداعمة والتمويلية للمشاريع.

- خاتمة:

لقد بات لزاما على جل الدول في العالم أن تسعى لنشر الثقافة المقاولاتية وتنمية الفكر المقاولاتي للنهوض باقتصاداتها، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تنمية المهارات لدى الأفراد وتشجيعهم على العمل الريادي خاصة الطلبة الجامعيين وخريجي المعاهد كونهم النخبة في كل مجتمع والقادرين على إيجاد الأفكار الابتكارية والريادية.

ومن خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن دار المقاولاتية تعتبر عنصرا فاعلا ومحوريا في عملية تنمية الفكر المقاولاتي لدى الأفراد وتقريب الهيئات الداعمة منهم بغرض تذليل المصاعب التي تواجههم قصد تحويل أفكارهم الريادية إلى مشاريع مساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال ما سبق فإن نتائج الدراسة بالإمكان تلخيصها فيما يلي:

- تكتسي المقاولاتية والفكر المقاولاتي أهمية كبرى لدى جل دول العالم؛
- تعتبر دار المقاولاتية همزة الوصل بين حاملي المشاريع والأفكار الريادية مع الهيئات الداعمة؛
- تعمل دار المقاولاتية على إرساء الفكر المقاولاتي لدى الأفراد وتنميته من خلال جملة من النشاطات التحسيسية والتعليمية والعديد من المحاضرات التي من شأنها إزالة اللبس الحاصل لدى الطلبة على وجه الخصوص فيما يتعلق بإنشاء مؤسساتهم ومرافقتهم حتى تحقيق ذلك وتنميته.

في الأخير بالإمكان القول أنه بالرغم من النشاطات والعمليات التحسيسية التي تقوم بها دار المقاولاتية بالتعاون مع هيئات الدعم إلا أن هذا لا يعتبر كافيا لذلك وجب السعي لإعداد مناهج تربوية تدخل ضمن المناهج التعليمية تعنى بتعليم الفكر المقاولاتي والعمل الريادي وتنمية الآليات والوسائل اللازمة بتجسيد هاته المشاريع على أرض الواقع.

قائمة المصادر المراجع

جانفي [www.cairn.info. \(s.d.\). cairn.info/revue-entreprendre-et-innover-2011-3-page-55.htm#](http://www.cairn.info. (s.d.). cairn.info/revue-entreprendre-et-innover-2011-3-page-55.htm#). Consulté le 07, 2020

- بن شهرة محجوبة. (2017). مقومات تطوير الروح المقاولة لدى طلبة جامعة المسيلة: دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير. مذكرة ماستر، ص 31. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
- بوطورة فضيلة. (2018). أهمية ودور دار المقاولة في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولة: دراسة حالة دار المقاولة بجامعة تبسة. الملتقى الوطني: الجامعة المقاولة: التعليم المقاولة والابتكار (صفحة 11). معسكر: جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر.
- تومي رياض. (2017). أهمية الفكر المقاولة والمقاولة - les startups - كعامل للإبداع وتحقيق التنمية المحلية - القطاع السياحي في الجزائر نمودجا- مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: المقاولة ودورها في تطور القطاع السياحي (صفحة 5). قالمة: جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- دار المقاولة الوادي. (2020). معلومات مقدمة.
- دار المقاولة تبسة. (2020). معلومات مقدمة.
- سالمي عبد الجبار. (2013). التفاعل بين التعليم والمقاولة خدمة لاحتياجات السوق. مداخلة ضمن الأيام الدولية الرابعة حول المقاولة السبائية (صفحة 4). سكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- صندرة سايبى. (2017). دور الجامعة في إثارة النية المقاولة لدى الطلبة الجامعيين حالة دار المقاولة بقسنطينة. مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاولة ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الصفحات 10-11). أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- فيروز زروخي، سلام عبد الرزاق. (2018). أبعاد التفكير الإبداعي كمدخل لتفعيل التوجه المقاولة لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية على عينة من طلبة إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف. مجلة الباحث، صفحة 464.
- قادري أنفال، عائشة ملاطي. (2015). دور التكوين في تفعيل التوجه المقاولة لدى خريجي الجامعات: دراسة مقارنة بين طلبة العلوم التقنية والعلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة. مذكرة ماستر، ص 4. ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- محمد لمين علون. (2019). المقاولة بين الفكرة وعوامل النجاح. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولة، صفحة 4. الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122725>
- نورية قادري. (دون سنة نشر). مساهمة التعليم المقاولة في الجامعة في تفعيل التوجه المقاولة. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الجامعة والمقاولة: التعليم المقاولة والابتكار، (صفحة ص9). جامعة مصطفى اسطنبولي -معسكر.
- قارة ابتسام وآخرون. (06 03 2020). دور دار المقاولة في تطوير الفكر المقاولة لدى الشباب الجامعي. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولة، صفحة 94. الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122256>
- نفيسة خميس وآخرون. (02 05 2020). التعليم المقاولة في الجامعة كآلية لبناء المقاولة المستقبلية. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولة، صفحة 62. الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122241>
- وفاء أكساس، رحموني مونية. (2013). المقاولة النسائية بين الواقع والمأمول. مداخلة ضمن الأيام الدولية الرابعة حول المقاولة الشبابية (صفحة 5). بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

An evaluation and analytical study of the insurance sector in Algeria during the period 2006-2018

Aissaoui Tawfiq¹, Guerroumi Hamid²

¹ Economic sciences, university of Bouira, Algeria, t.aissaoui@univ-bouira.dz

² Management sciences, university of Bouira, Algeria, Guerroumihamid@yahoo.fr

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 21/12/2020

Accepted: 10/02/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

Insurance sector

Insurance companies

Penetration rate

Insurance intensity

JEL Code: G22

ABSTRACT

This study aims to discover the reality of the insurance sector in Algeria, by presenting the most important actors in the sector, by analyzing the activity of the sector (insurance premiums and compensation) over the period 2006-2018.

The study found that the Algerian insurance sector grew slowly during the period studied, with its contribution to gross domestic product did not exceed 1% and Algerian per capita insurance expenditure did not exceed 3250 dinars.

دراسة تحليلية تقييمية لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2006-2018

عيساوي توفيق¹، قرومي حميد²

¹ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، t.aissaoui@univ-bouira.dz

² قسم علوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، Guerroumihamid@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:

تاريخ القبول:

تاريخ النشر:

الكلمات المفتاحية

قطاع التأمين

شركات التأمين

معدل الاختراق

كثافة التأمين

JEL Code: G22

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع قطاع التأمين في الجزائر وهذا من خلال عرض أهم الفاعلين في القطاع وتحليل نشاط القطاع (أقساط التأمين والتعويضات) خلال الفترة 2006-2018.

توصلت الدراسة إلى أن قطاع التأمين الجزائري يعرف نموا بطيئا خلال فترة الدراسة، حيث لم تتعدى نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 1% بالإضافة إلى ذلك فإن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين لم يتعدى 3250 دج.

- مقدمة:

يعد قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية للمنظومة المالية ، حيث تعتمد عليه الدول في إعداد خططها الاقتصادية وذلك نظير دوره الايجابي في تجميع المدخرات (أقساط التأمين) واستثمارها في النشاط الاقتصادي مما يسمح بزيادة الثروة و الإسهام في تحريك ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يساعد في تحقيق التوازن الاقتصادي حيث تتدخل الحكومة بواسطته لتسن قوانين وهذا بفرض تعريفات جديدة (خاصة فيما يتعلق بالتأمينات الإجبارية) بغية امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق مما ينتج عنها انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي انخفاض في المستوى العام للتضخم والعكس في حالة الكساد حيث تجبر الحكومة شركات التأمين بزيادة التعويضات للمؤمن لهم مما يسمح بزيادة في السيولة النقدية وتحسن في القدرة الشرائية للأفراد.

وفي ستينات القرن الماضي سيطرت الدولة الجزائرية على سوق التأمينات بواسطة شركاتها، حيث كان ينشط في السوق 4 شركات تأمين و تعاضديتين، وبغية تطوير قطاع التأمين عملت الجزائر على إصدار قوانين لتنظيمه وتأطيره تكللت في البداية بإصدار الأمر رقم 95-07 المؤرخ 25 جانفي 1995 الذي سمح بتحرير قطاع التأمين وفتحه أمام المتعاملين الخواص، ليعدل ويتم هذا الأمر بواسطة القانون رقم 06/04 الصادر في 20 فيفري 2006 بإجراءات تحفيزية لتشجيع وتدعيم مختلف الفاعلين في قطاع التأمين (شركات تأمين، وكلاء، سماسرة...الخ). ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية الرئيسية لبحثنا تتمحور حول السؤال الآتي: **ما هو واقع قطاع التأمين في الجزائر؟**

الفرضيات: انطلاقا من التساؤل المطروح يمكن وضع الفرضيات الآتية:

1. تحرير وفتح قطاع التأمين أمام الخواص والأجانب ساهم في زيادة التنافسية بين شركات التأمين.
 2. يعرف قطاع التأمين في الجزائر تطورا بطيئا مما انعكس على مساهمته في الناتج الداخلي الخام.
- أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

1. يعتبر التأمين وسيلة لتوفير الأمن والطمأنينة للأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى ذلك فهو يعد وسيلة مساعدة في زيادة الإنتاج وذلك من خلال توفيره لمختلف التغطيات (الضمانات) ضد الأخطار المصاحبة للدورة الإنتاجية.
2. يلعب قطاع التأمين دور كبير في المنظومة المالية، إذ أنه يساهم في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية عن طريق الأقساط المجمعة لدى شركات التأمين.

أهداف الدراسة: من خلال هذه الورقة البحثية نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

1. التعريف بشركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري.
 2. محاولة التعرف على مدى مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.
- منهجية الدراسة:** في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بتوضيح واقع قطاع التأمين من خلال عرض أهم شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري و تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالدراسة، ومن أجل تبيان مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني تم استخدام مؤشري معدل الاختراق وكثافة التأمين وتحليلهما خلال الفترة 2006-2018.

1- الإطار النظري للتأمين

1-1- تعريف التأمين:

أ. التأمين لغة: التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف، كما يعني الضمان والقدرة على درء الأخطار (العامري، 2014، صفحة 72).

ب. التأمين اصطلاحاً: هو إعطاء الأمن، ذلك أن التأمين نشاط تجاري غرضه أن يحصل تأمين الأفراد والشركات من بعض ما يخافون من المكاره مقابل عوض مالي (العامري، 2014، صفحة 72).

فالتأمين عملية بمقتضاها يحصل أحد الأطراف وهو المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن بأن يدفع المؤمن بمقتضى ذلك التعهد أداء معيناً عند تحقيق خطر معين، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء (رشدي سيد، 2015، صفحة 34).

1-2 وظائف التأمين

أما عن الوظائف التي يقوم بها التأمين فإنه بالإضافة إلى وظيفته الأساسية في إشاعة الأمان والاطمئنان في النفوس تجاه أحدث المستقبل فإنه يحقق وظيفتين أخريين (بن فتحي آل الحديدي المالكي الاسكندري، 2009، صفحة 32):

- أ. أنه وسيلة لتشجيع الائتمان وبيان ذلك أنه عندما يحتاج إنسان إلى قرض من آخر فإنه يقدم عادة ضماناً لهذا القرض ويتمثل هذا الضمان في نحو عقار أو غيره من أمواله مما يطمئن الدائن على حقه ومن هنا فإن التأمين على هذا العقار ونحوه من الضياع يؤكد حفظ حق الدائن وهكذا يصبح التأمين وسيلة من وسائل تشجيع الائتمان بين الناس.
- ب. أنه وسيلة لتكوين رؤوس الأموال وذلك أن الأقساط التي يدفعها المستأمنون تجمع مبالغ طائلة يمكن الاستفادة منها لصالح الاقتصاد القومي في دعم المشاريع القومية التنموية.

1-3 أنواع التأمين

حسب الاعتبارات المختلفة للتأمين يتم تقسيمه إلى:

1-3-1 التأمين من حيث الموضوع:

ينقسم التأمين من حيث الموضوع إلى قسمين:

أ. التأمين على الأشخاص:

هو التأمين الذي يكون فيه الخطر المؤمن منه متعلقاً بشخص المؤمن له لا بماله، وهذا التأمين ليست له صفة تعويضية، لأن المؤمن له يستحق مبلغ التأمين المتفق عليه دون حاجة إلى إثبات ضرر أصابه، أو إثبات مساواة الضرر بمبلغ التأمين، كما أن للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التأمين المستحق من المؤمن والتعويض ممن تسبب في الضرر (أحمد محمد، 2007، صفحة 65).

ب. التأمين من الأضرار:

هو التأمين الذي يقصد به تعويض المؤمن له عن خسارة لحقت ذمته المالية بمعنى أن هذا النوع من التأمين يتعلق بمال المؤمن له لا بشخصه، فالمؤمن له يؤمن نفسه من الأضرار التي تصيبه في ماله، ويتقاضى من المؤمن -شركة التأمين- ما يعوضه عن هذا الضرر في حدود المبلغ المتفق عليه في عقد التأمين (أحمد محمد، 2007، صفحة 71).

2-3-1- التأمين من حيث الشكل

ينقسم إلى قسمين:

أ. التأمين التعاوني:

يظهر باتفاق مجموعة من الأشخاص على دفع مبالغ محددة لمن يتعرض لخطر معين وهذه المبالغ تدفع من الاشتراكات التي يساهم في دفعها أعضاء المجموعة، وميزة هذا النوع من التأمين اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له عند كل عضو من أعضاء المجموعة عندما يتعرض كل واحد منهم لنفس الخطر ويؤمن كل واحد منهم الآخر على سبيل التبادل، وهذا يعني أن يتولى عملية التأمين التعاوني هيئة ليست مستقلة عن المؤمن لهم (الكيلاني، 2009، صفحة 53).

ب. التأمين التجاري:

يقوم هذا التأمين على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح وعادة ما يقدم هذا النوع شركات التأمين المساهمة، وتلتزم شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل الأقساط الثابتة التي يدفعها المؤمن له، ومن هذا يتضح أن المؤمن له ليس شخصا واحدا، كما أن شركة التأمين تلتزم وحدها قبل المؤمن له (عقل و عريقات، 2016، صفحة 53).

1-4- أهمية التأمين في الاقتصاد

تتجلى أهمية التأمين في الاقتصاد في ما يلي (جبر، 2012، صفحة 53):

- تعتبر شركات التأمين من الشركات المالية التي تعمل في حقل الوساطة المالية. فتعمل على تجميع مبالغ طائلة من المواطنين، ومنشآت الأعمال، على شكل أقساط تأمين، وتقوم بإعادة استثمارها في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة.
- يساعد التأمين في تسهيل عملية الاقتراض، فكون المدين مغطى بالتأمين، يجعل الدائن مطمئنا، بأن موته لن يؤثر على السداد.
- يساعد التأمين منشآت الأعمال في التخطيط، إذ يكون المخطط عارفا أن الخسارة في الممتلكات، التي تنتج عن الخطر المؤمن عليه، لا تعني خسارة مالية، لأن التعويض من شركة التأمين سيغطيها. وبالتالي لن يتضرر مستقبل المنشأة نتيجة وقوع حريق، أو موت شخص مهم فيها.

يعتبر التأمين مهما في الاقتصاد الوطني بسبب الموارد المستخدمة في التأمين وإدارة المخاطر. فهناك استثمارات كبيرة في إنشاء مشروعات التأمين لمواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر، التي يتعرض لها الأفراد، و المنشآت، والعائلات.

2- شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري

تعتبر شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري الوسيط بين المؤمن لهم (الزبائن) و هيئات الرقابة والتأطير، وعليه تعتبر هذه الشركات من أهم الفاعلين في القطاع، حيث يتم تقسيمها على الشكل الآتي:

2-1- الشركات العمومية: تتمثل شركات التأمين العمومية في الشركة الجزائرية للتأمين « SAA » والتي أنشأت في 09 مارس 2011 شركة فرعية متخصصة في تأمين الأشخاص تحت اسم شركة التأمين للتوفير والصحة « SAPS »، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين « CAAR » وشركتها الفرعية المتخصصة في تأمين الأشخاص كرامة « CAARAMA Assurance » المعتمدة من طرف وزارة المالية في 09 مارس 2011، الشركة الجزائرية للتأمينات « CAAT » وشركتها الفرعية المسماة التأمين على الحياة الجزائرية « TALA » المتخصصة في تأمين الأشخاص المعتمدة في 09 مارس 2011، شركة تأمين المحروقات « CASH » والتي أنشأت في 22 فيفري 2015 شركة فرعية خاصة بتأمين الأشخاص تحت اسم الجزائرية للحياة « L'Algérienne Vie »، و الشركة المركزية لإعادة التأمين « CCR ».

2-2- الشركات الخاصة

يضم قطاع التأمين الجزائري عدة شركات خاصة والتي تتمثل في: الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين « CIAR » و الشركة الفرعية « MACIR VIE » الخاصة بها لتأمين الأشخاص والتي منح لها الاعتماد في 11 أوت 2011، شركة ترست الجزائر « Trust Algérien »، شركة أليانس للتأمين « Alliance Assurance »، الشركة الجزائرية للتأمينات « 2A »، شركة سلامة للتأمينات « Salama Assurances »، شركة اكسا للتأمينات الجزائر « AXA »، « Assurances Algérie » والتي أنشأت في 02 نوفمبر 2011 فرع لها خاص بتأمين الأشخاص « AXA Vie »، الشركة العامة للتأمينات المتوسطة « GAM » وشركة كريدف « CARDIF EL-Djazair » الخاصة بتأمين الأشخاص.

2-3- التعاضديات

تتمثل التعاضديات في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي « CNMA » وفرعه الخاص بتأمين الأشخاص التعاضدي « Le Mutualiste » الذي أنشأه في 05 جانفي 2012.

3- قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018

3-1- الأقساط المكتتبة

تهدف شركات التأمين النشطة في القطاع إلى كسب الزبائن من خلال توفير منتجات ترقى إلى تطلعاتهم وتلبي رغباتهم، مما يسمح لها بزيادة الأقساط المكتتبة.

يعرف قسط التأمين بأنه: « مبلغ تتقاضاه شركة التأمين من المؤمن له مقابل تعهدها بدفع قيمة التعويض عند وقوع الخطر المؤمن ضده » (رشدي سيد، 2015، صفحة 114).

جدول رقم (01): تطور الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأقساط	46474	53789	67884	77339	81713	86675	99630
معدل النمو%	-	15,73	26,20	13,92	5,65	6,07	14,94
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الأقساط	113995	125505	127900	129561	133685	137732	
معدل النمو%	14,41	10,09	1,90	1,29	3,18	3,02	

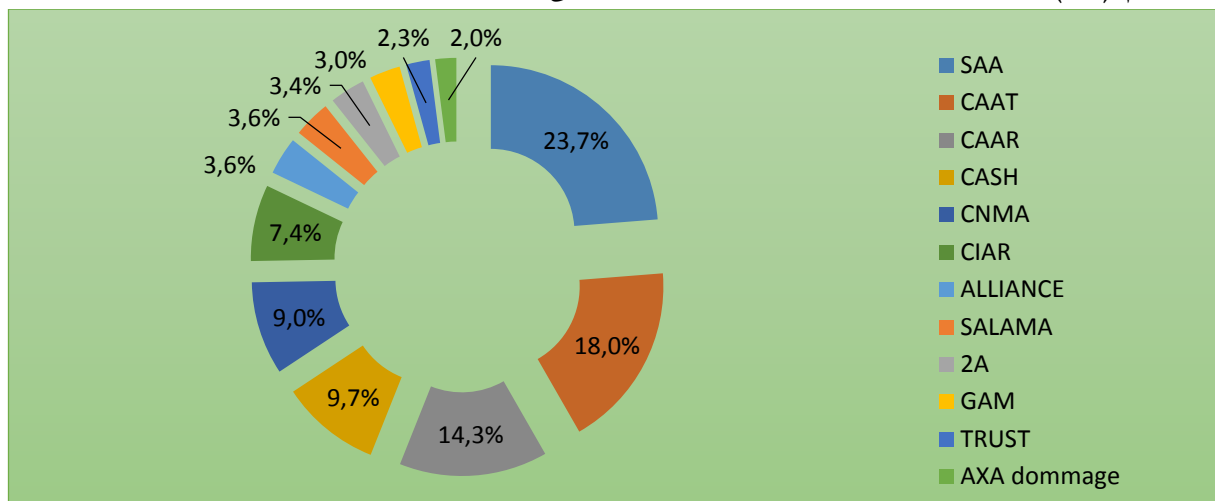
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

من الجدول رقم(01) يتضح أن الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة في تزايد مستمر، حيث تطورت من 46,47 مليار دينار جزائري سنة 2006 إلى أن وصلت إلى 137,73 مليار دينار جزائري سنة 2018، في حين سجلت أعلى نسبة نمو سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 بمعدل قدر بـ 26,20% وهذا راجع إلى البحبوحة المالية التي عرفت الجزائر في تلك المرحلة وما صاحبها من مشاريع استثمارية في مختلف المجالات (الأشغال العمومية، السكن، الطاقة...الخ) التي ساهمت بدورها في الرفع من أقساط التأمين، كما عرفت تلك المرحلة أيضا ارتفاعا في الحظيرة الوطنية للسيارات جعل من شركات التأمين تولى أكبر اهتمام لفرع التأمين على السيارات نظير ما حققه من أقساط تأمين.

كما يتبين من الشكل رقم (01) هيمنة شركات التأمين العمومي (CAAT, SAA, CAAR, CASH, CNMA) على قطاع التأمين، حيث سيطرت في مجموعها على نسبة متوسطة قدرت بـ 74,7% من الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة وترجع أسباب هذه السيطرة إلى الأقدمية والخبرة التي تتمتع بها بالإضافة إلى امتلاكها شبكات توزيع تغطي تقريبا معظم ولايات الوطن، في المقابل تحتل الشركة الجزائرية للتأمين « SAA » المرتبة الأولى من حيث الأقساط المكتتبة بنسبة متوسطة قدرت بـ 23,7% من مجموع أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال فترة الدراسة لتليها الشركة الجزائرية للتأمينات « CAAT » بنسبة متوسطة 18% والنسبة المتبقية (33%) تقاسمتها كل من CASH، CNMA وCAAR.

أما فيما يخص شركات التأمين الخاصة، فحققت في مجموعها نسبة متوسطة قدرت بـ 25,3% من مجموع أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال الفترة 2006-2018، حيث احتلت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين « CIAR » المرتبة الأولى في الشركات الخاصة بنسبة متوسطة قدرت بـ 7,4% لتليها شركة Alliance بنسبة متوسطة 3,6% والنسبة المتبقية (14,3%) تقاسمتها بقية شركات التأمين الخاصة النشطة في قطاع التأمين الجزائري.

الشكل رقم (01): أقساط التأمين المكتتبة حسب الشركات على أساس المتوسط خلال الفترة 2006-2018

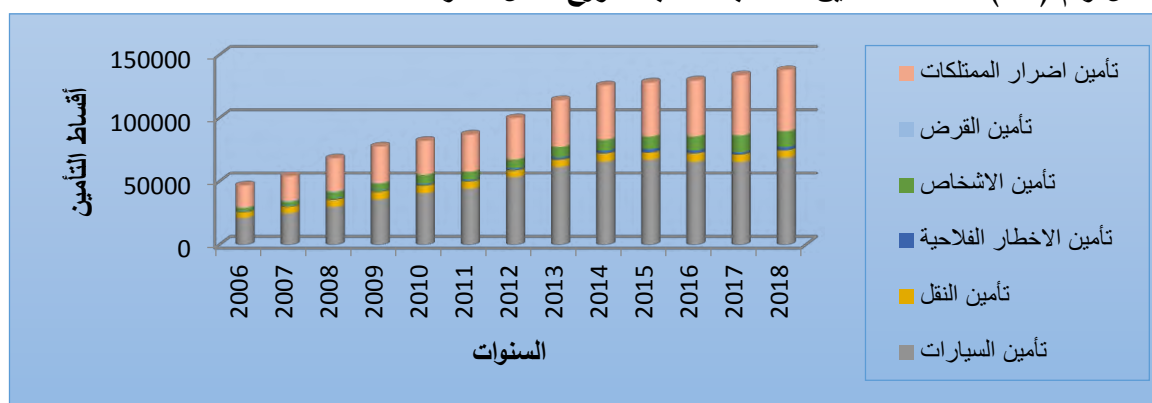


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

من خلال الشكل رقم (02) يتبين أن فرع تأمين السيارات استحوذ على نصف أقساط التأمين المكتتبة في القطاع خلال الفترة 2006-2018، حيث سيطر على نسبة متوسطة قدرت بـ 49,9% من مجموع أقساط التأمين المحققة في القطاع وترجع هذه الهيمنة إلى إلزامية الدولة لأصحاب السيارات بالتأمين (تأمين المسؤولية المدنية) بالإضافة إلى الزيادة في عدد السيارات، والتي بلغت 6 418 212 سيارة (الديوان الوطني للإحصائيات، 2019) في نهاية سنة 2018. وكنتيجة للمشاريع الاستثمارية الكبرى (الطريق سيار شرق غرب، مطار الجزائر، الجامع الأعظم، بناء السكنات... الخ)، التي ميزت الفترة 2006-2018، فإن فرع تأمين أضرار الممتلكات (الأخطار البسيطة والأخطار الصناعية) سيطر هو الآخر على ثاني أعلى حصة، حيث قدرت نسبته المتوسطة بـ 34,5% من إجمالي أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال فترة الدراسة.

في المقابل، تقاسمت بقية الفروع الأخرى (تأمين النقل، تأمين الأخطار الفلاحية، تأمين الأشخاص وتأمين القرض) النسبة المتوسطة المتبقية (15,6%) من إجمالي أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال الفترة 2006-2018.

الشكل رقم (02): أقساط التأمين المكتتبة حسب الفروع خلال الفترة 2006-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

أما فيما يخص نشاط إعادة التأمين، فتعتبر الشركة المركزية لإعادة التأمين « CCR » الشركة الوحيدة التي تنشط في سوق التأمين الجزائري في مجال إعادة التأمين، فأقساط التأمين المكتتبة على مستوى الشركة تتمثل فيما تحققه من رقم أعمال خلال سنة النشاط، والجدول رقم (02) يوضح تطور رقم أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين « CCR » خلال الفترة 2006-2018.

الجدول رقم (02): تطور أقساط التأمين (رقم الأعمال) الشركة المركزية لإعادة التأمين خلال الفترة 2006-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	موافقات وطنية	موافقات دولية	المجموع (أقساط التأمين)	الاحتفاظ	إسناد إعادة التأمين	المجموع (أقساط التأمين)
2006	4622	629	5251	2608	2643	5251
2007	5382	637	6019	3260	2759	6019
2008	9181	839	10020	4314	5706	10020
2009	8265	778	9043	3824	5219	9043
2010	9174	639	9813	3910	5903	9813
2011	12690	819	13509	5975	7534	13509
2012	15268	1212	16480	7417	9063	16480
2013	18992	1323	20315	7517	12798	20315
2014	20784	1521	22305	8834	13471	22305
2015	23199	2134	25333	10673	14660	25333
2016	24317	2884	27201	10778	16423	27201
2017	25707	3765	29472	11568	17904	29472
2018	27700	4377	32077	12206	19871	32077

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

يتضح من الجدول رقم (02) أن الشركة المركزية لإعادة التأمين « CCR » سجلت أدنى مستوى لأقساط التأمين في سنة 2006 قدر بـ 5,25 مليار دينار جزائري مقابل أعلى مستوى في سنة 2018 قدر بـ 32,07 مليار دينار جزائري أي بمتوسط معدل نمو 16,27% خلال الفترة 2006-2018. في المقابل، استحوذت الموافقات الوطنية على نسبة متوسطة قدرت بـ 90% من الأقساط المكتتبة في الشركة و النسبة المتوسطة المتبقية (10%) تمثل حصة الموافقات الدولية خلال الفترة 2006-2018، حيث احتفظت الشركة بنسبة متوسطة قدرت بـ 42% من مجموع الموافقات وأسندت النسبة المتبقية (58%) إلى الخارج وهذا خلال فترة الدراسة.

3-2- التعويضات

تتمثل التعويضات في المبالغ المالية التي تدفعها شركات التأمين (المؤمن) كمقابل عن الأضرار التي لحقت بزيائنها (المؤمن لهم).

الجدول رقم (03): تطور التعويضات في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التعويضات	23994	25470	34772	36056	35678	43176	50706
معدل النمو%	-	6,15	36,52	3,69	-1,04	21,01	17,44
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
التعويضات	54059	61832	71088	69562	70640	69497	
معدل النمو%	6,61	14,37	14,96	-2,14	1,54	-1,61	

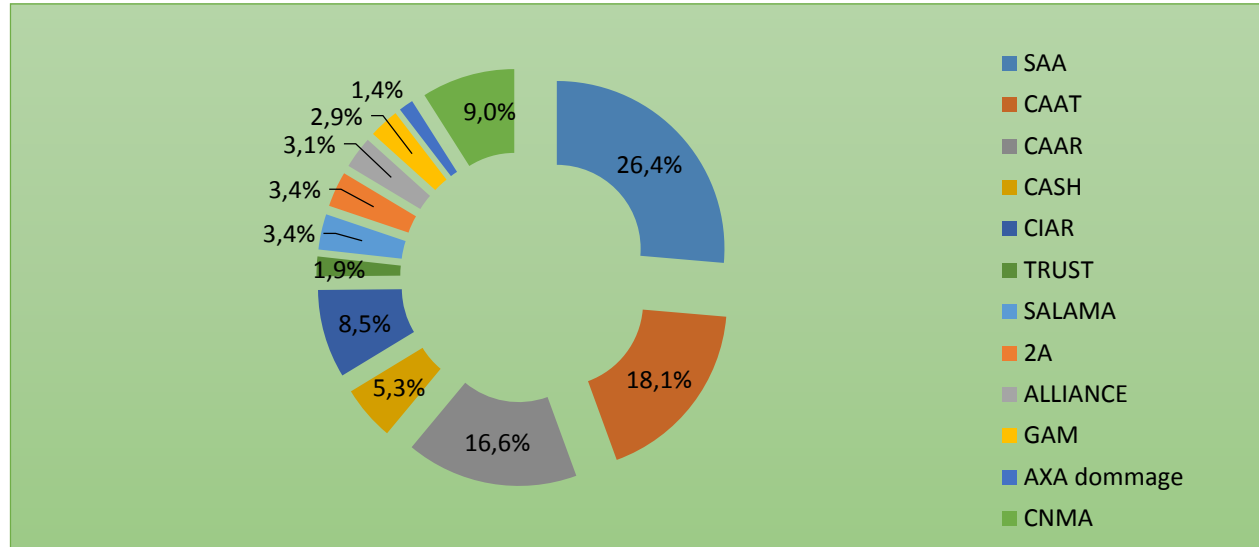
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

من خلال الجدول رقم (03) يتبين أن حجم التعويضات في قطاع التأمين الجزائري تعرف تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث تم تسجيل أدنى قيمة في سنة 2006 قدرت بـ 23,99 مليار دينار جزائري مقابل 71,08 مليار دينار جزائري كأعلى قيمة سجلت في سنة 2015. في المقابل، تم تسجيل أعلى نسبة نمو سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 بمعدل قدر بـ 36,52%.

من هنا يتجلى أن نمو أقساط التأمين المكتتبة يتبعه نمو في التعويضات، حيث تم تسجيل في نفس السنة (2008) أعلى معدلات نمو خلال الفترة 2006-2018.

أما فيما يخص التعويضات حسب الشركات، فيتضح من الشكل رقم (03) سيطرت شركات التأمين العمومي على أعلى حصة من إجمالي تعويضات القطاع خلال الفترة 2006-2018، حيث حققت نسبة متوسطة قدرت بـ 75,4% موزعة على الشركة الجزائرية للتأمين « SAA » بنسبة متوسطة 26,4%، الشركة الجزائرية للتأمينات « CAAT » بنسبة متوسطة 18,1% و النسبة المتبقية (30,9%) تقاسمتها كل من CNMA وCASH وCAAR. في المقابل، قدرت النسبة المتوسطة لتعويضات شركات التأمين الخاصة بـ 24,6%، حيث سيطرت شركة « CIAR » على أكبر نسبة متوسطة للتعويض قدرت بـ 8,5% تليها شركة « Salama » بـ 3,4% وشركة « 2A » بـ 3,4%، والنسبة المتوسطة المتبقية (9,3%) تقاسمتها بقية شركات التأمين الخاصة.

الشكل رقم (03): التعويضات حسب الشركات على أساس المتوسط خلال الفترة 2006-2018

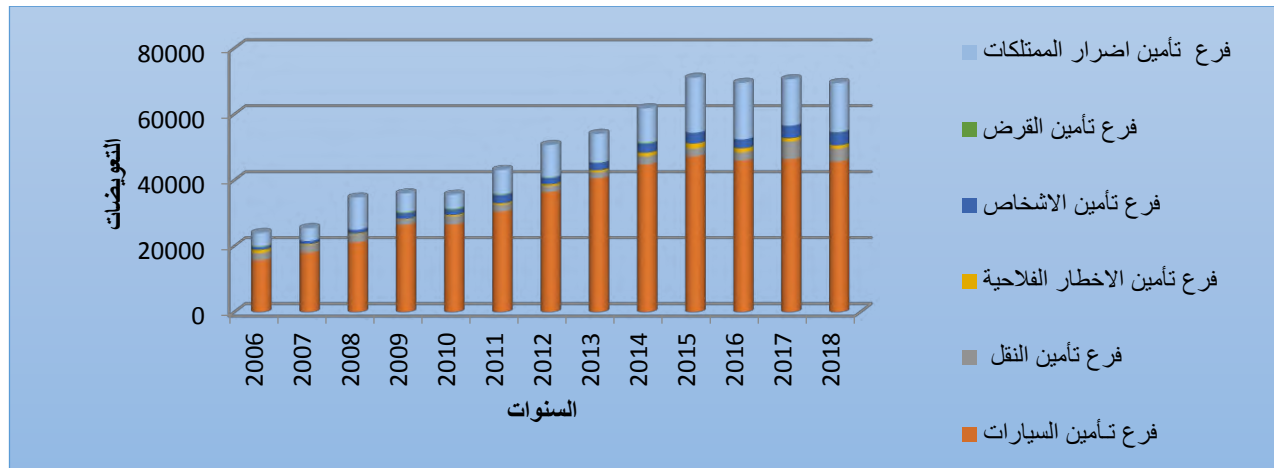


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

يتضح من الشكل رقم (03) سيطرت فرع تأمين السيارات على حجم التعويضات في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018، حيث استحوذ هذا الفرع على نسبة متوسطة قدرت بـ 68,89% من إجمالي تعويضات القطاع وترجع هذه السيطرة إلى توقيع اتفاقية «ARCM» في ماي 2015 الخاصة بمعالجة الطعون مابين شركات التأمين وتسوية الملفات العالقة والخاصة بسنوات 2010 و 2011 و 2012.

في حين سيطر فرع تأمين أضرار الممتلكات على ثاني أكبر حصة، حيث قدرت نسبته المتوسطة خلال الفترة 2006-2018 بـ 19,66% من إجمالي تعويضات القطاع. أما فيما يخص النسبة المتوسطة المتبقية (11,45%) فنقاسها كل من فرع تأمين النقل، فرع تأمين الأخطار الفلاحية، فرع تأمين الأشخاص وفرع تأمين القرض.

الشكل رقم (04): التعويضات حسب الفروع خلال الفترة 2006-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

4- مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني

يتم التعرف على مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرين أساسيين هما: معدل الاختراق وكثافة التأمين.

فمعدل الاختراق هو عبارة عن حاصل قسمة رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري لسنة معينة على الناتج الداخلي الخام لنفس السنة، أما كثافة التأمين فهي عبارة عن مقدار ما ينفقه الفرد الجزائري على التأمين.

الجدول رقم (04): تطور معدل الاختراق وكثافة التأمين خلال الفترة 2006-2018

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاختراق (%)	0,55	0,58	0,62	0,77	0,67	0,60	0,63	0,69	0,73
كثافة التأمين (دج)	1389	1580	1957	2203	2253	2378	2672	3006	3208
السنوات	2015	2016	2017	2018					
معدل الاختراق (%)	0,77	0,75	0,73	*0,68					
كثافة التأمين (دج)	3231	3164	3198	*3235					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات لسنوات 2014، 2015-2017.

* تم حساب المؤشرين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2018.

تظهر النتائج الموضحة في الجدول رقم (04) أن دور قطاع التأمين ومساهمته في الناتج الداخلي الخام (معدل الاختراق) لم ترقى إلى المستوى المطلوب إذا أنها لم تتجاوز خلال فترة الدراسة 1%، حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2006 قدرت بـ 0,55 % وفي سنتي (2009، 2015) سجلت 0,77% كأعلى نسبة خلال الفترة 2006-2018. في المقابل، يعرف إنفاق الفرد الجزائري على التأمين (كثافة التأمين) تفاوت من سنة لأخرى وهذا راجع إلى القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، حيث قدر أدنى إنفاق على التأمين سنة 2006 بمقدار 1389 دينار جزائري للفرد ليرتفع إلى 3235 دينار جزائري للفرد سنة 2018.

- خاتمة:

إن صدور القانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، أعطى لقطاع التأمين نفسا جديدا وهذا من خلال إنشاء هيئات تأطير ومراقبة وكذا الفصل في نشاط شركات التأمين النشطة في القطاع. من خلال هذه دراسة يتضح هيمنت شركات التأمين العمومي على قطاع التأمين من حيث أقساط التأمين المكتتبة، حيث سيطرت في مجملها على نسبة متوسطة قدرت بـ 74,7% من إجمالي أقساط التأمين المحققة في القطاع مقابل 25,3% للشركات الخاصة خلال الفترة 2006-2018، كما يتضح أيضا هيمنت فرع تأمين السيارات على الأقساط المكتتبة في القطاع خلال فترة الدراسة حيث سيطر على نسبة متوسطة قدرت بـ 49,9%.

أما فيما يخص مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني يظهر جليا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام لم ترقى إلى المستوى المطلوب حيث أن نسبة مساهمته لم تتجاوز 1% خلال الفترة 2006-2018، كما أن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين (كثافة التأمين) يعرف تواضعا إذ أنه لم يتجاوز 3250 دج خلال فترة الدراسة.

وحتى يتم تحسين مستقبل هذا القطاع في الجزائر، أوصت الدراسة بما يلي:

- الترخيص لشركات التأمين بممارسة التأمين التكافلي وذلك بإعداد لوائح وقوانين تنظيمية من طرف الجهات الوصية (وزارة المالية)، مما يسمح بدخول شركات تأمين جديدة إلى السوق الجزائرية تنشط في هذا المجال وبالتالي زيادة المنافسة.
- توعية الأفراد بضرورة التأمين وهذا من خلال تنظيم شركات التأمين لملتقيات وندوات وطنية خاصة بالتأمين.
- العمل على زيادة أقساط التأمين المكتتبة في بعض الفروع (تأمين القرض، تأمين الأخطار الفلاحية) ، وذلك من خلال ابتكار بعض المنتجات وتقديم تخفيضات للمؤمن لهم مما يسمح لشركات التأمين باكتساب زبائن جدد.

قائمة المصادر والمراجع

- سالم رشدي سيد. (2015). *التأمين "المبادئ والأسس والنظريات"* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الراية.
- سعيد جمعة عقل، و حربي محمد عزيقات. (2016). *التأمين وإدارة الخطر "النظرية والتطبيق"* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار البداية.
- عبد أحمد علي العامري. (2014). *إدارة الخطر والتأمين* (الإصدار الطبعة الأولى). صنعاء، اليمن: جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- لطفي أحمد أحمد محمد. (2007). *نظرية التأمين "المشكلات العلمية والحلول الإسلامية"* (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- محمد هشام جبر. (2012). *إدارة الخطر والتأمين*. رام الله، فلسطين: جامعة بيرزيت.
- محمود الكيلاني. (2009). *الموسوعة التجارية والمصرفية "المجلد السادس: عقود التأمين من الناحية القانونية"* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- هاني أبي الفضل بن فتحي آل الحديدي المالكي الاسكندري. (2009). *التأمين "أنواعه المعاصرة وما يجوز أن يلحق بالعقود الشرعية منها"* (الإصدار الطبعة الأولى). دمشق، سوريا: دار العصماء.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2019). تاريخ الاسترداد 09 ديسمبر، 2019، من www.ons.dz.

The Effect of Perceptions Resulting From Training in Entrepreneurship on The Entrepreneurial Orientation of University Students in Algeria – A Statistical Standard Study -

Abdeldjebbar Abdelhafid¹

¹Management Science, Higher School of Commerce, Algeria, hafidjebbar@gmail.com.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 24/11/2020

Accepted: 05/02/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

- Entrepreneurship
- Formation in entrepreneurship
- Entrepreneurial intention
- Business creation

JEL Code:

O11, O12, M11, C21

ABSTRACT

To answer the research problematic based on: entrepreneurial orientation among university students in Algeria. We discussed the concept of entrepreneurship, and its different elements, besides the concepts associated to companies creation; adopting a standard statistical study because we want to know the orientation of the students that are going to the professional life and the necessity of this element in their professional career. The results are numerous, but the most important: there is a relation which links the conceptions issue from the entrepreneurial training with the entrepreneurial tendency of students, and that this influence eliminates the involuntary acceptance of the functional side that generated from the influence of close or far environment.

تأثير التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية على التوجه المقاولاتي لطلبة الجامعة في الجزائر

- دراسة إحصائية قياسية -

عبد الجبار عبد الحفيظ¹

¹ علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، hafidjebbar@gmail.com.

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:

تاريخ القبول:

تاريخ النشر:

الكلمات المفتاحية

المقاولاتية

التكوين في المقاولاتية

التوجه المقاولاتي

إنشاء المؤسسات

JEL Code: O11, O12,

M11, C21

الملخص

للإجابة على إشكالية البحث التي تتمحور حول: التوجه المقاولاتي لدى طلبة الجامعة في الجزائر. تمّ التطرق لمفهوم المقاولاتية ومختلف العناصر المتعلقة بها، والمفاهيم المرتبطة بإنشاء المؤسسات مع الاستعانة بدراسة إحصائية قياسية لأننا بصدد معرفة توجه الطلبة المقبلين على الحياة المهنية ومدى ضرورة هذا العنصر في مستقبلهم المهني. وقد خلص البحث لنتائج عديدة أهمها: وجود علاقة تربط التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية بالتوجه المقاولاتي للطلبة، وأنّ هذا التأثير يزيح بطريقة أو بأخرى تقبلهم غير الإرادي للجانب الوظيفي النابع من تأثير المحيط القريب والبعيد عنهم.

- مقدمة:

إنه لمن خلال مراقبة بسيطة بعين الاقتصادي للعالم اليوم، لنرى أنّ سنة 2011 بالتحديد قد صاحبها عدّة أزمات، تركّزت أساسا في البلدان المتقدّمة ولعلّ أبرزها أوروبا. هذه القارة التي لطالما عرفت بصلابة ومثانة اقتصاداتها، مهيمنة على دول العالم بما في ذلك المتقدمة منها، من خلال إنشاء أقوى تكتل اقتصادي تمثل في منطقة اليورو.

إلا أنّ الأزمة المالية لم تترك لهذا الكيان عضوا إلا واشتكى من آلامها وانعكاساتها، ولعلّ أبرز هذه الأعضاء اليونان وإيطاليا، اللتان لجأتا إلى سياسة التقشف، بل أنّه قد تمخّض عن هذه السياسة هدف أساسي للخروج والنهوض بالاقتصاد من حالة التأزم، هو ما اتفق عليه أصحاب الاختصاص في كلتا الحكومتين، وتمثّل في إنشاء أكبر عدد من المؤسسات. ومن أجل بلوغ هذا المبتغى فإنه لا بد من تنمية روح المقاوالية لدى الطلبة نظرا للتغيّرات التي يشهدها العالم، والدراسات والأبحاث الموجهة نحو المقاوالية والهادفة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، وما تشهده الساحة الوطنية من إصدار لقرارات متعاقبة ومختلفة تصبّ أغلبها في قالب التسهيلات الممنوحة للشباب الجزائري من أجل القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل، مع العلم أنّ الرهان اليوم في الجزائر يتلخّص بالطبع في نشر روح المقاوالية، وإنشاء المؤسسات.

الإشكالية: بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تؤثر التصورات الناتجة عن التكوين في المقاوالية على التوجّه المقاوالاتي لطلبة الجامعة بالجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي المقاوالية، وما هي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

هل لمتغيّر (التصورات الناتجة عن التكوين في المقاوالية) تأثير في توجّهات طلبة الجامعة نحو إنشاء المؤسسات؟

فرضية البحث: تتمثل فرضية هذه الورقة البحثية فيما يلي:

هناك تأثير إيجابي للتصورات الناتجة عن التكوين في المقاوالية على التوجه المقاوالاتي لطلبة الجامعة في الجزائر.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية والمتمثل في مدى تأثير التكوين المتبع في الجامعة الجزائرية على التوجه المقاوالاتي للطلبة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الاقتصاديين من لديهم اهتمام كبير بالمقاولاتية والتوجه المقاولاتي، وفي هذا الصدد أنجزت العديد من الدراسات نتطرق إلى بعضها فيما يلي:

1/ دراسة أجريت حول التوجه المقاولاتي للطلبة خريجي المدرسة العليا للتجارة بباريس سنة 1978 بفرنسا، تم من خلالها استجواب 2800 طالب في 14 دفعة، تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:

- هناك نسبة ضئيلة من الطلبة من يختار المقاولاتية.

- أغلب الطلبة يحدون التوظيف في كبريات المؤسسات الفرنسية. (Tounes, 2003, p. 06)

2/ دراسة قام بها سونيكورت P.Senicourt (1997.p.16) حول التوجه المقاولاتي للشباب سنة 1997 بفرنسا، تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:

- معدل إنشاء المؤسسات لدى الشباب حاملي الشهادات العليا ينحصر من 5% إلى 10%.

- ما نسبته 90% من الشباب منشئي المؤسسات لديهم مستوى أقل من الجامعي. (Tounes, 2003, p. 06)

3/ دراسة قام بها سامي بودبوز حول التوجه المقاولاتي للطلبة خريجي المدرسة العليا للتجارة بصفاقس سنة 2009 بتونس، أجريت على 49 طالبا من خريجي المدرسة الجدد، تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:

يوجد تأثير كبير للمواقف المرتبطة بالسلوك على التوجه المقاولاتي للطلبة.

المعايير الاجتماعية تؤثر بنسبة ضئيلة على التوجه المقاولاتي للطلبة والمعبر عنها ب (الحاجة للمرافقة، البحث عن الاستقلالية، المخاطرة... إلخ).

التصورات المرتبطة بالسلوك ليس لها أي تأثير على التوجه المقاولاتي للطلبة والمعبر عنها ب (وفرة الموارد المالية، المعلومات، النصائح، التبرعات، الحياة الجموعية ... إلخ). (Boudabbous, 2011, p. 6)

محاور البحث: للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولاً: تحديد الإطار المفاهيمي للمقاولاتية وإنشاء المؤسسات.

ثانياً: أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: الإطار التطبيقي لتحديد مدى تأثير تصورات التكوين في المقاولاتية على التوجه المقاولاتي لطلبة الجامعة الجزائرية.

1- تحديد الإطار المفاهيمي للمقاولاتية وإنشاء المؤسسات

سيتم التطرق في هذا الباب إلى مفهوم المقاولاتية إضافة إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعريفات المرتبطة وبها مع تبيان خصائصها.

1-1 - المقاولاتية وإنشاء المؤسسات: قبل التطرق لمسار إنشاء المؤسسات لابد من الوقوف على مصطلح المقاولاتية وتحديد مفهومه كما يلي:

- **مفهوم المقاولاتية:** قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية. أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة. ويعتبر Say J.B (1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة. (Guyot & Vandewattyne, 2008, p. 16)

حسب كل من "Julien" و "Marchesney" فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة. (سايبى، 2011، الصفحات 4-5)

غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد، ومبدع". (Emile-Michel, 2001, p. 13)

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل - إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع. و بهذا يقود التطور الاقتصادي.

- **مفهوم المقاول:** لقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب وهي:

- **المقاربة الوظيفية:** هذه المقاربة التي يمثلها "Shumpeter" وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي، من خلال نظريته "التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

- المقاربة التي تركز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة: والتي تركز على الخصائص البسيكولوجية للمقاول مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصوله ومساراته الاجتماعية وقد سلط weber الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

- المقاربة العملياتية أو التشغيلية: والتي أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقتترحت على الباحثين الاهتمام بماذا يفعل المقاول، وليس شخصه. (Gastine, 2011, p. 06)

- تعريف المقاولاتية: كما تعددت تعاريف المقاول تعددت أيضا التعاريف التي تناولت المقاولاتية، إذ تعرف على أنها "الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي بحت " على حد قول "Marcel Mauss" 1923-1924".

أما "Alain fayol" فقد حددها على أنها " حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي. أما بالنسبة للإنجلو ساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور "Howard Stevenson" بجامعة Harvard يوضح بأن: "المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعاتها وتجسيدها". (سايبى، 2011، الصفحات 6-7)

ويعرف "Beranger" المقاولاتية (Entrepreneuriat) المشتقة من (Entrepreneurship) والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، بطريقتين:

- على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

- على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق الثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة الخطر بشكل فردي.

إذن فالمقاولاتية تتمثل في: الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة ، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة ، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، و التعرف على فرص الأعمال، و متابعتها و تجسيدها على ارض الواقع.

2- أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: مهامها، التحسينات التي قامت بها:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2001، صفحة 8)، في شكل شبك وحيد غير ممرز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن. يُخوّل للوكالة القيام

بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكل المؤسسات. ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم المطبقة على التجهيزات المستوردة، وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار.

- بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017 : (الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2017)

هذه الجداول الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2017 تتكون من المعلومات الحية من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منقحة ومصححة في ضوء المشاريع الملغاة.

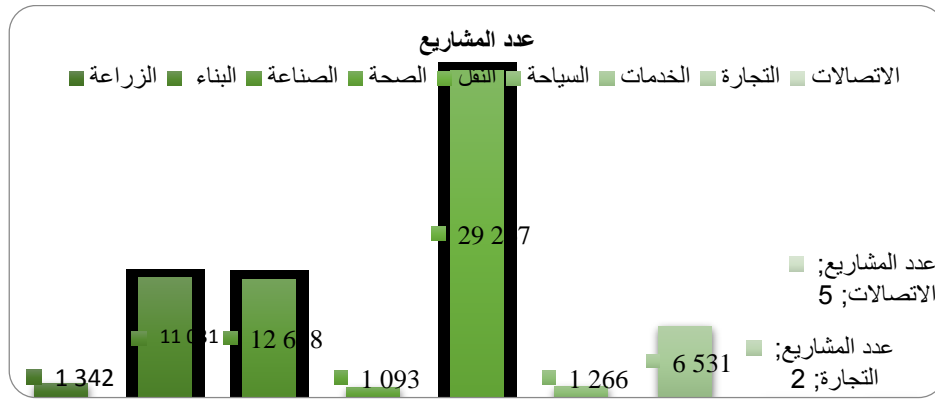
الجدول رقم (02): المشاريع الاستثمارية المصرحة مليون دج

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	مناصب العمل	النسبة المئوية
محلي	62 334	99	11 780 833	82	1 098 011	89
أجنبي	901	01	2 519 831	18	133 583	11
المجموع	63 235	100	14 300 664	100	1 231 594	100

Source: www.andi.org.dz

من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلب الاستثمارات المدعمة من طرف الوكالة هي استثمارات محلية بنسبة 89%، تمثل ما قيمته 11 780 833 مليون دج، تشغل 1 098 011 منصب عمل

الشكل رقم (01): عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الشكل يتضح جليا أن قطاع النقل يحتل حصة أكبر عن باقي القطاعات، هذا ما يفسر توجه الحكومة نحو شراء السلم الاجتماعي زمن البحبوحة المالية، عكس ما هو عليه الحال اليوم، بينما تعرف القطاعات المنتجة إنتعاشة في الآونة الأخيرة، هذا ما يبرزه عدد المشاريع المصرح بها في كل من قطاعي الصناعة والبناء، نظرا لما لهما من قدرات كبيرة على استقطاب اليد العاملة وخلق الثروة.

2-2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1996)، حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وتستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية، مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من إمكانيات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار 3 مناصب عمل دائمة على الأقل. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2003، صفحة 10) ويشترط على المقاول تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حالة اللجوء إلى البنك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات سنطرق إليها فيما يلي:

- الامتيازات المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الانتاج والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية البحتة مع مراعات عامل المردودية في المشروع، وإلى غاية سنة 2003 لم يكن سقف حجم الاستثمارات التي تغطيها الوكالة يتجاوز 4 مليون دينار جزائري، ليتم رفعه بعد ذلك إلى 10 مليون دينار جزائري (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2003، صفحة 11)، أما صيغة التمويل فهي موزعة على الشكل التالي:

- التمويل الثنائي: يتضمن هذا النوع من التمويل:

- مساهمة شخصية مقدّمة من طرف المقاول، تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع
- قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة

ويمكن تلخيص هيكل التمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
المستوى الأول أقل أو يساوي 5.000.000 دج	71%	29%
المستوى الثاني ما بين 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	72%	28%

المصدر: www.ansej.org.dz

- التمويل الثلاثي: يتضمن هذا النوع من التمويل:

- مساهمة شخصية مقدّمة من طرف المقاول، تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع
- قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة
- قرض بنكي، يُخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة

ويمكن تلخيص هيكل التمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول أقل أو يساوي 5.000.000 دج	01%	29%	70%
المستوى الثاني ما بين 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	02%	28%	70%

المصدر: www.ansej.org.dz

تتكفل الوكالة بتخفيض نسب فوائد قروض الاستثمارات المتعلقة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للشباب ذوي المشاريع، وتتمثل في تخفيض نسبة الفائدة إلى 100% (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2013، صفحة 13)، وللاستفادة من التمويل يتعين على المقاول الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، وذلك بعد حصوله على اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث

يعمل هذا الصندوق على ضمان القروض الممنوحة للشباب المعتمدين في إطار الوكالة أيًا كانت طبيعتها، ويمكن أن تتخبط فيه كل مؤسسة مالية تقوم بتمويل مشاريع الوكالة.

هذه الضمانات تأتي تكملة لما يقدمه المدين المنخرط في الصندوق على شكل تأمينات عينية، حيث يغطي هذا الأخير لفائدة البنوك ما يعادل 70% من أصل الدين، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصندوق وعلى الرغم من إنشائه سنة 1998، إلا أنه لم يبدأ العمل فعليًا إلا سنة 2005 مما تسبب في المساس بمصداقيته تجاه البنوك، وبالتالي أثرت سلبا على مستوى تمويل المشاريع المسجلة في إطار الوكالة.

3- الدراسة الإحصائية القياسية:

3-1- التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS : الهدف من هذا التحليل الإحصائي هو توضيح صورة شاملة حول عينة الدراسة من جميع الجوانب السوسيوديموغرافية، التي تشملها إستبانة الدراسة، ومن ثم التطرق إلى دراسة مدى ثبات وصدق السلاسل المتبعة في قياس المتغير التابع (التوجه المقاولاتي)، والمتغير المستقل (الحاجة للاستقلالية)، وأخيرا التطرق إلى العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين من خلال تفسير نموذج الانحدار الخطي البسيط.

- **المعطيات السوسيوديموغرافية:** نقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها من الإستبانة للعينة محل الدراسة، والتي تمثل 688 طالبا، يدرسون بكل من جامعة تيارت، جامعة باتنة، المدرسة العليا للإقتصاد بوهران، المدرسة العليا للتجارة القليعة من جانب متغير: الجنس، السن

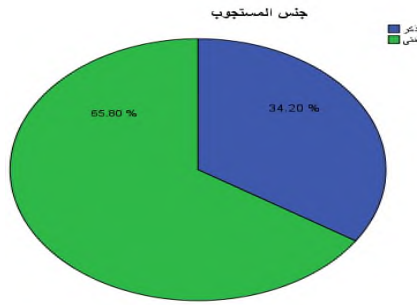
- **الجنس:** من خلال التحليل الوصفي لبرنامج spss على عينة الدراسة والمكونة من 688 طالبا، تبين أن عدد الذكور في العينة يقدر بـ 235 طالبا، أي ما نسبته 34.20% مقارنة بالإناث حيث بلغ عددهن 453 طالبة، أي ما نسبته 65.80% أي ما يقارب الثلثين من حجم العينة، بينما نسبة الذكور في نفس العينة تتعدى الثلث بقليل، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

الجدول رقم (06): يوضح تقسيمات العينة حسب الجنس

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية	التكرار	
34.20	34.20	235	الذكور
100	65.80	453	الإناث
	100	688	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (03): يوضح تقسيمات العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

- السن: من خلال الجدول اللاحق يتضح جليا أن معظم الطلبة عينة الدراسة يقل سنهم عن 25 سنة، أي ما نسبته 90.80% من حجم العينة، هذا ما يمثل 625 طالبا من بين 688 إجمالي عدد الطلبة المستجوبون، هذا ما يدل على أن ما نسبته 90.80% وهي نسبة كبيرة جدا هم طلبة يواصلون تكوينهم الجامعي بصفة مستمرة، أي أنه من قام بمتابعة دراسته في ما بعد التدرج قد قام بها بصفة تلقائية، وهذا ما يبرره العدد الهائل في طلبة الماستر حاليا

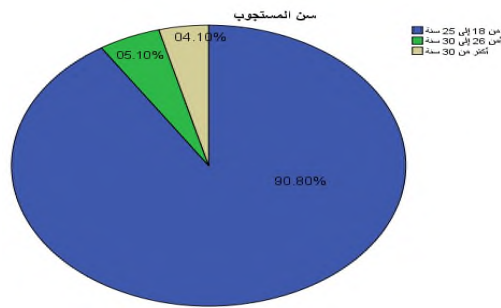
أما عدد الطلبة الذين يفوق سنهم 26 سنة فقد بلغ 63 طالبا أي ما نسبته 09.20% وهو إجمالي الفئتين المتبقيتين، " من 26 إلى 30 سنة، أكثر من 30 سنة"، وهم في غالب الأحيان طلبة النظام الكلاسيكي الذين يتابعون دراساتهم في الماستر وهذا بعد الانقطاع عن الدراسة لسنوات عديدة

الجدول (07): يوضح تقسيمات العينة حسب السن

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية	التكرار	
90.80	90.80	625	من 18 إلى 25 سنة
95.90	05.10	35	من 26 إلى 30 سنة
100	04.10	28	أكثر من 30 سنة
	100	688	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل (04): يوضح تقسيمات العينة حسب السن



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

- **درجة ثبات وصدق سلالمة القياس:** لمعرفة مدى ثبات وصدق سلم قياس متغير ما، وحتى نستطيع القول أنّ الأسئلة المطروحة في الإستبانة تعبّر عن المتغير المطروحة لأجله، نعتمد في التحليل الإحصائي على معامل ألفا كروبانج، حيث أنّ هذا الأخير يعبر عن درجة ثبات وصدق سلم القياس. كما نعتمد أيضا على دراسة بعد سلم القياس.

معامل ألفا كروبانج: هو رقم يقيس درجة ثبات وصدق أسئلة الإستبانة، يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، حيث أنّه عندما يكون مساويا للصفر، يعبر عن انعدام الثبات في البيانات وعلى العكس فإنّه إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإنّ قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. تعتبر قيمة معامل ألفا كروبانج التي تساوي 0.60

- **قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية):**

بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير المستقل (التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يوضح درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير (التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية	5	0.895	0.946

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإنّ قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية تقدر بـ 0.895 هذا ما يجعلنا نقبل جميع العبارات الخمس، هذا وإنّ درجة صدق السلم تقدر بـ 0.946 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير بالأسئلة الخمسة المكونة لسلم القياس كاملة.

- **قياس درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير التابع (التوجّه المقاولاتي):** بعد القيام بتحليل الملائمة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغرض قياس مدى ثبات وصدق سلم قياس المتغير التابع (التوجّه المقاولاتي) تمثّلت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): يوضح درجة ثبات وصدق سلم قياس المتغير التابع (التوجه المقاولاتي)

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
التوجه المقاولاتي	2	0.534	0.730

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قيمة معامل قياس درجة ثبات سلم القياس للمتغير التابع التوجه المقاولاتي تقدر بـ 0.534 هذا ما يجعلنا نقبل عبارتين من العبارات الثلاث ، هذا وإن درجة صدق السلم تقدر بـ 0.730 وبالتالي فإننا نعبر عن المتغير التابع بسؤالين من الأسئلة الثلاث المكونة لسلم القياس.

3-2- تحليل الانحدار

- **الانحدار الخطي البسيط:** الانحدار الخطي البسيط هو إحدى الطرق المفسرة والتنبؤية الأكثر استعمالا في مجال التحليل الإحصائي للظواهر الاقتصادية، يسمح بتوضيح العلاقة السببية بين المتغير المفسر والمتغير المفسر. كما يسمح بتحديد معاملات معادلة الانحدار، تلك التي تقلل من التشتت بين البيانات الملاحظة والبيانات المعدلة.

باستعمال هذه المعادلة يكون التعليق على نتائج الانحدار على ثلاث مستويات، أولا: شدة التأثير في العلاقة بين المتغيرين، وتحسب اعتمادا على معامل الارتباط الخطي (R)، ثانيا: وبنفس الشكل فيما يتعلق بمعنوية الارتباط ونوعية التعديل في النموذج، فإنه يعبر عنها باستخدام معامل التحديد (R^2)، واختبار فيشر (F FISHER-SNEDECOR)، وأخيرا فإن الانحدار الخطي يسمح باختبار الفروق بين القيم التنبؤية بالنموذج مع تلك الملاحظة حقيقة

تحليل التباين: يمكننا من معرفة وجود علاقة تأثير للمتغير المستقل الكيفي على المتغير التابع الكمي، وهذا بغية شرح التغير الحاصل في المتغير التابع من جراء التغير الحاصل في المتغير المستقل. اختبار فيشر وباعتبار درجة الحرية ومجال الثقة، فإن قيمة فيشر المحسوبة ودرجة معنويته تحدد ما إذا كان هناك تأثير ذو معنوية، أو بمعنى آخر يسمح باختبار تباين ظاهرة كمية إنطلاقا من متغير مستقل كيفي. وكخلاصة فإن تحليل التباين نقوم به تحديدا من أجل الوصول إلى ثلاث أهداف رئيسية نعبر عنها فيما يلي:

- اختبار نسبية النتائج المحصل عليها للمتغيرات المفسرة باختلاف أنواعها (كمية، كيفية)
- تحديد نوعية التعديل الإجمالية
- تحديد وزن كل المعاملات في التفسير المعبر عنه بالمتغير المستقل.

الفرضية التي نود الإجابة عنها من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرين عن طريق الانحدار الخطي البسيط، مفادها:

التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية تؤثر على التوجه المقاولاتي للطلبة.

بهذا الصدد نقوم باختبار فرضيتي العدم والقبول H_0 و H_1 حيث أنَّ

H_0 : التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية لا تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.
 H_1 : التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية تؤثر على التوجّه المقاولاتي للطلبة.

الجدول رقم (10): الانحدار الخطي البسيط للتوجه المقاولاتي بالنظر إلى التكوين في المقاولاتية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

- تحليل نتائج الانحدار:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين التوجه المقاولاتي والتكوين في المقاولاتية يقدر بـ 41.80% وهي نسبة مقبولة تقارب النصف، كما أن نسبة التباين في التوجه المقاولاتي المفسّرة بالتكوين في المقاولاتية لدى الطلبة تقدر بـ 17.40% ممثلة بقيمة معامل التحديد.

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	التكوين في المقاولاتية	/	المدخلات

النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R تربيع	R تربيع المعدل	الانحراف المعياري للتقدير
1	0.418	0.174	0.173	0.80447

ملخص

تحليل التباين ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة
الانحدار	93.792	1	93.792	144.926	0.000
البواقي	443.958	686	0.647		
المجموع	537.750	687			

المعاملات

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة ستيودنت t	مستوى الدلالة
	B	الانحراف المعياري	Beta		
الثابت	1.216	0.101		12.041	0.000
التكوين في المقاولاتية	0.476	0.040	0.418	12.039	0.000

من أجل تقييم نوعية التقدير لهذا الانحدار نقوم باختبار فيشر F، حيث أن القيمة الحرجة عند درجة مخاطرة $\alpha=0.05$ ، ومن أجل 1، 686 درجة حرية $F_{1.686}=3.865$ ، بينما قيمة فيشر المحسوبة $F_{1.686}=144.926$ مع معنوية $0.000=Sig$ ، يتضح جليا أن قيمة فيشر المجدولة أقل من القيمة المحسوبة هذا ما يجعلنا نقبل بفرضية القبول، ونقول أن نوعية التقدير المحصل عليها بالانحدار الخطي البسيط للمتغيرين (التوجه المقاولاتي / التكوين في المقاولاتية) ذو معنى، وبالتالي فإن التكوين في المقاولاتية يحفز الطلبة على التفكير الجدي في بناء فكرة إنشاء مؤسساتهم. أي أن الفرضية مقبولة.

من خلال ما سبق فإن الفرضية التي تقول أن التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية تؤثر على التوجه المقاولاتي للطلبة مقبولة بالنسبة لعينة الدراسة.

أي أننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ، على أساس أن التكوين في المقاولاتية له تأثير على التوجه المقاولاتي للطلبة.

خاتمة:

من أجل إضفاء الجانب العلمي على دوافع إنشاء المؤسسات، قمنا بدراسة العلاقة بين التوجه المقاولاتي لطلبة الجامعة مع المتغير المستقل وهو التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية، هذه الأخيرة التي يعبر عنها باحتمال إنشاء الطالب لمؤسسته الخاصة، احتمال أن يصبح مقاولاً، التحكم في تسيير مؤسسته الخاصة، تجاوز العراقيل التي تواجهه، احتمال نجاح مؤسسته الخاصة، وقد اتضح من خلال التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS، أنه

- توجد علاقة تربط "التصورات الناتجة عن التكوين في المقاولاتية" بـ "التوجه المقاولاتي للطلبة"، إذ يمكن أن يكون للتكوين أثراً إيجابياً في تغيير التوجه الشبه تلقائي للطلبة " لا إرادي " للجانب الوظيفي النابع من تأثير المحيط القريب والبعيد عنهم.

توصيات:

- تعميم التكوين في المقاولاتية في المرحلة الثانوية والجامعية في مرحلة التدرج وما بعدها
- دعم ومراقبة وتفعيل دور دور المقاولاتية على مستوى الجامعات
- خلق فضاءات عمل تعنى بها الجمعيات الوطنية والعمل على توجيهها نحو الأهداف المنشودة

المراجع:

Azzedine Tounes .(2003) .l'Intention Entrepreneurial (une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS.CAAE .(Université de Rouen ،France.

hHrnandez Emile-Michel .(2001) .l'Entrepreneuriat: Aproche Théorique .Paris ،france: Edition l'Harmattan.

Jean-luc Guyot و Jean Vandewattyne .(2008) .Les Logiques d'Action Entrepreneuriale, le Cas des Primo-Créateurs d'Entreprise en Région Wallonne .Bruxelles: Edition de Boeck Université.

Lionel Gastine .(2011) .L'Entrepreneuriat en Fance et dans le Grand Lyon .le centre ressources prospectives du grand Lyon.

Sami Boudabbous .(2011) .l'Intention Entrepreneuriale des Jeunes Diplômés .RevueLlibanaise de Gestion et d'Economie.20-1 ، الصفحات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (11 09, 1996). الجريدة الرسمية، العدد 52.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (26 09, 2001). الجريدة الرسمية، العدد 54.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (06 09, 2003). الجريدة الرسمية، العدد 54.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (02 07, 2013). الجريدة الرسمية، العدد 35.

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. (01 07 2017). *المشاريع المصرح بها*. تاريخ الاسترداد 01 07 2017، من وزارة الصناعة:
<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

صندرة سايبى. (2011). *سيرورة إنشاء المؤسسات، أساليب المرافقة. دار المقاولاتية*.

Entrepreneurial and Local Development Tamenrasset as a model

Mohammed Taher lamoudi¹, bouchra abdelghani², mohammed benyaba³

¹ Department of Economic Sciences, University of Ouargla, Taher.lamoudi@yahoo.com.

² Department of Management Sciences, Adrar University, bouchraabdelghani@yahoo.fr.

³ Department of Commercial Sciences, Adrar University, med.benyaba@univ-adrar.edu.dz.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 18/05/2021

Accepted: 08/06/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

Entrepreneurial
Domesticated thought
Local development
Entrepreneurial spirit
University and Enterp
JEL
Code: M13.M11.M16

ABSTRACT

Entrepreneurial thought is the starting point for carrying out actions based on pushing economic activity towards growth and development. Therefore, it is imperative to show the spirit of entrepreneurship among the youth, especially university graduates, in order to revive economic activity and achieve development. Therefore, this study came to take a sample from the students of the University Center in Tamanrasset as it is a region It lacks entrepreneurial activity, and the study has led to that there is a need for this thought among university graduates (according to the studied sample), and it is also necessary to coordinate with the various ensej-supporting bodies in order to support the entrepreneurial spirit and stimulate and develop thought in the service of local development.

المقاولاتية والتنمية المحلية جامعة تمنراست نموذجا

العمودي محمد الطاهر¹، بوشري عبد الغني²، بن يبا محمد³

¹ كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، Taher.lamoudi@yahoo.com .

² كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، abd.bouchra@univ-drar.edu.dz.

³ كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، med.benyaba@univ-adrar.edu.dz .

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:

تاريخ القبول:

تاريخ النشر:

الكلمات المفتاحية

المقاولاتية
الفكر المقاولاتي
التنمية المحلية
الروح المقاولاتية
الجامعة و المقاولاتية

JEL

Code: M13.M11.M16

الملخص

يعتبر الفكر المقاولاتي منطلق القيام بأعمال تقوم على دفع النشاط الاقتصادي نحو النمو و التطور، لذلك فإنه من الواجب التحلي بروح المقاولاتية في أوساط الشباب خاصة خريجي الجامعات قصد بعث النشاط الاقتصادي و تحقيق التنمية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتأخذ عينة من طلبة المركز الجامعي تمنراست كونها منطقة تفتقر للنشاط المقاولاتي، و قد أكدت الدراسة إلى أن هناك حاجة لهذا الفكر في أوساط خريجي الجامعة (حسب العينة المدروسة)، كما أنه من الضروري التنسيق مع مختلف الهيئات المختصة، قصد دعم الروح المقاولاتية و تنشيط الفكر و تطويره خدمة للتنمية المحلية.

- مقدمة:

تنامت في السنوات الاخيرة ظاهرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث اخذت حيزا كبيرا في اهتمامات الدول في إطار السير نحو تحقيق عدالة في التنمية إذ انها تعتبر الخلية الصغرى للتنمية الاقتصادية من حيث تكوين رأس المال او التشغيل ، و التي تأمل من خلالها الدول ومن بينها الجزائر التي تعتبر حديثة في اعتمادها لأسلوب انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمفهومها الحديث، لكن اكتنف مسار انشاء تلك المؤسسات بعض اعراض الفشل لفقدان حلقة روحية و ثقافية غائبة في اواسط الشباب الراغب في العمل خاصة خريجي الجامعات .

إذ تعتبر روح المقاومة و الثقافة المقاوالاتية الحلقة الغائبة في سلسلة مسار التنمية و النمو الاقتصادي المتزايد و التي يفتقر اليها معظم الشباب الجامعي خاصة ،والذي سوف نتناوله المداخلة .

- إشكالية الدراسة:

إن إفتقار الروح المقاوالاتية لدى فئة خريجي الجامعات الجزائرية أخذ بنا في البحث حول اسباب غياب تلك الروح ,وهو ما يقودنا إلى طرح الاشكالية التالية :هل ساهمت الجامعة في الجزائر في بعث روح المقاومة و الثقافة المقاوالاتية لدى الطلبة ؟ حيث اخذنا عينة من طلبة معهد العلوم الاقتصادية سنة ثالثة كعينة للدراسة .

- تقسيمات الدراسة : قسمنا الدراسة الى ثلاث اقسام وهي :
- اولاً : ماهية المقاوالاتية:وفيه تطرقنا الى عموميات حول مفهوم المقاوالاتية وخصائصها.
- ثانياً :الفكر المقاوالاتي: وفيه تطرقنا الى أساس و مبادئ وجود الفكر المقاوالاتي
- ثالثاً:دراسة الحالة التطبيقية: وهي تحليل لسبر آراء حول الموضوع لعينة من طلبة معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي بتمنغست

1- ماهية المقاوالاتية:

قبل التطرق إلى التعريف بالمقاوالاتية لابد من توضيح مفهوم المقاوالاتي، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا كانت كلمة المقاوالات تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية . SayJ.B الذي يعتبر من أوائل المهتمين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة (Jean-pierreBoissin، 2009)¹، كما عرف شومبتر المقاوالات بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وحسب كل من "Julien" و "Marchesney" فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة (سلامي، 2012)

فالمقابل هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل - إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع. و بهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد .

و عليه فالمقاولاتية هي الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة ، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، و التعرف على فرص الأعمال، و متابعتها و تجسيدها على أرض الواقع.

ويتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات و المقاولاتية من خلال نقاط التوافق و الاختلاف التالية :

1-1- خصائص المقاولاتية: (طاهر، 2013)

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع .
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها - مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية .
- تتميز المقاولاتية بالفردية، مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء . هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

1-2- الروح المقاولاتية: موضوع حديث الساعة من خلال تزايد إهتمام الشباب بالعمل على الخروج من مأزق البطالة ، حيث من الصعب أحيانا الوقوف عند امكانية انشاء المؤسسات و بالتالي التوجه نحو المقولة لانها مرتبطة للذات الشخصية بالذات الشخصية بالأساس و التي تعبر عن فلسفة خاصة قوامها تنامي روح الإبداع و التطوير، فالأفراد الذين لديهم روح المقولة لديهم إرادة التجديد و المخاطرة و الإبداع و الخروج من القيد التنظيمي المرتبطة به روح المؤسسة وذلك لوجود دافع التغيير و الحرية و التطوير (اشواق، 2017).

1-3- الثقافة المقاولاتية: بينما تقوم روح المقولة على الابداع والتغيير المرتبط بالارادة، فان الثقافة المقاولاتية أساسها روح المقولة التي تتجسد في استغلال المكتسبات عن طريق الإبداع و التغيير والتي تتولد عنها وجود كيان استثماري حركي متكيف مع المحيط نابع من قدرة وقناعة شخصية نحو التطوير من خلال مكتسبات شخصية نابعة من خبرة أو من تكوين أكاديمي، و بالتالي فان وجود هذا الكيان سوف يتأثر بعدة عوامل داخلية و أخرى خارجية تتمثل العوامل الداخلية في العائلة والمدرسة، بينما عناصر التأثير الخارجي تتمثل في المحيط الاقتصادي والاجتماعي وثقافة المؤسسة .

1-4- مقومات الفكر المقاولاتي:

يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين (www.entrepreneuriat.com ، 2011):

1-4-1 مقومات شخصية:

أ- الحاجة إلى الإنجاز: أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أدائه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

ب- الثقة بالنفس: حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.

ج- الرؤيا المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

ح- التضحية والمثابرة: يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان إستمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تتبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء.

خ- الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنباً لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم. كما " يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل .

بالإضافة إلى العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح (cayot, 2008) ⁶ وهي :

- **المهارات التقنية:** وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.
- **المهارات التفاعلية:** وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع... إلخ التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.
- **المهارات الإنسانية:** وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث أن هذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة، وهي قدرات تتعلق بالاستجواب والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة.
- **مهارات فكرية:** تتمثل في اكتساب أسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات وإيجاد العلاقات بين المشكلات وأسبابها وحلولها... إلخ.

- **مهارات تحليلية:** أي القدرة على التفكير المجرد حيال نظرتهم إلى مؤسساتهم التي تعمل ككل وليس كجزء وان أجزاؤها ووظائفها تتربط مع بعضها البعض لتصبح كلا في محيطها، حيث أن هذا الإدراك في حد ذاته تخوله تعقيدات العمل الحاصلة أمامه بعد مواجهته أغلبية المشاكل ليتمكن فيما بعد من وضع الحلول المناسبة.

1-4-2 المقومات البيئية:

- أ- 1 المحيط الاجتماعي:** يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.
- ب- الأسرة:** تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.
- ت- الدين:** يحارب الاسلام كنهج دني الكسل و التواكل ,اذ يحث على العمل بعيدا عن المبررات الغير المنطقية و التي تنشر كثيرا في وقتنا الحاضر اذ ان معظم الرسل الأخيار كانوا من ذوي المهارات الفنية او التجارة او الرعي وغيرها وهم قدوة البشر , و بالتالي وجب على الفرد المسلم العمل في أي ميدان متاح شرط ان يكون مباحا.
- ث- العادات والتقاليد:** تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه إنشاء المؤسسات فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال،
- ج- الجهات الداعمة:** نظرا لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دورا أساسيا في دفع من كثافة المقاولية ولعل من أهم هيئات الدعم:
- **المؤسسات المالية والمصرفية:** وتتمثل أساس في البنوك و مؤسسات الاستثمار و الادخار ,حيث تمثل البنوك الوجهة التقليدية لطالب التمويل ,و التي تنقسم الى بنوك خاصة ,و بنوك الاستثمار والبنوك الإسلامية ,والبنوك التقليدية، ويبقى على طالب التمويل مواجهة عوامل الاختيار بما يتناسب وطبيعة استثماره وتوجهاته.
- **المؤسسات الوسيطة:** وهي التي تنوب على طالب الاستثمار في توفير السيولة اللازمة لقيامه بالمشروع والتي تتميز في نظر المستثمرين بارتفاع تكاليفها أحيانا و تعقد الإجراءات أحيانا أخرى.
- **حاضنات الأعمال:** تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحضانات الأعمال (NABIA) على أنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم الأمني، الخبرات، الأماكن، الدعم المالي، لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات (définition de l'entrepreneur, 2014).

وتعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول النامية و العربية، حيث لم يصدر مرسوم ينظم نشاط هذه الأخيرة حتى سنة 2003 باستثناء القانون 01/ 180 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 ،والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات . وقد سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية إلى إنشاء 11 حاضنة، بالإضافة إلى أربع ورشات ربط في كل من الجزائر ، قسنطينة ، سطيف ، وهران (سلامي، 2012).

2- التنمية المحلية و المقاولاتية في الجزائر

1-2 مفهوم التنمية المحلية:

أخذ مفهوم التنمية المحلية إهتمام الاقتصاديين والاجتماعيين المعنيين بالشأن التنموي إذ أصبح يولى إهتمام كبير كونه مفهوم يتطرق إلى ماهو متعلق بالشؤون الاجتماعية و الاقتصادية للاقليم أو المحافظة كل حسب مسمياتها في كل دولة ، لذلك تعددت التعاريف التي تعطي للتنمية المحلية مفهوم واضح و محدد، و عليه و قبل إعطاء مفهوم التنمية المحلية و جب التطرق إلى مفهوم التنمية في حد ذاتها، و التي أخذت هي الاخرى عدة تعاريف ،ومن جملة التعاريف أخذنا التعريف الذي يوضح مفهوم التنمية على أنها عملية تغيير في البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع، عامة و التي تهدف إلى تحقيقي أهداف محددة من خلالها يتم رفع مستوى المعيشة للمجتمع في كافة الجوانب. أما التنمية المحلية فأخذنا العريف القائل بأنها العملية التي يمكن من خلالها تحويز جهود المواطنين، مع جهود السلطات و المؤسسات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع في الإطار الإقليمي.

1-1-2 - الأهداف

تهدف التنمية الاقتصادية المحلية إلى تحسين مستويات الاتصال و الدخل داخل الاقليم و ذلك من خلال:

- تقليل الفوارق بين الأقاليم من خلال تحقيق توازن قطاعي على المستوى المحلي .
- تقريب الإدارة من المواطن ،وخلق نوع من التعاون بين المواطن المحلي و المؤسسات الحكومية الرسمية و الغير رسمية.
- تحقيق نسب إشباع نسبية للحاجات المحلية.
- التوزيع العادل للثروة.
- رفع مستوى المعيشة لأفراد ال إقليم أو المحافظة من خلال زيادة الدخل و تنويع الإنتاج.
- خلق مناخ و قاعدة إستثمارية تستوعب مختلف القطاعات و زيادة الدخل للإقليم.

2-2 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية

تاخذ الاهمية الاقتصادية للمؤسسات ذات الطابع المقاولاتي ، وهي مؤسسات مصنفة حسب الحجم مؤسسات مصغرة وصغيرة و متوسطة ، في مدى تأثيرها على محاور النمو و التنمية الاقتصادية الكبرى و هي (طاهر، 2013) :

- **التشغيل:** و التي تتميز بقدرتها على إستيعاب قدر كبير من العمالة حيث شهدت الجزائر تطورا في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي من شأنها أن توظف عدد كبيرا من العمال ، حيث أخذ عدد العاملين في التطور و الذي شهد زيادة قدرها اربعة أضعاف سنة 2018 عن ما تم تسجيله سنة 2001 حيث بلغ عدد العمال سنة 2001، 634357 ليحقق رقم 2724264 سنة 2018.

- **الناتج المحلي (القيمة المضافة):** و ذلك من خلال القيمة السوقية للسلع و الخدمات المباعة ، و التي من شأنها أن تساعد على توفير متطلبات المجتمع من الاحتياجات التي تخضع لجانب الطلب المحلي و الأجنبي ،

جدول(01) مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة المساهمة في الناتج	88.3	86.1	85.78	85.77	87.2

المصدر : نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وزارة الصناعة و المناجم 2017.

من الجدول نلاحظ مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج و ذلك يعتبر طبيعيا كونها تحوز على أكثر من 90% من طبيعة المؤسسات المنشأة في الجزائر. و تتوزع بشكل كبير على قطاعات الصناعة التحويلية ، الأشغال العمومية و البناء و الخدمات و التجارة .

- **التجارة الخارجية و التشابك الصناعي:** و ذلك من خلال المساهمة في تخفيف عجز ميزان التجاري و من ثم ميزان المدفوعات من خلال تلبية الطلب الاجنبي ، الناتج عن القدرة الصناعية لتلك المؤسسات ، وتجدر الإشارة إلى أن نجاح هذا البعد التنموي يقتصر على ما توفره الدولة من تسهيلات مختلفة لتحقيق الهدف المذكور، و خاصة ما تعلق بإنشاء مناطق صناعية متخصصة للتصدير ذات إمتيازات جبائية و إقتصادية¹. و تشير الإحصائيات لسنة 2018 أن نسبة مساهمة المؤسسات في التجارة الخارجية 6.9% لفترة ما بين 2017-2018، بقيمة متوسطة 2.8 مليار دولار ، و الذي يبقى دون تأثير على عجة الميزان التجاري الذي تجاوز ما يقارب 5 مليار دولار.

2-3- الجامعة المقاولاتية في الجزائر

يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة ، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولية الأخرى ، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولية وتدريب المفاهيم العلمية التي تبنى عليها. في الجزائر نرى تناقص في معدلات البطالة في السنوات الثلاثة ما بين 2008-2010 لدى مختلف المستويات التعليمية، باستثناء فئة التعليم العالي التي حققت ثبات نسبي إذ تراوحت النسب ما بين 20.3 إلى 22.8 رغم انخفاضها لدى الذكور 10,4، 23,4، 23,6 متأثرة

¹ خلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها ، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2004ص59

بارتفاعها لدى الإناث 22.3 ، 20.1 ، 33.3. وهذا راجع إلى زيادة عدد الطلبة في الجامعة بصفة عامة والطالبات بصفة خاصة من جهة وكذا التشبع في القطاعين العام والخاص من جهة أخرى، ومحدودية الوظائف والأنشطة التي قد تمارسها المرأة وحتى وإن كانت ذات تكوين عالي

ولعل أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار البطالة في أوساط الشباب الجامعي ما يلي (علي، 2016):

- توجه الطلبة نحو التخصصات الأكاديمية في مقابل العزوف عن التوجه نحو التخصصات المهنية، حيث يظهر التزايد في عدد المتوجهين إلى التعليم الأكاديمي، "إذ أن انتشار التعليم الأكاديمي البيداغوجي لدى فئات وقطاعات واسعة من الشباب وعزوفهم أو ضعف الإقبال على الدراسات المهنية والفنية التي تركز عليها العمليات الإنتاجية داخل المجتمع ولما لها من تأثير مباشر عليها، وعليه فإن ترشيد الفهم الاجتماعي نحو التعليم المهني أمر غاية في الضرورة في إعادة توجيه وضخ الطاقات الشبابية إلى ميادين الإنتاج التي تساهم في بناء اقتصادا ناميا ومتطورا"
 - سوء التخطيط في توزيع أعداد الطلبة على مختلف التخصصات، وذلك خلافا لمؤهلاتهم ورغباتهم وهذا ما يؤدي إلى الفشل أو التأخر الدراسي، أو إلى تخريج كفاءات ضعيفة.
 - الأمية المهنية أو الميدانية والتي يعاني منها عدد معتبر من خريجي الجامعات بسبب صعوبة تطبيق ما تعلموه، أو الخوف من مواجهة المهنة أو ضعف تكوينه أو قصور السياسة التعليمية وعدم ملاءمتها لسوق العمل (سلامي، 2012).
 - عدم توفر فرص العمل في اختصاصات معينة بسبب التضخم في أعداد المتخرجين وتركزهم في اختصاصات أخرى فوق الحاجة لها بعد التخرج.
 - رفض خريجي الجامعات لبعض المهن لاعتقادهم أنها لا تتلاءم معهم أو أدنى من مستواهم .
 - عدم تحفيز بعض المناهج الدراسية على إنشاء المؤسسات الخاصة وضعف تأطيرهم من هذا الجانب.
- وقد رافق تنامي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب الجامعي تراجع قدرة مؤسسات التشغيل في القطاعين العام والخاص وطاقتهما على استيعاب المزيد من العاملين ، مما دفع بالكثير من الدول في محاولة منها لامتناع البطالة إلى إنشاء هيئات للدعم والمراقبة تستهدف الشباب بصفة عامة، وخريجي الجامعات بصفة خاصة، بهدف تشجيع روح المقاولاتية.

وغم ذلك فإن الجزائر قد خطت خطوات متقدمة في مجال تحفيز الشباب بصفة عامة على الولوج لعالم الأعمال الحرة و المقاولاتية ،حيث تشير عدة دراسات إلى أنه هناك تناسب طردي بين مستوى التعليم و معدل النشاط المقاولاتي عيث أشارت إحداها (دراسة قام بها المرصد العالمي للمقاولاتية)،في 2013 إلى أن نسبة المقاولين الشباب خريجي الجامعة هي

35 % من العينة المستهدفة، كما أشارت فس الجهة في دراسة أخرى إلى أن 79% من العينة المستهدفة قد إختارت مسار المقاولاتية كخيار لمستقبل مهني واعد فيما بلغت نسبة الذين لديهم معلومات وافية عن البيئة الإقتصادية 84%.

فيما أشارت دراسة أخرى (BENATA2105) إلى أن 53% من خريجي الجامعات يرغبون في العمل لدى القطاع الخاص نو 21% في قطاع التجارة، و25% في القطاع العام. (طاهر، 2013)

و يخضع التعليم الجامعي لمقياس المقاولاتية لعدد من المناهج وهي (امير، 2020):

- **التعليم التجريبي (المباشر):** و عة أسلوب قائم على التعلم من التجربة الميدانية بعهدف تطوير المهارات الفنية من خلال الوقوف على سيناريوهات النجاح و الفشل.
- **التعليم الإنعكاسي:** و هو أسلوب قائم على تقييم تجارب سابقة و الوقوف على أهم الجوانب التي من شأنها أن تنمي مجال الابتكار .
- **التعليم بالمسؤولية:** وهو القيام بتحمل مسؤولية التعلم من خلال عملية المشاركة و التشاور مع جميع المتعلمين من نفس الدرجة.
- **التعليم التعاوني:** وهو أسلوب قائم على مبدأ تبادل المعلومات و التحوار بين جميع المتعلمين من خلال طرح و مناقشة التجارب

2-4- المقاولاتية في الجزائر

يرى الكثير بأن الفكر المقاولاتي في الجزائر قد ظهر فترة التحول للراسمالية و إقتصاد السوق ، إلا ان ذل لم يكن واقعيًا ، ذلك أن المجتمع الجزائري منذ القدم يزاولا حرفا و نشاطات متنوعة و ختلفة إتلاف أنتماءات المجتمع جغرافيا و ثقافيا، و العبرة عما أن المجتمع الجزائري مجتّع متجانس ي ان فيه ما هو قرّتي و بدوي و حضري إضافة إلى سكان الساحل ، لذلك فإن النشاط الحرفي كان منتشرًا و بصفة عامة ، لقد عرف الفكر المقاولاتي بأطره التنظيمي عدة مراحل و ذلك وفق لعدة دراسات تناولت ذلك و يمكن أن نصفها في مايلي (حمزة، 2017):

2-4-1 - مرحلة ما قبل التحرر الاقتصادي

وفي هذه المرحلة التي شملت ما قبل الاستقلال 1957 إلى ما قبل فترة التحول الاقتصادي (منتصف الثمانيات)، و التي نمت فيها عدد المقاولون الجزائريون من 7957 إلى 15000 منهم الحرفيون و التجار و الخدانت، و التي كانت تساهم ب68%، فيها يأخذ عدة أشكال أهمها (حمزة، 2017) :

- **المقاولون التجار:** زهم في الغالب من أصول ريفية، يغلب عليهم طابع التجارة على التنظيم الإداري.

- المقولون غير المسيريون: وهم أصحاب الأعمال المرتبطة بالتجارة الخارجية، و الذين يقومون بأعمال التصدير و الاستيراد ، و ذلك بتقويض أشخاص غيرهم ذوي كفاءة إدارية.
- المقولون العمال : وهم أصحاب الوظائف الإدارية من الضباط المتقاعدين أو الاداريين و المناضلين في الاحزاب .

2-4-2- مرحلة ما بعد الإستراتيجية:

وهي المرحلة التي تتهجهت فيها الجزائر نحة إقتصاد السوق و فيها تم إقرار الحصص و تبني العمل الخاص في مجالات غير قطاع الطاقة ، وفيها عرف المقول الجزائري عدة أشكال :

- المقولون المجبرون : وهم أصحاب الوظائف الذين كانوا ضحايا التسريح الناتج عن الخصخصة، (خاصة ما بعد 1986)، و أزمة البترول 1986،
- المقولون المتحولون : وهم أصحاب الوظائف الذين أثروا العمل الخاص على الوظائف في القطاع العام، و يقدر متوسط عمرهم 50 سنة، وهم من وظفوا خبرتهم في تحسين مداخلهم .
- المقولون المهاجرون: وهم أصحاب الخبرة الاجنبية من أصول جزائرية، و الذين قامو بالعمل المقاولاتي بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المقولون الورثة: وهم من قاموا على المحافظة على النشاط الاصلي للعائلة .

و الملاحظ أن ما يغلب على النشاط المقاولاتي في الجزائر هم المقولون المتحولون و المقولون المجبرون، كون أن برامج الانعاش الاقتصادي قد فتحت شهيت الموظفين خاصة في تبني نشاطات متعلقة بلك البرامج ، كما أن المجبر كان نتيجة سياسة الدولة في دعم النشاط المقولاتي من خلال مختلف الهيئات الداعمة و التي أجبرت الكثير من الشباب على ولوج علم المقاولاتية.

وإختلفت الدراسات الحديثة التي تقوم على متابعة أسبا تبني الشباب الجزائري ثقافة و روح المقاولاتية و التي خلصت أن الجانب الإجتماعي يضع المقول الجزائري أمام هدف الحاجة للسلطة ، تحقيق الذات ، الإستقلالية و الاعتراف بالذات . بينما أقر المرصد العالمي للمقاولاتية سنة 2012، أن المقول الجزائري يسعى إلى رفع الدخل أو الحفاظ عليه، تحقيق إستقلالية أكثر، إستغلال الفرص،

3- الدراسة التطبيقية

و هي حالة طلاب قسم العلوم الاقتصادية بمعهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية بالمركز الجامعي بتمنراست و الذي فتح أبوابه منذ عام 2008 حيث، أختيرت العينة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية ، كونهم على أبواب التخرج و بتالي تكون لديهم فكرة اقرب حول تقييم مسار الدراسة و النظرة المستقبلية للعمل.

أما عن دار المقاولاتية في المركز الجامعي، فإن هذا الأخير قد أبرم إتفاقية إنشاء دار للمقاولاتية بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ENSEJ بالولاية، حيث تنص الاتفاقية على (ensej، 2016):

- نشر ثقافة المقاوله في الوسط الجامعي.
- تكوين الطلبة في مجال المقاوله.
- مرافقة أولية للطلبة حاملي المشاريع.
- تنظيم أيام مفتوحة حول المقاولاتية.

3-1- تخصص العينة :

العينة : شملت العينة حوالي 30 طالبا تخصص مالية و بنوك لدفعة 2014.

30 طالبا لتخصص إقتصاد نقدي و بنكي دفعة 2018.

أسئلة الاستبيان في آخر البحث كملحق.

نتائج الإستبيان:

جدول (02) تبعد جمع البيانات و تصنيفها وجدت النتائج التالية

السؤال	تخصص مالية و بنوك 2014 النسبة %	تخصص اقتصاد نقدي و بنكي 2018 النسبة %
سبب اختيار التخصص	30 رغبة شخصية 30 سوق العمل 30 عدم وجود اختيارات	50 رغبة شخصية 48 سوق العمل 15 عدم وجود إختيارات
برنامج الدراسة و المستقبل المهني	85 ملائم 15 غير ملائم	48 ملائم 52 غير ملائم
قطاع العمل	90 قطاع عام 10 قطاع خاص	51 قطاع عام 47 قطاع خاص
سبب اختيار القطاع الخاص	30 أكثر دخلا 10 طموح شخصي	48 أكثر دخلا 9 طموح شخصي
سبب اختيار القطاع العام	90 ضمان الدخل 15 عدم القدرة على العمل الخاص	50 أكثر دخلا 15 عدم القدرة على العمل الخاص

قطاعات العمل في الخاص	78 خدمات 20 تجارة	9 زراعي 40 تجارة 30 خدمات 20 أخرى
طريقة التمويل	15 مؤسسات وسيطة 28 تمويل ذاتي 30 البنوك مباشرة	15 مؤسسات وسيطة 48 تمويل ذاتي 50 البنوك مباشرة
اعتماد المعلومات	30 خبرة شخصية 15 معلومات عامة 30 إحصائيات رسمية	50 خبرة 45 معلومات عامة 15 إحصائيات رسمية

المصدر: من إعداد الباحثين

3-2 تحليل النتائج و توصيات عامة :

- تعبر التخصصات الموجودة بالمعهد على رغبة الطلبة في التكوين و اختيار المستقبل المهني حيث يرون في تخصص المالية و البنوك ملاذ التكوين الامن لمستقبل مهني واعد كما ان برامج التكوين فيه ملائمة إلى حد ما.

- ترى أغلبية افراد العينة ان برامج التكوين لتخصص إقتصاد نقدية و بنكي غير ملائمة ملائمة نسبيا لسوق العمل في مقابل أنه تخصص يلاقي طلبا من قبل الراغبين في التكوين لغرض العمل.

- من خلال الدراسة و الفارق الزمني يتبين جليا تحول في التفكير لدى الطلبة تجاه قطاع العمل إذ تغيرت النسبة للقطاع الخاص لدفعة 2018 بعدما كانت تسأثر عليها القطاع العام 2014
- ترى دفعة 2018 أن القطاع الخاص أكثر دخلا و هو الشيء الذي عبرت عنه دفعة 2014 بالعكس.

- الملاحظ أن دفعة 2018 قد إختارت عدة قطاعات نابعة من التوجه نحو التنوع عكس دفعة 2014 التي إختارت في معظمها قطاع الخدمات.

التي تستتعي الشباب بصفة عامة و الطلبة الجامعيين الراغبين في العمل الخاص ,هذا ان دل انما يدل على ان - قطاع الخدمات و من خلال المعلومات الرسمية و المعلومات العامة ذا عائد و اقل مخاطرة من القطاعات الاخرى مما يدل ايضا على ان مناخ الاستثمار في الجزائر في المجالات الاخرى غير مستقر و غير مناسب مما يستوجب العمل امثر على ترغيب الشباب فيها للنهوض بالتنمية نظرا لما تزخر به الجزائر من امكانيات .

-أغلبية افراد العنية تفضل التعامل مباشرة مع المؤسسات المصرفية لنقص الاجراءات واختصار الزمن كذلك ان التمويل الذاتي من بين الاختيارات التي اخذت نسبة 30 بالمئة ايضا مما يدل على وجود الادخارات و غياب الجربة.

- تكثيف الحملات الاعلامية لثقافة المقاولة لتحفيز الشباب على النهوض بالقطاع الخاص، حيث تعتبر الايام الدراسية من اهم الوسائل لذلك كما يتطلب فتح مراكز دائمة داخل الجامعات لدعم المشروع المقاولة وتدعيم برامج التدريس بمادة تمس مباشرة موضوع المقاولة في جميع التخصصات.

3-3 - إسقاطات المقاولة في تنمية منطقة تمنراست

المقاولة و وكالة دعم وتشغيل الشباب

النشأة و الهدف

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب مرسوم تنفيذي 69-296 بتاريخ 8 سبتمبر 1996، وهي مؤسسة ذات شخصية معنوية تابعة لرئاسة الحكومة، تقوم على تقديم الدعم الفني و المادي لأصحاب المشاريع الشباب، من خلال (الصالح، 2017) :

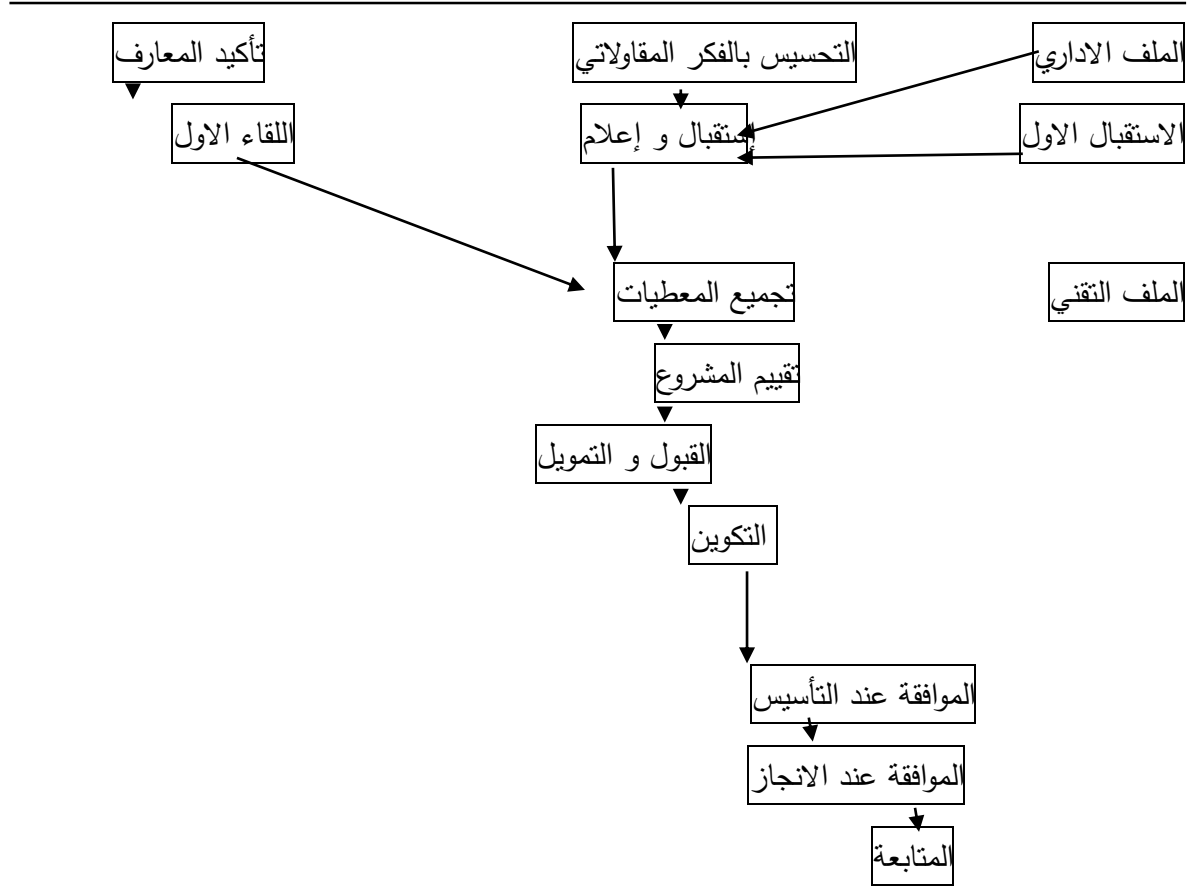
- تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب حاملي المشاريع الجديدة،
- مرافقة المشاريع من خلال تسهيل الحصول على التمويل ،
- تقديم برامج تكوين لأصحاب المشاريع الجديدة.

وفيما يلي مخطط يوضح خطوات تكفل الوكالة بالمشاريع الجديدة

إن قرار إنشاء المؤسسات المصغرة، و الذي يندرج في إطار المشروع الهادف إلى توظيف الشباب الموقع بالمرسوم الرئاسي رقم 26/234 بتاريخ 20 جويلية 1996، و كذا المرسوم التنفيذي رقم 96/297 سبتمبر 1996، الذي عرف المؤسسات المصغرة و الصغيرة على أنها التي تستطيع أن توظف ثلاث عمال في المتوسط، برقم أعمال لا يتعدى 4000000 دج، الأمر الذي اعطى لوكالة دعم و تشغيل الشباب الدزر الأساسي في عملية دعم ومرافقة هذا النوع من المؤسسات و ذلك من خلال :

- أن يكون طالب التمويل في مجال عمري ما بين 19-35 سنة ،
- ان يكون طالب التمويل لا يتقاضى أجرة ناتجة عن عمل ،
- الحد الأقصى للتمويل 4000000 دج،
- الإشتراك في صندوق ضمان القروض

وفيما يلي شكل توضيحي لعملية مرافقة ملفات المشاريع في الوكالة



المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ENSEJ

إذا كانت التنمية المحلية تعني المجال أو الطريق الذي يجب على أفراد المجتمع في المقاطعة و الولاية في الجزائر الواجب إتخاذه كي يكون هناك تغير و تحسن في نمط العيش و نمط الانتاج و درجة الاهتمام على الذات ،لذلك فإن منطقة أو ولاية تمارست تعتبر من المناطق التي تفتقر إلى عدة أنواع من الانتاج و الخدمات التي تلبي إحتياجات المواطن و التنمية المحلية،ولعل فتح فرع جامعي فيها أدى إلى تغيير الذهنية نوعا ما من خلال توجه بعض خريجي الجامعات إلى مؤسسات التمويل الحكومية المباشرة و الغير مباشرة لغرض الحصول على تمويل لمشاؤيعهم المختلفة و منها ما تم إحصاؤه لدى وكالة تشغيل الشباب لولاية تمارست ففي 2018 و الذي يبينه الجدول التالي:

جدول (03) الطلب على الاعمال وفق التخصصات

التخصص	النشاط
الحقوق	تركيب لوحات السيارات
إدارة الاعمال	محل و جبات خفيفة

الاقتصاد	مؤسسة تنظيف المساحات الكبرى
علوم سياسية	خدمات
حقوق	صناعة مواد التنظيف
علوم تسيير	البناء و العمارة
هندسة مدنية	مدرسة لغات
هندسة البناء	خدمات
علوم إقتصادية	خدمات
حقوق	صناعة
تاريخ	خدمات
حقوق	معالجة النفايات

المصدر : بناء على معطيات من وكالة دعم و تشغيل الشباب ،تمنراست

خاتمة :

من خلال العرض السابق اتضح ان موضوع المقاولاتية بصفة عامة موضوع ذا اهمية بالغة و يتصف بالحساسية الكبير إذ انه يتصل بالشق العقائدي و الشق النفسي اكثر منه اسلوب اقتصادي يمكن التحكم فيع ,اذ تعتبر المقاولتية كثافة فلسفة ,وجب ايجادها في الفرد و المجتمع، ومن جانب آخر يستوجب النظر في إعادة تقييم برامج التكوين و كذا علاقة الجامعة بالمؤسسات في المحيط،و التي تساعد الطالب على أخذ خبرة و فكرة أكثر تعمقا في مجال العمل وتوجهاته المستقبلية.

النتائج و التوصيات:

- تلعب المؤسسات الصغيرة المتوسطة دورا هاما في مجال التشغيل والانتاج إلا أنها لا تزال دون التطلعات في مجال التجارة الخارجية مما يتطلب بذل جهود كبيرة لتحسين مناخ العمل الذي يحفزها على ولوج عالم التصدير بقوة.
- يلاحظ في الفترة الاخيرة توجه الطلبة ممن هم مقبلون على التخرج للقطاع الخاص إلا أن العائق يتمثل في عدم وجود ثقة في المناخ الاقتصادي و قلة المعلومات .
- يجب تطوير أسلوب التدريس لمقياس المقاولاتية في الجامعة الجزائرية و ذلك بإتباع الأسلوب التجريبي .
- يظهر جليا إستقطاب قطاع الخدمات للمتخرجين من جامعة تمنراست الأمر الذي يوحي بوجود نقص في هذا القطاع على مستوى الولاية .

المراجع:

1. Travaux cités (امير، 2020)
2. (2011). Récupéré sur www.entrepreneuriat.com .
3. Adam, M. (2009). *Rienventre l'entrepreneure* (éd. 1). pris: Harmattan.
4. cayot, J.-L. (2008). *les logiques d'actin entrepreneuriat*. bruxelles: université de bruxelles.
5. *définition de l'entrepreneur*. (2014). Consulté le 07 21, 2019, sur <http://book.google.com>.
6. تمنراست. اتفاقية الشراكة بين الوكالة و المركز الجامعي تمنراست. (2016). و. ensej,
7. Hernndez, M. (2001). *L'entrepreneuriat-approche theoriques*. paris: Harmattan.
8. Jean-pierreBoissin. (2009). *Les croyance des etudiant envers la creation d'entreprise*. paris: Harmattan.
9. اشواق ب. ق. (2017). اهمية نشر ثقافة المقاولاتية و الحس المقاولاتي. *الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية*. 346 ,
10. الصالح ب. م. (2017). دور الهيئات المرافقة في دعم م صم في الجزائر. *إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر*. (p. 15) جامعة الوادي.
11. حمزة ل. روح المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. جامعة برج بوعرييج.
12. سلامي م. (2012). *التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر ملتقى إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر*. (p. 5) غرداية.
13. طاهر ح. ب. (2013). *المقاولاتية كخيار لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. ملتقى آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. (p. 4) جامعة الوادي.
14. علي ز. (2016). واقع المقاولاتية في الجزائر. *الاقتصاد الصناعي*. 181, (11)
15. قوجيل م. (2015). دعم المقاولاتية في الجزائر. *أداء المؤسسات الجزائرية*. 167, (07)
16. للإحصاء, ا. ا. (2014). *إحصائيات الجزائر*.